

جامعة وهران

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية

المدرسة الدكتورالية للإقتصاد و التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الإقتصاد

تخصص: إقتصاد دولي

العولمة الإقتصادية و آثارها على النظام البنكي الجزائري

تحت إشراف

أ. شوام بوشامة

من إعداد الطالبة:

فاطمة بلحاج

2013/03/04

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة وهران	أستاذ التعليم العالي	أ.د. زايري بلقاسم
مقررا	جامعة وهران	أستاذ التعليم العالي	أ.د. شوام بوشامة
مناقشا	جامعة وهران	أستاذ محاضر - أ-	د. كربالي بغداد
مناقشا	جامعة وهران	أستاذ محاضر - أ-	د. العفاني عمار

2011 - 2010



"شكر"

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"و ما توفيتي إلا بالله"

"صدق الله العظيم"

الحمد لله حمد أكثر أطيبا مباركا فيه، وبعد:

فمن باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله، نثقل مرجزيل الشكر

لكل من ساهم معنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد،

و أخص بالذكر الأستاذ الفاضل مشرف هذه المذكرة "شوامر بوشامتا"،

كما لا أنسى السادة الأساتذة المشرفين علي تقييم الرسالة..



إهداء

الحمد لله رب العالمين

و الصلاة و السلام على نبيه الكريم

أهدي هذا الإنجاز إلى والدي العزيزين - حفظهما الله -

إلى أخوتي الأعزاء - وفقهم الله -

إلى زوجي الكريم و قرّة عيني "بشرى".

إلى كل الأهل و الأصدقاء.

إلى كل من يعرفني من قريب أو من بعيد.

فاطمة

الفهرس	
الصفحة	العنوان
	الإهداء
	كلمة شكر
	الفهرس
أ - د	المقدمة العامة
الفصل الأول: الأسس النظرية للعولمة الإقتصادية	
01	مقدمة الفصل
02	المبحث الأول: الإطار العام للعولمة
02	المطلب الأول: ماهية العولمة
02	1- تعريف العولمة
06	2- نشأة العولمة
07	3- العوامل و الأسباب التي أدت إلى العولمة
08	المطلب الثاني: العولمة الإقتصادية
08	1- تعريف العولمة الإقتصادية
09	2- أنواع العولمة الإقتصادية
10	3- مؤشرات العولمة الإقتصادية
12	المطلب الثالث: العولمة المصرفية و محركات العمل المصرفي
12	1- مفهوم العولمة المصرفية و أسبابها
13	2- مراحل العولمة المصرفية
14	3- محركات العمل المصرفي
16	4- أهداف العولمة المصرفية
17	المبحث الثاني: الإطار النظري للعولمة المالية
17	المطلب الأول: نظرة تاريخية حول العولمة المالية
17	1- مفهوم العولمة المالية

18	2- مراحل العوامة المالية
19	المطلب الثاني: مؤشرات و خصائص العوامة المالية
19	1- مؤشرات العوامة المالية
20	2- خصائص العوامة المالية
21	المطلب الثالث: العوامل المفسرة للعوامة المالية
25	المطلب الرابع: مزايا و مخاطر العوامة المالية
25	1- مزايا العوامة المالية
27	2- مخاطر العوامة المالية
28	خاتمة الفصل
الفصل الثاني: تحرير الخدمات المصرفية	
30	المبحث الأول: الإطار العام لتحرير الخدمات المصرفية
30	المطلب الأول: الإطار العام لاتفاقية تحرير الخدمات
30	1- مفهوم تحرير تجارة الخدمات المصرفية
30	2- المبادئ الأساسية لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات
32	3- مزايا الإتفاقية على الخدمات المصرفية
33	المطلب الثاني: أنواع الخدمات المصرفية و أشكال توريدها
33	1- أنواع الخدمات المصرفية في إطار اتفاقية تحرير الخدمات
34	2- أشكال توريد الخدمات المصرفية
38	3- إنعكاسات الإتفاقية على أعمال البنوك
40	المطلب الثالث: الآثار المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات المصرفية على المنظومة المصرفية الجزائرية
40	1- الآثار المتوقعة على النظام المصرفي فيما يخص إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة
43	2- الخيارات المتاحة للمصارف وفقا لإتفاقية تحرير تجارة الخدمات
45	3- التحديات التي تواجه المنظومة المصرفية في ظل إتفاقية تحرير الخدمات المصرفية
48	المبحث الثاني: متطلبات التحرير المصرفي
48	المطلب الأول: شروط نجاح التحرير المصرفي و مبادئه
48	1- شروط نجاح التحرير المصرفي
50	2- مبادئ التحرير المصرفي
50	3- ركائز التحرير المالي و المصرفي

51	المطلب الثاني: إجراءات التحرير المصرفي و نتائجه
51	1- إجراءات التحرير المصرفي
51	2- نتائج التحرير المصرفي
53	3- موقف الجهاز المصرفي الجزائري من التحرير المالي
55	المطلب الثالث: العلاقة بين التحرير المصرفي و الأزمات المصرفية
57	خاتمة الفصل
الفصل الثالث: نظرة عامة حول تطبيقات البنوك الجزائرية في مجال الخدمات المصرفية	
59	مقدمة الفصل
50	المبحث الأول: عموميات حول الجهاز المصرفي الجزائري
50	المطلب الأول: ماهية الجهاز المصرفي الجزائري
60	1- نشأة الجهاز المصرفي الجزائري
61	2- مميزات الجهاز المصرفي الجزائري
63	3- أسباب ضعف الجهاز المصرفي الجزائري
64	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي الحالي للجهاز المصرفي الجزائري و مهامه
64	1- الهيكل التنظيمي الحالي للجهاز المصرفي الجزائري
71	2- مهام الجهاز المصرفي الجزائري
72	المطلب الثالث: مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري
79	المبحث الثاني: تطورات و إصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري
79	المطلب الأول: إصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري
79	1- مرحلة الإصلاح المالي و المصرفي 1971
80	2- مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية
80	3- مرحلة الإصلاحات المصرفية 1986 و استقلالية البنوك 1988
81	4- الإصلاحات الأساسية لما بعد 1990 إلى المرحلة الراهنة
86	المطلب الثاني: شروط إصلاح الجهاز المصرفي الجزائري
89	المطلب الثالث: آثار الإصلاحات المصرفية على التنمية في الجزائر
90	المطلب الرابع: عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري
90	1- عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري
92	2- فرضيات إصلاح الجهاز المصرفي

93	3- أسباب ودوافع الإصلاح المصرفي في الجزائر
95	المبحث الثالث: الخدمات المصرفية في المصارف الجزائرية
95	المطلب الأول: تسويق الخدمات المصرفية في المصارف الجزائرية
95	1- مفهوم تسويق الخدمات المصرفية
95	2- واقع التسويق المصرفي في الجزائر
97	المطلب الثاني: تطوير أنظمة الدفع الحديثة في المصارف الجزائرية
97	1- مفهوم أنظمة الدفع الحديثة
100	2- مزايا الصيرفة الإلكترونية
101	3- آليات أجهزة الدفع
104	4- ظاهرة البنوك الإلكترونية
107	5- مشاكل متعلقة بتطبيق خصائص البنوك الإلكترونية في الجزائر
108	6- حتمية تطوير أنظمة الدفع الحديثة في المصارف الجزائرية
110	خاتمة الفصل
الفصل الرابع: آثار العولمة الاقتصادية على الجهاز المصرفي الجزائري	
112	مقدمة الفصل
113	المبحث الأول: التحديات الراهنة التي تواجه العمل المصرفي الجزائري
113	المطلب الأول: الإتجاهات الحديثة في مجال الخدمة البنكية
113	1- التنوع في الأنشطة و الخدمات البنكية
114	2- التوسع الكبير في استخدام تكنولوجيا الخدمات المصرفية
114	3- النمو عن طريق الاندماج
115	4- التدويل
115	5- التطور التنظيمي و الإداري
117	المطلب الثاني: الأزمات المالية في ظل العولمة
117	1- غسيل الأموال
118	2- الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال
120	3- الجهاز المصرفي الجزائري و الأزمة المالية -أزمة الرهن العقاري-
123	المبحث الثاني: تطور الأداء المصرفي في ظل العولمة
123	المطلب الأول: الصيرفة الشاملة

123	1- مفهوم الصيرفة الشاملة و أعمال المصارف الشاملة
123	2- الخدمات المقدمة من البنوك الشاملة
125	3- آثار التحول للمصارف الشاملة
126	المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري و مقررات لجنة بازل
126	1- مقررات بازل
128	2- النظام المصرفي الجزائري في ظل إتفاقيات بازل
130	المطلب الثالث: الجهاز المصرفي الجزائري و متطلبات الإندماج المصرفي
130	1- مفهوم الإندماج المصرفي
130	2- واقع الدول العربية من الإندماج المصرفي مع الإشارة إلى حالة الجزائر
133	المطلب الرابع: الجهاز المصرفي الجزائري و خصوصية البنوك
133	1- مفهوم الخصوصية
134	2- التجربة الجزائرية لخصوصية المصارف العامة
136	المطلب الخامس: الصيرفة الإلكترونية
136	1- مفهوم الصيرفة الإلكترونية
136	2- واقع و تحديات الصيرفة الإلكترونية في الجزائر
140	المبحث الثالث: آثار العولمة الإقتصادية على الجهاز المصرفي الجزائري
140	المطلب الأول: أهم آثار العولمة الإقتصادية على الجهاز المصرفي الجزائري
140	1- آثار العولمة الإقتصادية على الجهاز المصرفي الجزائري
144	2- الجهاز المصرفي الجزائري و العولمة
146	المطلب الثاني: دور صندوق النقد الدولي في الإصلاح المصرفي
149	المطلب الثالث: متطلبات إستراتيجية المصارف الجزائرية في ظل العولمة
152	خاتمة الفصل
153	خاتمة عامة
	المراجع
	قائمة الجداول و الأشكال

لو نظرنا إلى التاريخ لوجدنا أنه كان هناك دائما اتجاه متزايد نحو الخروج من الوحدات الصغيرة إلى الوحدات الأكبر، من القبيلة للدولة مثلا، لكن يمكن القول أنه في العقود الأخيرة بدأ يحصل تغير جوهري في طبيعة العلاقات الاقتصادية و أصبح المجتمع الدولي يتجه عموما إلى المزيد من التقارب... فوجود نوع من العلاقات الاقتصادية الدولية حقيقة قديمة و لا نستطيع أن نقول أنها ظاهرة حديثة، إنما يمكن أن نقول أن هناك بعض الأشياء التي حدثت في العقود الأخيرة جعلت هذه العلاقات تنتقل من مجرد علاقات اقتصادية دولية إلى اقتصاد عالمي...

تشير التطورات الراهنة في الاقتصاد العالمي إلى تزايد ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، و يتمثل ذلك في زيادة حجم و نوع معاملات السلع و الخدمات العابرة للحدود، و تعاظم التدفقات الرأسمالية الدولية مع انتشار التكنولوجيا، و كذلك، أصبحت القرارات و الأحداث و الأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم ب عليها نتائج مهمة للأفراد و المجتمعات في أجزاء العالم الأخرى، و يشير الاقتصاديون على أن هذه المظاهر هي مؤشرات العولمة « globalisation »..

تعد ظاهرة العولمة من أكثر الظواهر إثارة للجدل و النقاش في السنوات الأخيرة، سواء على مستوى الدوائر العلمية الأكاديمية أو على مستوى المحافل السياسية و الاقتصادية و غيرها... و نظرا لتباين أبعاد ظاهرة العولمة و تشعب آثارها و أن انعكاسات هذه الظاهرة لم تقتصر على مجرد التأثير على واقع العلاقات السياسية و الاقتصادية الدولية فحسب، فإنها تجاوزت ذلك لتشمل التأثير على الأوضاع الداخلية في معظم دول العالم مخلفة وراءها آثارا ملموسة على مختلف جوانب الحياة الإنسانية...

و قد كان من شأن تلك الأهمية البالغة التي اتسمت بها هذه الظاهرة، و ذلك الإهتمام الكبير الذي حظيت به أن تعددت الدراسات التي عنيت بتحليلها و تبيان آثارها، كما تباينت الإتجاهات و الآراء و المواقف بصدد ما بين مؤيد و معارض و مرحب و مندد...

و في هذا الإطار تجيء هذه الدراسة كمحاولة للوقوف على مدلول مفهوم العولمة كمصطلح حديث النشأة و الإستخدام، و كذا لرصد ظاهرة العولمة من حيث تطورها التاريخي فضلا عن إلقاء الضوء على الأبعاد المختلفة لظاهرة العولمة و آثارها و انعكاساتها على النظام البنكي بصفة خاصة لما شهده هذا الأخير من تغيرات و إصلاحات سواء على مستوى الإدارة و التنظيم أو التسيير و التنسيق و غيرها...

يحتل القطاع المصرفي مركزا حيويا في النظم الاقتصادية، لما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية، و التوزيع الكفء لهذه المدخرات على الإستثمارات المختلفة. فالمصارف في مجموعها تكون حلقة تتفاعل داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي، وكلما نما و اتسع هذا النشاط زادت تبعا لذلك حسابات المصارف و تعددت خدماتها، و يصبح دورها الذي أكثر أهمية في التنمية الاقتصادية و في تقدم الدول..

و في ظل العولمة الاقتصادية حدثت الكثير من التغيرات العالمية، كالأخذ بنظام البنوك الشاملة و الخصوصية و الإندماج المصرفي و تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي و تعاظم تحرير التجارة العالمية؛ و زاد التوجه نحو إلغاء الرقابة على الصرف و حرية دخول و خروج الأموال عبر الحدود.. و من خلال هذه التغيرات سنحاول الإجابة على جملة من التساؤلات:

- 1 - هل الجهاز المصرفي و ما شهدته من تطورات و تحولات على كل المستويات كان متعلق بتأثير العولمة؟
- 2 - هل تؤثر العولمة بالسلب أو الإيجاب على الأجهزة المصرفية؟
- 3 - كيف يمكن الإستفادة من مزايا العولمة؟

● أهمية الموضوع و أسباب اختياره للدراسة:

يعتبر النظام المصرفي في أي دولة من دول العالم أحد أهم المؤشرات التي تقيس مدى تقدم الدول أو تخلفها - الاقتصادي - خصوصا؛ إذ أن دور البنوك في تمويل الإستثمارات و المشاريع الإنتاجية يجعلها في قلب الاقتصاد. و عليه فإن التحديات الراهنة و الأزمت خير دليل على أن صلابة النظام البنكي و المالي يجب إعادة تقويتها و وقايتها لتجنب المخاطر الناجمة عن التغيرات و الطوارئ الخارجية... و نظرا للإصلاحات التي تعرض لها الجهاز المصرفي في الجزائر منذ العقود الأخيرة مواجهة لما تفرضه عليه التطورات الدولية و المراهنات العالمية، ارتأينا أن نستعرض هذا الموضوع لما له من أهمية بالغة و تأثير شديدين للنظر في كيفية و وضعية البنوك و ما تعرضت له من تأثيرات كبيرة لمظاهر العولمة سواء الإيجابية منها أو السلبية، و بذلك نكون قد أضفنا و لو الشيء البسيط الذي يمكن من خلاله الإطلاع على الجوانب التي يظهر عليها تأثير العولمة على نظام البنوك، أي هل هي حقا في خدمة النظام المصرفي و تطويره أم أنها مواجهة له و تحدي؟...

• **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف:

- إبراز مدى تأثير العولمة الإقتصادية على الجهاز المصرفي الجزائري.
- معرفة أهم التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية و انعكاساتها.
- التعرف على أهم إصلاحات و تطورات الجهاز المصرفي الجزائري في ظل العولمة.
- الإجراءات و التدابير الواجب إتخاذها للنهوض بالقطاع المصرفي مساندة لما تفرضه العولمة.

• **فرضيات الدراسة:** كمحاولة للإجابة عن التساؤلات سنفترض:

- 1- النظام المصرفي و المالي هو بمثابة القلب الذي يمد شرايين الإقتصاد الوطني برؤوس الأموال لتحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة و المستدامة.
- 2- كل الإصلاحات المتعاقبة التي مست النظام المصرفي لم تتمكن من تأهيله وتهيئته بآليات و عوامل تمكنه من دخول اقتصاد السوق و مواجهة التحديات الخارجية و تكييفه مع المحيط المصرفي العالمي الجديد و الإندماج معه.
- 3- مساندة التطورات العالمية الراهنة يجب تطوير و استحداث خدمات و أنظمة مصرفية جديدة.

• **منهجية البحث:**

تقوم منهجية البحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمدت الباحثة على المنهج النظري و الوصفي المتعلق أساسا بمختلف المفاهيم و التعاريف المقدمة في البحث، أما المنهج التحليلي فنحاول من خلاله عرض بعض الحقائق و المعلومات ذات العلاقة بانعكاسات العولمة الإقتصادية على أنشطة البنوك الجزائرية و تحليلها من خلال تدعيم البحث بآخر الإحصائيات الخاصة بتطورات أنشطة البنوك..

● حدود الدراسة:

ترتكز دراستنا في هذا البحث على العوامة، تطوراتها، أسبابها، مظاهرها، و خصائصها، بالإضافة إلى إلقاء نظرة على الجهاز المصرفي الجزائري، تطورات، واقعه و آفاقه، و كذا مشاريع الإصلاحات التي تعرض لها، و كذا التطرق إلى مختلف الخدمات المقدمة في المصارف الجزائرية و ضرورة التطوير للإرتقاء بالمنظومة المصرفية الجزائرية و بالتالي رفع أدائها و قدراتها التنافسية لمواجهة تحديات العوامة.

و عليه يعتبر هذا البحث عينة لإثراء النقاش حول كيفية الاستفادة من فرص العوامة المالية و مزاياها و تحديث نظامنا المصرفي بآليات جديدة للإندماج فيها.

● أقسام البحث:

الفصل الأول: أردناه أن يكون ذا بعد نظري فخصصناه للأسس النظرية للعوامة الإقتصادية، و الذي يتضمن مبحثين، نتطرق من خلالهما إلى الإطار العام للعوامة من تعاريف، أسباب، و مؤشرات، كما نستعرض فيه الجانب المصرفي من العوامة الذي نلقي فيه الضوء على العوامة المصرفية و محركاتها، و نتناول دراسة مفصلة عن العوامة المالية من تطور، عوامل، مزايا و مخاطر.

الفصل الثاني: نستعرض من خلال هذا الفصل تحرير الخدمات المصرفية، و يحتوي بدوره على مبحثين، يعني الأول بالإطار العام لتحرير الخدمات المصرفية، و يختص الثاني بمتطلبات التحرير المصرفي من مبادئ و شروط و إجراءات، بالإضافة إلى إبراز إلى أي مدى يساهم التحرير المصرفي في حدوث الأزمات في المصارف.

الفصل الثالث: يتكون الفصل الثالث من ثلاثة مباحث، الأول، عموميات حول الجهاز المصرفي الجزائري من نشأة و أهمية، مهام و مؤشرات، المبحث الثاني نتطرق فيه إلى التطورات التي عرفها الجهاز المصرفي و الإصلاحات المتوالية التي تعرض لها، ثم التعرض لمختلف الخدمات المصرفية المقدمة فيه.

الفصل الرابع: تطرقنا فيه إلى آفاق النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العوامة المالية من خلال ثلاثة مباحث؛ نستعرض أولا التحديات الراهنة التي تواجه العمل المصرفي الجزائري، ثم نتوجه لإبراز مدى تطور الأداء المصرفي للبنوك الجزائرية في ظل العوامة، و أخيرا آثار العوامة الإقتصادية على الجهاز المصرفي الجزائري، إضافة إلى الإستراتيجيات الواجب إتباعها للتخفيف من حدة ما تفرضه العوامة من مواجهة و تحدي. كما سنحاول في الأخير عرض بعض التوصيات و المقترحات التي يساعد إتباعها على دفع الجهاز المصرفي الجزائري نحو رفع أدائه و قدراته و تحسين مستواه بمحاولة الإستفادة من الآثار الإيجابية التي تحملها العوامة و التقليل من السلبية التي تعكسها..

الفصل الأول

● مقدمة:

مع التطورات الكبيرة التي شهدتها الأسواق المالية - خصوصا - ظهر دور رأس المال بشكل جليّ كعنصر جوهري و فعال تتمحور حوله كافة مفاهيم العملة و الإنفتاح الإقتصادي، إذ من غير الممكن التفكير و التخطيط لعملية التنمية الاقتصادية دون الأخذ بعين الاعتبار لهذا العنصر الهام.

كما عرف الإقتصاد العالمي العديد من التغيرات السريعة و المتلاحقة و العميقة في آثارها و توجهاتها المستقبلية بفعل الثورة التكنولوجية و المعلوماتية.

و قد نتج عن كل ذلك مفهوم جديد لا يزال يثير جدلا واسع النطاق من حيث تحديده و آثاره و أبعاده و هو مفهوم العملة **Globalisation** الذي لا يمكن استيعابه إلا في ضوء تلك التغيرات. و في إطار تزايد الإعتماد المتبادل **Interdépendance** و تكوين الأسواق العالمية و تحركات الأسعار و التحركات في حجم و نوعية الإنتاج و توجهات التجارة العالمية انتشرت العملة على كافة المستويات الإنتاجية و التمويلية و المالية و التكنولوجية و التسويقية و الإدارية، و من ناحية أخرى تعددت أنواعها و مجالات تطبيقها؛ و سيكون تركيزنا في التعريف بالعملة منصبا على العملة الإقتصادية التي تبقى هي الأساس بكل الأنواع.

و عليه، سنحاول من خلال هذه الدراسة التطرق إلى مبحثين:

- المبحث الأول: يختص بالإطار العام للعملة.
- المبحث الثاني: نستعرض من خلاله الإطار النظري للعملة المالية.

المبحث الأول: الإطار العام للعولمةالمطلب الأول: ماهية العوالمة● مقدمة:

يعبر مفهوم العوالمة عن حالة من تجاوز الحدود الراهنة للدول إلى آفاق أوسع تشمل العالم كله، كما يوضع لوصف عمليات التغيير في مجالات مختلفة. و ظاهرة العوالمة هي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية و كيفية في عدة ميادين. و يرى بعض الباحثين أن هناك أربع عمليات أساسية للعوالمة، هي على التوالي: المنافسة بين القوى العظمى، الإبتكار التكنولوجي، إنتشار عوالمة الإنتاج، التبادل و التحديث.

1- تعريف العوالمة:

يؤدي الإطلاع على الكتابات التي تناولت مفهوم العوالمة إلى الوقوف على خليط من أفكار و طروحات و آراء متباينة يصعب من خلالها صياغة تعريف دقيق و محدد للعوالمة نظراً إلى تعدد تعريفاتها التي تتأثر بانحيازات الباحثين الإيدلوجية⁽¹⁾ و تخصصاتهم و اتجاهاتهم. و قد شاع استخدام لفظ العوالمة في السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين و بالذات بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، و هي ترجمة لكلمة «**Mondialisation**» بالفرنسية و «**Globalisation**» بالإنجليزية. أما العوالمة لغة فهي تعميم الشيء و توسيع دائرته ليشمل العالم كله، و يقال عوالم الشيء أي جعله عالمياً⁽²⁾. و مع هذا فإن الظاهرة التي نشير إليها ليست حديثة إذا ما قارناها بحدائثة لفظها. و تتجسد فكرة العوالمة عموماً في ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع و الخدمات، أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات و الأفكار، أو في تأثر أمة بقيم و عادات غيرها من الأمم.

(1): د. ممدوح محمود منصور، العوالمة، دراسة في المفهوم و الظاهرة و الأبعاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

(2): السيد يس، مفهوم العوالمة، العرب و العوالمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، ديسمبر 1998م، ص 25.

و على صعيد تعريف العولمة، تختلف التعريفات باختلاف الأبعاد و التجليات، و يتضح بذلك وجود ثلاث مجموعات من تلك التعريفات هي (1):

- مجموعة تركز على البعد الاقتصادي: و هو البعد الذي يحتوي على مؤشرات و اتجاهات و مؤسسات اقتصادية عالمية جديدة لم تكن موجودة في السابق، و تشكل في مجملها العولمة الاقتصادية.
- مجموعة تركز على البعد الثقافي: و هو البعد الذي يشير إلى بروز الثقافة كسلعة عالمية يتم تسويقها كأي سلعة تجارية أخرى، و من ثم إدراك و مفاهيم و قناعات و رموز و وسائل و وسائل ثقافية عالمية الطابع.
- مجموعة تركز على البعد السياسي: الذي يشير إلى قضايا سياسية جديدة مرتبطة أشد الارتباط بالحالة الأحادية السائدة حالياً.
- كما تعرف بأنها إخراج الأنشطة الاقتصادية من مجال المحلي إلى المجال العالمي، فينتقل رأس المال إلى تلك الدول التي يكون فيها العمل بأجر منخفض، و كذلك باقي التكاليف و وسائل و أشياء أخرى (2).
- و يمكن تعريف العولمة أيضاً بأنها تعني الإنفتاح على العالم بشكل عام باندماج أسواقه في ميادين التجارة و الإستثمارات المباشرة و انتقال الأموال و القوى العاملة و الثقافات و التقنيات ضمن إطار حرية الأسواق. كما تعني خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية.
- و العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هو الشركات الرأسمالية الضخمة متعددة الجنسيات من خلال جلبها للإستثمارات الضخمة..

(1): عبد المنعم محمد الطيب، العولمة الاقتصادية و آثارها على المصارف - نظرة شمولية - مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03، ديسمبر 2005، ص 10.

(2): ضياء مجيد الموسوي، العولمة و اقتصاد السوق الحرة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص 51.

كما أن فريدمان يرى أن العولمة تتضح من خلال تجليات العولمة التي تظهر في النقاط التالية⁽¹⁾:

الجدول (01) : تجليات العولمة

- ضرورة خصخصة جميع الشركات و المؤسسات؛	- رفع كافة الحواجز الجمركية؛
- ضرورة تحرير التجارة الداخلية و الخارجية للدول؛	- إلغاء الدعم للإفراد و المؤسسات؛
- الوصول إلى معدلات منخفضة للتضخم النقدي؛	- تشجيع القطاع الخاص؛
- إلغاء جميع القيود على الاستثمارات الأجنبية؛	- نزع قوة البيروقراطية الحكومية؛
- تحرير أسواق المال من كافة القيود؛	- الحد من الفساد السياسي و الحكومي؛
- السماح للمستثمرين الأجانب بحرية تملك الأسهم و السندات المتداولة؛	
- فتح أبواب المنافسة في مجالات المواصلات و الاتصالات؛	
- تحرير نظام المعاشات و التأمينات الاجتماعية و الصحية؛	

المصدر: عبد القادر حاتم، العولمة مالها و ما عليها، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005، ص 468

و من أهم التعاريف التي تناولت مفهوم العولمة ما يلي:

- يشير مصطلح العولمة إلى عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل (**Interdependence**) بين الفاعلين (**Acteurs**) في الاقتصاد العالمي⁽²⁾ بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي و العلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى و الحجم و الوزن في مجالات متعددة أهمها: السلع، الخدمات و عناصر الإنتاج، مما يترتب عليه زيادة عملية التبادل التجاري الدولي ليشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي و ليكون أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية.
- و يرى آخرون أن العولمة حسب النظرية السائدة هي تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية و المعلوماتية و انخفاض تكاليف النقل و تحرير التجارة الدولية إلى سوق واحدة، تشتد فيها وطأة المنافسة و يتسع نطاقها بحيث يمتد من سوق السلع إلى سوق العمل و رأس المال⁽³⁾.

(1): أ. غلام عبد الله، أ.د. محمد العربي ساكر، موقع الدول العربية من العولمة المالية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الإقتصاديات و المؤسسات -دراسة حالة الجزائر و الدول النامية- جامعة محمد خيضر بسكرة، 21-22 نوفمبر 2006، ص 03.

(2): عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 17-18.

(3): هانس بيتر مارتين، هارولد شومان، فخ العولمة سلسلة عالم المعرفة، العدد 238، مجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1998، ص 29.

- و على صعيد آخر يرى البعض أن العولمة هي نتاج لمجموعة من الأساليب و العوامل و بلورة لمجموعة من الخصائص التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد و تتلخص فيما يلي⁽¹⁾:

الجدول (02) : خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد

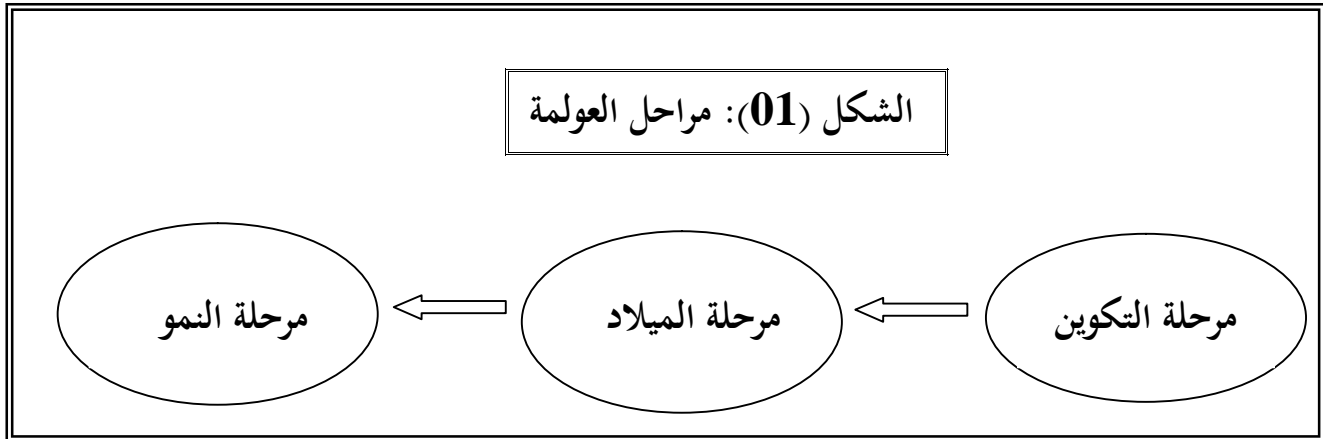
- انهيار نظام بروتن وودز بإعلان الرئيس الأمريكي السابق نيكسون 1971 وقف تحويل الدولار إلى ذهب بسبب نقص الاحتياطي الأمريكي.	
- عولمة النشاط الإنتاجي.	- تغير مركز القوى العالمية.
- عولمة النشاط المالي و اندماج أسواق المال.	- تغير هيكل الاقتصاد العالمي و سياسات التنمية.

Source: Antoine Bouet, jacques le caheux, « Globalisation et politiques Économiques », Paris, Ed economica 1999. p.235

هذا و تتعدد التعاريف الخاصة بالعولمة، فقد وصفها البعض بأنها تجليات لظاهرة اقتصادية تتخذ عدة صفات منها: تحرير الأسواق، الخصوصية و انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي و من بعض وظائفها، و الإنتشار الكبير و السريع للتكنولوجيا و توزيع الإنتاج عبر القارات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر و التكامل بين الأسواق المالية.

(1): Antoine Bouet, jacques le caheux, Globalisation et politiques Économiques, Paris, Ed: economica 1999. p235

2- نشأة العولمة: لقد نشأ مصطلح العولمة عبر مراحل متتابعة بينها الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المعطيات

حيث يتضح لنا من هذا الشكل أن مصطلح العولمة قد مر بالمراحل الآتية:

-المرحلة الأولى -مرحلة التكوين: يطلق عليها مصطلح الجينية، باعتبار أن العولمة مثل الكائن الحي لا بد أن يمر بمرحلة تكوين جينية، و هنا برزت قضية العولمة ضمن قضايا إنسانية أخرى⁽¹⁾، و بدأت صياغة العديد من المفاهيم و محاولة ترميزها على مستوى العالم مثل: الألعاب الأولمبية، جوائز نوبل للسلام، إنشاء عصابة الأمم المتحدة⁽²⁾، البنك الدولي للإنشاء و التعمير، صندوق النقد الدولي..

-المرحلة الثانية -مرحلة ميلاد المصطلح: هي في الواقع حدث أكثر منها مرحلة، و يتبلور هذا الحدث في انتهاء عمل منظمة الجات و بدء عمل منظمة العالمية للتجارة (OMC) و ممارسة أنشطتها في إزالة كافة الحواجز و القيود الفاصلة بين الدول، و تعظيم حرية خروج و دخول رؤوس الأموال غيرها.

-المرحلة الثالثة -مرحلة النمو و التمدد: و هي مرحلة تتسم بالتداخل و التشابك الواضح لأمر الإقتصاد و السياسة و الثقافة و الإجتماع... و أن تصبح المصالح متداخلة و متفاعلة، و أن تصبح العوالم مفتوحة دون وجود للحدود السياسية بين الدول و دون فواصل زمنية أو جغرافية و هذا عبر وسائل الاتصال.

و بالتالي فإن العولمة لم توجد بمجرد الصدفة و إنما ساعدت في تطورها عوامل عديدة و تغيرات مختلفة ساهمت في تبلورها و سرعة انتشارها.

(1): عامر الخطيب، أصول التربية، مكتبة القدس، 2004، ص190.

(2): محمد حداد، العولمة و انعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية مع إشارة إلى حالي الجزائر و مصر، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية علوم التسيير و العلوم الإقتصادية، 2004، ص16.

3- العوامل و الأسباب التي أدت إلى العولمة:

تعتبر العولمة نتيجة لعوامل كثيرة أدت إلى ظهورها، و من هذه العوامل ما هو اقتصادي و سياسي و ثقافي يؤثر و يتأثر كل عامل من العوامل السابقة بالعوامل الأخرى، و نذكر منها⁽¹⁾:

- 1- انخفاض القيود على التجارة و الإستثمار.
- 2- التطور الصناعي في الدول النامية و زيادة تكاملها مع السوق العالمي.
- 3- تكامل أسواق المال الدولية.
- 4- زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص و الإستثمار الأجنبي المباشر.
- 5- التقدم التكنولوجي و انخفاض تكاليف النقل و الإتصالات.
- 6- ظهور الأدوات المالية الجديدة: تأكدت العولمة المالية بظهور الأدوات المالية الجديدة التي استقطبت المستثمرين⁽²⁾ مثل: عقود المبادلات (Swaps) و عقود الخيارات (Options) و العقود المستقبلية (Futures)، بالإضافة إلى الأدوات التقليدية التي تتداول في السوق المالية و هي الأسهم و السندات.

(1): د. عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002-2003، ص 09.

أ. حول عبد القادر، إشكالية تدويل الخطر المالي و مخلفاتها على الأسواق المالية في الدول النامية، مداخلة بالملتقى الدولي الثاني حول متطلبات التنمية في أعقاب إفراغات الأزمة المالية العالمية، جامعة بشار، 28- 29 أبريل 2010، ص 03.

المطلب الثاني: العوالمة الإقتصادية1- تعريف العوالمة الإقتصادية:

يمكن تعريف العوالمة الإقتصادية (**Globalisation économique**) بأنها تعني تحرر العلاقات الإقتصادية القائمة بين الدول من السياسات و المؤسسات القومية و الإتفاقيات المنظمة لها، كما تعبر عن تكامل الإنتاج و التوزيع و استخدام السلع و الخدمات بين اقتصاديات دول العالم⁽¹⁾.

و يمكن تعريف العوالمة الإقتصادية كما أوردها صندوق النقد الدولي على أنها التوافق الإقتصادي المتنامي لمجموع بلدان العالم مدفوعاً بازدياد و تنوع حجم المبادلات العابرة للحدود من الخدمات و السلع و كذلك التدفق العالمي لرؤوس الأموال في آن واحد مع الانتشار المتسارع الشامل للتكنولوجيا⁽²⁾.

و يكاد يكون هناك شبه اتفاق تام بين من تناولوا ظاهرة العوالمة بالبحث، بأنها تعتمد على خمس قوى رئيسية و هي⁽³⁾:

* حرية الاستثمار في أي مكان في العالم: و التي اقترنت بحرية رأس المال الخاص في الحركة دون أي عوائق على المستوى العالمي.

* حرية إقامة الصناعة في أنسب الأماكن لها في العالم: و ذلك بغض النظر عن الجنسية أو السياسة القومية لأي دولة.

* عالمية الاتصالات: التي ترتبت على تطور تقنيات و صناعة الأقمار الصناعية.

* عالمية المعلومات: التي ترتبت على تطور التقنيات و صناعة الكمبيوتر جنباً إلى جنب مع تقنيات و صناعة الأقمار الصناعية.

* عالمية النمط الاستهلاكي: و حرية المستهلك في الشراء من المصدر الذي يختاره من العالم.

(1): عمر صفقر، العوالمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005-2006، ص 04.

(2): عاطف السيد، العوالمة في ميزان الفكر، مطبعة الانتصار، القاهرة، 2001، ص 08.

(3):

عبد الرحمن يسري، نحو سياسة اقتصادية موحدة للعالم الإسلامي في مواجهة العوالمة، مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العوالمة، القاهرة، مجلة الإقتصاد الإسلامي، العدد 217، يونيو 1999، ص 54.

2- أنواع العلامة الاقتصادية:

حدثت مجموعة رئيسية من التغيرات العالمية على نطاق واسع متمثلة في النمو السريع للمعاملات الدولية و الإستثمار الأجنبي المباشر (IDE) بصفة عامة من خلال الشركات متعددة الجنسيات و تصاعد الثورة التكنولوجية و تنامي نظام الإتصالات بشكل كبير بالإضافة إلى تكامل الأسواق في مجال السلع؛ و عليه تتحدد العلامة الاقتصادية في نوعين رئيسيين هما " العلامة الإنتاجية أو عولمة الإنتاج " و " العلامة المالية":

2-1- عولمة الإنتاج: تتم بدون وجود أزمات مأساوية⁽¹⁾ كما يحدث بالنسبة للعلامة المالية التي تتحقق بدرجة كبيرة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، بينما تتبلور عولمة الإنتاج من خلال ابتهاجين⁽²⁾:

➤ **الإتجاه الأول و الخاص بعولمة التجارة الدولية:** زادت التجارة الدولية بدرجة كبيرة، فعلى سبيل المثال زاد معدلها بحوالي 06 % ما بين 1990-2008 ليعرف تراجعا بسبب الأزمة الحالية في 2009، لتعود و تنتعش من جديد لتبلغ 14.5% عام 2010⁽³⁾، بينما زاد الناتج العالمي بنسبة 03.6%، و يلاحظ أن الشركات المتعددة الجنسيات هي التي تقف وراء زيادة معدل نمو التجارة العالمية بقوة بالإضافة إلى مشاركتها في زيادة الناتج العالمي.

➤ **الإتجاه الثاني و الخاص بالإستثمار الأجنبي المباشر:** و يرجع ذلك إلى انتهاج العديد من البلدان آلية السوق من خلال فتح أسواقها للإستثمارات، حيث لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دورا بارزا من خلال تكوين المزيد من التحالفات الإستراتيجية فيما بينها لإحداث المزيد من الهيمنة على التكنولوجيا و رؤوس الأموال العالمية حيث بلغ معدل نمو الإستثمار الأجنبي المباشر عالميا حوالي 05 % في 2010.

(1): رمزي زكي، العولمة المالية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999، ص 140.

(2): عطوية سميرة، العولمة و آثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري- واقع و آفاق- جامعة 8 ماي 1945- قلمة- الجزائر، 5-6 نوفمبر 2001، ص 29-30.

(3): Données tirées du **rapport sur le commerce mondial 2011**, p20 du site:

www.wto.org visité le: 17/10/2011.

2-2- العولمة المالية: تعتبر عملية التحرير المالي أهم الأسباب الأساسية للعولمة المالية و التحول إلى ما يسمى بالإنفتاح المالي للأسواق المالية المحلية على العالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال؛ و من تم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية التي أصبحت أكثر ارتباطا و تكاملا.

3- مؤشرات العولمة الإقتصادية: يمكن أن نلخص أهم مؤشرات العولمة في المخطط التالي:

الشكل (02): مؤشرات العولمة الإقتصادية

مؤسساتها:

■ منظمة التجارة العالمية OMC

■ صندوق النقد الدولي FMI

■ البنك الدولي BM

أدواتها:

■ الشركات متعددة الجنسيات.

■ الثورة المعلوماتية .

■ المؤسسات و المنظمات الإقتصادية العالمية.

■ العقوبات الإقتصادية

العولمة

مظاهرها:

■ تحول مفاهيم الاقتصاد و رأس المال.

■ دور أكبر المنظمات العالمية.

■ تبيد الفوائض بدلا من تعبئتها.

■ زيادة الفوارق بين الطبقات و البطالة.

■ معايير الجودة العالمية.

خصائصها:

■ تدفق التبادلات التجارية كمحرك للنمو الإقتصادي.

■ انفجار و تدفق التبادلات المالية و الاستثمارات في الخارج.

■ الدور الضروري لقوة الشركات المتعددة الجنسيات.

المطلب الثالث: العولمة المصرفية و محركات العمل المصرفي

1- مفهوم العولمة المصرفية:

أصبحت ظاهرة العولمة أكثر الظواهر تأثيراً على النشاط الإقتصادي عامة و المصرفي خاصة؛ و مصرفياً إتخذت أبعاداً و مضامين جديدة جعلت البنوك تتجه إلى ميادين و أنشطة غير مسبوقه للزيادة من مكاسبها. و قد استلزم ذلك إحداث تطوير و تحسين كبيرين في سهولة و حركة التدفقات المالية و المعلومات و إتاحة الخدمات المصرفية على النطاق العالمي..

و من هنا إرتبط مفهوم العولمة المصرفية بمفهوم الوفرة و الإتاحة للخدمات التي تقدمها البنوك، و قد أدى ذلك إلى إرتباط عمل البنوك بالتكامل المصرفي الذي يقوم على التخصص و تقسيم العمل⁽¹⁾. كما أنها تعني أيضاً إكتساب قوة دفع جديدة بتقديم الخدمة المصرفية من الداخل إلى الخارج. و من التغيرات التي عكستها العولمة على أداء و أعمال البنوك ظهور كيانات مصرفية جديدة أصبحت تؤثر على السوق المصرفي العالمي.

◀ **أسباب العولمة المصرفية:** تتجه المصارف عموماً نحو العولمة لرغبتها في التوسع و الهيمنة العالمية التي تستند إلى العديد من الأسباب أهمها⁽²⁾:

- 1- التطور الذي حدث في اقتصاديات البنوك و الذي أدى إلى جعل الأسواق المصرفية المحلية أضيق من أن تستوعب كل ما تسمح به القدرات الإنتاجية للمصارف المحلية.
- 2- مشاركة البنوك في تشجيع و تطوير سوق المال عن طريق زيادة إقبال المدخرين للتعامل و تملك أسهم و سندات الشركات المختلفة.
- 3- إتجاه المصارف إلى تطوير إطارها المؤسسي بما يدعم التحول نحو الصيرفة الشاملة حيث دخلت بقوة إلى ميادين جديدة كالتمويل التاجيري، صيرفة الأعمال، أنشطة أسواق رأس المال، التأمين و الخدمات المصرفية.

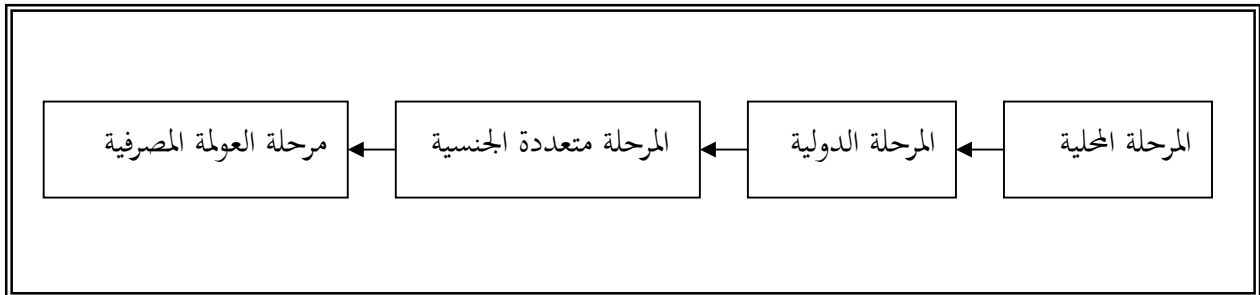
(1): عبد الرحمن يسري: "نحو سياسة إقتصادية موحدة العالم الإسلامي في مواجهة العولمة"، مرجع سابق، ص 54.

(2): عبد المنعم محمد الطيب، كيف تواجه المؤسسات المالية الإسلامية العولمة (التجربة السودانية)؟، بحث إلكتروني، ص 11-12، من

- 4 - ضخامة حركة رؤوس الأموال الدولية و سرعة تدفقها على اتساع الأسواق الدولية و امتدادها.
- 5- تضخم و تنامي الشركات متعددة الجنسيات، و التي أصبحت تحتاج إلى وجود بنك عالمي يتيح لها خدماته المصرفية حيث تكون.

2- مراحل العولمة المصرفية: يوضح الشكل التالي المراحل التي مرت بها العولمة المصرفية:

الشكل رقم (03): مراحل العولمة المصرفية



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المعطيات.

- و قد اقتضت المرحلة المحلية على الأعمال المصرفية ضمن منطقة جغرافية داخل حدود دولة معينة.
- أما المرحلة الدولية فقد اتجهت فيها المصارف إلى المناطق الدولية للعمل فيها، و هنا يصبح المصرف موجها للسوق⁽¹⁾.
- المرحلة الثالثة المتعددة الجنسية، أنشأت المصارف فروعاً و وحدات لها في دول مختلفة فظهرت الشركات متعددة الجنسيات و مصطلح الدولة الأم للمصرف و الفروع المنتشرة في عدة دول.
- بينما المرحلة الأخيرة تمثلت في إزالة الحدود بين الأسواق العالمية؛ حيث أصبحت مفتوحة و متنافسة و متداخلة، و قد انتشر في هذه المرحلة مفهوم الإدارة الدولية. فعلى سبيل المثال، أصبح مصرف طوكيو من أكبر المصارف العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية متفوقاً بذلك على المصارف الأمريكية الوطنية⁽²⁾.

(1): أبو قحف عبد السلام، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 229.

(2): طه طارق، الإدارة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص 174.

3- العوامل التي تحرك الأعمال المصرفية نحو العولمة:

من العوامل التي تحرك المصارف نحو العولمة ما هو سوقي و إقتصادي و بيئي و تنافسي:

☉ العوامل السوقية: تحدد تلقي الزبون و مدى قبوله للخدمة المصرفية العالمية.

☉ العوامل الاقتصادية: تحدد فيما إذا كانت المصارف العالمية تتبنى إستراتيجية لتقديم أدنى تكاليف ممكنة للخدمة المصرفية.

☉ العوامل البيئية: يتم بواسطتها البحث في كيفية دعم البنى الهيكلية المصرفية.

☉ العوامل التنافسية: و ذلك بإيجاد صارف قادرة على منافسة مثيلاتها في دول أخرى.



المصدر: قادة عبد القادر، متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية، مرجع سابق، ص 15

و من خلال تبلور كل تلك العوامل تم ظهور كيانات مصرفية عملاقة لها قدرة هائلة على التواجد الواسع و الإنتشار و صناعة الفرص الإستثمارية..

و قد أصبحت هذه الكيانات أكبر من بعض الدول من حيث الحجم و التوسع، كما و في العديد من الأحيان أصبحت قادرة على التأثير في الحكومات، فأى دولة تفرض قيودا إقتصادية على حركة هذه المصارف يجعلها تحول الإستثمارات و المعلومات إلى أماكن أخرى، و بذلك تفقد هذه الدولة فرصا حقيقية..

4- أهداف العولمة المصرفية:

تساعد العولمة المصرفية البنوك على تحقيق العديد من الأهداف، من بينها:

- الهدف الأول: أن يصبح البنك أكثر قدرة على إرضاء العميل و إشباع رغباته⁽¹⁾.
- الهدف الثاني: أن يصبح البنك أكثر كفاءة في استغلال إمكانياته و تفعيل قدراته .
- الهدف الثالث: أن يصبح البنك أكثر إقتصادية في تحقيق أكبر عائد من التكاليف التي يتحملها.

الأهداف الثلاثة للعولمة المصرفية لا تنفي وجود رغبة عارمة لدى البنوك و المصارف للتوسع و النمو و الإنتشار و الهيمنة العالمية..

(1): محسن أحمد الخضيرى، عولمة النشاط المصرفي، مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد222، يونيو 1999، ص172.

المبحث الثاني: الإطار النظري للعولمة الماليةالمطلب الأول: نظرة تاريخية حول العولمة المالية**1- مفهوم العولمة المالية:**

حسب العديد من الدراسات فإن العولمة الاقتصادية تعود إلى القرن الخامس عشر مع زيادة تبادل السلع بين الأمم، أما العولمة المالية فهي حديثة النشأة نسبياً، و بدأت تتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي، حيث تتمثل في ذلك التشابك و الترابط للأنظمة النقدية و المالية لمختلف الدول بإلغاء القيود عبر الحدود لتتجه التدفقات المالية لأسواق المال العالمية. و لا يمكن الفصل بين تعريف العولمة المالية و تطورها التاريخي، و عليه يمكن إدراج بعض التعريفات المهمة، منها:

العولمة المالية هي "فتح الأسواق المالية لحركة رؤوس الأموال، و رفع القيود في مجال الخدمات المالية"⁽¹⁾.

العولمة المالية هي النمو الهائل في حجم التعاملات المالية على المستوى العالمي و التي تقود نحو توحيد أسعار السلع المالية في مختلف الأسواق المالية العالمية⁽²⁾.

تتمثل العولمة المالية في ذلك التشابك و الترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية و المالية لمختلف الدول⁽³⁾.

ويرى كل من الإقتصاديين روغوف، واي، كوز و باساد أن: "العولمة المالية مفهوم عام يعني إرتفاع العلاقات ما بين الدول من خلال إنتقال رؤوس الأموال فيما بينهم"⁽⁴⁾.

(1): د. ممدوح محمود منصور، العولمة، دراسة في المفهوم و الظاهرة و الأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص14.

(2): قادة عبد القادر،

متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية، مرجع سابق، ص05.

(3): محفوظ جبار، العولمة المالية و انعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة باتنة، 2002، ص186.

(4): Ben Salha Oussama, « La globalisation financière, développement et volatilité dans les pays industrialisés, conférence sur la globalisation et la pauvreté (NBER) extrait tiré de l'article de « Rogoff – Wei – Kose – Passad: 2005 », p: 05. Mars 2000.

2- مراحل العولمة المالية: تظهر مراحل العولمة المالية كالتالي:

2-1- مرحلة تدويل التمويل غير المباشر: امتدت هذه المرحلة من (1960-1979)، و تميزت الأنظمة النقدية و المالية الوطنية بالمحدودية و بسيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية⁽¹⁾. و باعتمادها على سوق ما بين البنوك للأورودولار^(*) اعتبرت البنوك المسيطرة في هذه الفترة، مما أدى إلى إنشاء نظام بروتن وودز بعد ظهور عدة أزمات و التي ظهرت باعتبار سوق صرف العملات هو أول سوق ظهرت عليه ملامح العولمة المالية.

2-2- مرحلة التحرير المالي: امتدت هذه المرحلة من (1980-1985)، و تميزت بالمرور إلى مالية السوق، أو اقتصاد السوق المالية و صاحب ذلك ربط الأنظمة المالية و النقدية الوطنية بعضها ببعض و تحرير القطاع المالي أو ما يعرف بالإنفتاح المالي.

2-3- مرحلة تعميم المراجعة و ضم الأسواق المالية الناشئة: امتدت هذه المرحلة من 1986 إلى غاية الآن و تميزت بما يلي⁽²⁾:

- ضم العديد من الأسواق الناشئة من أوائل التسعينيات و ربطها بالأسواق المالية العالمية.
- تحرير أسواق المواد الأولية و زيادة حجم التعامل فيها.
- زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية حيث تشبه السوق الواحدة و ذلك باستعمال وسائل الإتصال الحديثة و ربطها بالشبكات العالمية.
- تحرير أسواق الأسهم حيث كانت الانطلاقة من بورصة لندن (1986) بعد إجراء الإصلاحات البريطانية المعروفة Big-bang و تبعتها بقية البورصات العالمية بعد ذلك مما سمح بربطها و عولمتها على غرار أسواق السندات.
- الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية، و التي أضرت بالاقتصاد العالمي و إفلاس الكثير من البنوك و المؤسسات المالية.
- و مهما تكن مراحل العولمة المالية فإن هذه الظاهرة قد انتشرت بسرعة فائقة في كافة أنحاء العالم و مست معظم الدول لتسيطر الدائرة المالية على الاقتصاد العالمي.

(*) : الأورودولار: هي ودائع بالدولار الأمريكي توضع في بنوك خارج الولايات المتحدة .

(1): François Chesnais: «La mondialisation financière: genèse, coûts et enjeux », Ed: La découverte, Syros, 1996, p23.

(2): محفوظ جبار، مرجع سابق، ص98.

المطلب الثاني: مؤشرات و خصائص العولمة المالية

1- مؤشرات العولمة المالية: عرفت التدفقات المالية بين الأسواق المالية قفزة هائلة مع نهاية

العقد الأخير من القرن الماضي، و لتأكيد ذلك يمكن حصر مؤشرين:

المؤشر الأول: الخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم و السندات في الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم و السندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول في الثمانينات، أما في عام 2010 فبلغت 21% من الناتج المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

• **المؤشر الثاني:** الخاص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، حيث أن الإحصاءات تشير

إلى أن حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفع من 3.3 ترليون دولار تقريبا في 2007

إلى حوالي 04 ترليون في 2010، و هو ما يعني أنه على مدى السنوات الثلاث السابقة تزايد حجم

المعاملات اليومية في النقد الأجنبي بنسبة 20% تقريبا⁽²⁾.

و يبدو أن أساس عولمة الأسواق المالية هو تحرير حساب رأس المال بتحرير المعاملات فيه، و الحسابات

المالية لميزان المدفوعات و التي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون و أسهم

المحافظ المالية و غيرها..

(1): Données tirées du site: www.albankaldawli.org/indicator,2011, visité le: 28/10/2011

(2): مقال إلكتروني، السوق العالمي للنقد الأجنبي ينمو رغم الأزمة، من موقع: www.startimes.com، زيارة الموقع بتاريخ 2011/10/28.

2- خصائص العولمة المالية:

مع تحرير الأسواق المالية الدولية نتيجة العولمة و ما رافقها من تطورات في عالم الإتصالات و المعلومات برزت خصائص عديدة للعولمة المالية منها:

- إرتفاع كبير في حجم التدفقات المالية من و إلى الدول.
- إرتفاع نصيب القطاع الخاص من التدفقات المالية مقارنة مع التدفقات الرسمية التي كانت تفوقه قبل التسعينات.
- إرتفاع نصيب الإستثمار الأجنبي المباشر في التدفقات المالية العالمية (حيث بلغ حجم الإستثمارات العالمية 1.18 ترليون دولار عام 2009 و 1.24 ترليون دولار في 2010)⁽¹⁾.
- ينتج عن العولمة المالية و المصرفية غير المتابعة إلى نشوب أزمات مالية و مصرفية خطيرة تنتشر بفعل العدوى المالية في كل الدول، مما يؤثر على الإستثمارات و يؤدي إلى تذبذب التدفقات المالية بشكل كبير (مثلما حدث في المكسيك عام 1994 و تايلندا 1997 و الأرجنتين عام 2002، و الولايات المتحدة في 2009).

(1): Données tirées de l'article: **World Investment Report 2011**, p38, extrait du site: www.unctad.org, visité le 23/10/2011

المطلب الثالث: العوامل المفسرة للعولمة المالية

ساهمت عوامل عديدة في توفير المناخ الملائم لنمو العوالم المالية و زيادة تسارعها، وكان أهمها⁽¹⁾:

1- تنامي الرأسمالية المالية: لقد كان للنمو المتزايد الذي حققه رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا أساسيا في إعطاء قوة الدفع للعوالم المالية، فأصبحت معدلات الربح التي حققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد بعدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج.

و قد ارتبط هذا النمو المستمر للرأسمالية المالية أيضا بظهور (الاقتصاد الرمزي) وهو اقتصاد تحركه رموز و مؤشرات البورصة العالمية (دواجونز، ناسداك، نيكاي..) و التي تؤدي إلى نقل الثروة العينية من مستثمر إلى آخر دون أي عوائق سواء داخل البلد الواحد أو عبر الحدود الجغرافية.

2- عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية: حدثت موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية ناتجة عن أحجام ضخمة من المدخرات و الفوائض المالية التي ضاقت الأسواق الوطنية عن استيعابها فاتجهت نحو الخارج بحثا عن فرص استثمار أفضل و معدلات عوائد أعلى سواء الإستثمار في الأوراق المالية أو المشروعات الإنتاجية.

3- ظهور الابتكارات المالية: ارتبطت العوالم المالية بظهور أدوات مالية جديدة تستقطب العديد من المستثمرين⁽²⁾، فإلى جانب الأدوات التقليدية، ظهرت العديد من الأدوات الإستثمارية الأخرى منها المشتقات^(*) "Derivatives" التي تتعامل مع المستقبل و قد وصلت قيمتها حوالي 601 تريليون دولار في جوان 2010⁽³⁾، و من أدواتها "Swaps" (زادت قيمتها بنسبة 01% في ديسمبر 2010 و هو ما يعادل 19 بليون دولار)،

(1): د. شذا جمال الخطيب: العوالم المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا، ط1، عبيدين، مصر، 2002، ص17.

(2): د. أحمد منير النجار، عوالم الأسواق المالية و أثرها على تنمية الدول النامية مع الإشارة إلى السوق المالي الكويتي، المؤتمر العلمي الرابع للريادة و الإبداع، إستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العوالم، الأردن، 15-16/03/2005، ص 12.

(*) المشتقات Derivatives: أداة مالية تتغير قيمتها وفقا للتغيرات في معدل أو سعر المنتج يتم سدادها في وقت لاحق، و من أدواتها: الخيارات Options: مشتق يعطي للمشتري الحق ببيع أو شراء موجودات مالية بسعر ثابت لوقت معين أو لتاريخ معين بهدف المضاربة أو التأمين. المستقبليات Futures: عبارة عن أصول أساسية محددة بدقة و هي أكثر الأدوات إستعمالا في العالم. Swap: مشتق مالي يعنى التبادل المالي بين طرفين، و تتم بين المصارف أو المؤسسات المالية عادة. Collars: أداة مالية تهدف إلى تخفيض تكاليف مخاطر تغطية أسعار الفائدة.

(3): Données tirées de l'article: **Regular OTC derivatives Market statistics**, 18 Mai 2011, p:01, extrait du site: www.bis.org, visité le 17/10/2011.

والمستقبليات " Futures " و السقف " Collars " و الخيارات " Options " (حيث وصلت قيمتها حوالي 10 بليون دولار في جوان 2010⁽¹⁾ في الولايات المتحدة الأمريكية) ... الخ و المتتبع لهذه الأدوات يجد تطورها بشكل سريع و كبير.

هذه الأدوات الإستثمارية الجديدة ظهرت تحت ضغوط حدة المنافسة بين المؤسسات المالية، و أدت إلى تسهيل وصول المستثمرين إلى الأسواق المالية المختلفة بسرعة فائقة و تنوع محافظهم المالية. كما أن لهذه الأدوات أهمية بالغة من خلال الدور الذي لعبته في إيجاد التقارب و التشابك بين مختلف الأسواق المالية.

4- التقدم التكنولوجي: ساهم التقدم التكنولوجي في مجالات الإتصالات و المعلومات مساهمة فعالة في تكامل الأسواق المالية الدولية و انتشار الإبتكارات المالية الحديثة، الأمر الذي كان له أثر بالغ في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لآخر و في زيادة الروابط بين مختلف الأسواق المالية⁽²⁾، فمن خلال الشبكة التقنية الحديثة للإتصالات و المعلومات أصبح من السهل جداً معرفة حركة الأسعار في الأسواق المالية العالمية، و المقارنة بينها و اتخاذ القرارات المناسبة لعمليات البيع و الشراء و ذلك في زمن قياسي.

5- التحرير المالي المحلي و الدولي: لقد ارتبطت التدفقات الرأسمالية عبر الحدود ارتباطاً وثيقاً بعمليات التحرير المالي الداخلي و الدولي، و قد زادت معدلات نمو التدفقات و سرعتها خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي مع تسهيل تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملة الأجنبية و استخدامها بحرية في إتمام المعاملات الجارية و الرأسمالية.

و يشير الجدول التالي إلى السنوات التي بدأت فيها بعض البلدان الصناعية و بعض البلدان النامية عمليات التحرير المالي.

(1): Données tirées de l'article: "BIS Quarterly Review", Juin 2011, p:01, extrait du site www.bis.org, visité le 18/10/2011.

(2): عبد القادر قادة، مرجع سابق، ص08.

الجدول رقم (03): بداية عمليات التحرير المالي في بعض البلدان الصناعية و البلدان النامية

الدولة	بداية التحرير	الدولة	بداية التحرير
الولايات المتحدة	1982	المكسيك	1989
كندا	1980	بيرو	1991
اليابان	1979	فنزويلا	1991
المملكة المتحدة	1981	مصر	1991
ألمانيا	1984	المغرب	1991
هونغ كونغ	1978	جنوب إفريقيا	1980
أندونيسيا	1981	بنغلاديش	1988
كوريا الجنوبية	1978	الهند	1989
ماليزيا	1978	فرنسا	1984
الفلبين	1981	تايلاند	1985
سنغفورة	1978	البرازيل	1989
تايوان	1979	شيلي	1984

المصدر: قادة عبد القادر، متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية، مرجع سابق، ص 08.

- 6- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية:** التغييرات الهائلة التي حدثت في صناعة الخدمات المالية فرضت إعادة هيكلتها، بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية، و في هذا الصدد نشير إلى ما يلي⁽¹⁾:
- أ- توسع البنوك في نطاق أعمالها المصرفية، على الصعيد المحلي و الدولي.
- ب- دخول المؤسسات غير المصرفية كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجالات الخدمة التمويلية.
- ج- قامت العديد من البنوك التجارية بعمليات الاندماج فيما بينها تحصنا من المنافسة القوية التي شهدتها من المؤسسات المصرفية و غير المصرفية في مجالات الخدمات التمويلية.

و تتلخص أهم العوامل المؤدية للعولمة المالية فيما يلي:

جدول (04): أهم العوامل المؤدية للعولمة المالية

- صعود الرأسمالية العالمية؛	- ظهور الابتكارات المالية؛
- ظهور فائض كبير في رؤوس الأموال؛	- التقدم التكنولوجي؛
- تأثير التحرير المحلي و الدولي لرؤوس الأموال؛	- نمو سوق السندات؛
- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية و المصرفية؛	- خصصة الأنشطة المالية؛
- إنخفاض تكلفة الاتصالات و المواصلات.	

المصدر: سميرة عطيو، مرجع سابق، ص30.

(1): د. شذا جمال الخطيب، مرجع سابق، ص21-22.

المطلب الرابع: مزايا و مخاطر العولمة المالية

1- مزايا العولمة المالية:

تتمثل مزايا العولمة المالية أساسا في توجيه الأموال إلى استخداماتها الإنتاجية؛ بحيث تساعد كل من البلدان النامية و المتقدمة على حد سواء في تحسين مستويات معيشة أعلى. بالإضافة إلى مزايا أخرى نذكر منها:

للـ تحرير و تحديث النظم المصرفية و المالية و خلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص و كذلك لحد من ظاهرة خروج رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج⁽¹⁾.

للـ إعطاء فرصة للبنوك لتحسين الأداء و التسيير، و ذلك بالإستفادة مما تتيحه العولمة المالية من فرص في ظل المنافسة الشديدة، حيث تصبح قادرة على جلب أكبر عدد من المدخرين لمواجهة طلبات المستثمرين.

للـ مساهمة الاستثمارات الأجنبية في تحويل تكنولوجيا متطورة إلى الدول المستثمر فيها في مجال الإدارة، بالإعتماد على الكفاءات المالية و المصرفية الأجنبية و المحلية.

للـ تقديم خدمات مصرفية أحسن لرفع مستوى التعامل مع الزبائن و جلبهم، و بالتالي الإعتماد على الإدخار المحلي و الأجنبي لتمويل الإستثمار لأنه أقل تكلفة⁽²⁾.

للـ وجود بنوك أجنبية قوية محليا سيساهم في الحد من هروب رؤوس الأموال في حالة إندلاع الأزمات. زيادة حجم المعاملات يساعد في خفض مخاطر السوق و القرض، عن طريق رفع قيمة العائد للأموال المستثمرة، عندما تكون هناك حرية و سرعة في عملية اتخاذ القرارات.

للـ القضاء على البنوك غير القادرة على التحسين، باستعمال عمليات الإندماج المصرفي بفعل قوى السوق.

للـ تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية كلما اشتدت درجات المنافسة و الإندماج المصرفي⁽³⁾.

(1): أ. رميدي عبد الوهاب، العولمة المالية و أثارها على اقتصاديات الدول النامية، الملتقى الدولي " سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات -دراسة حالة الجزائر و الدول النامية " -بسكرة 20-21 نوفمبر 2006، ص 08.

(2): أ. بن طلحة صليحة، أ. معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية- الواقع و التحديات-، جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر، 2004، ص 484.

(3): عبد المطلب عبد الحميد، " الحيات و آليات منظمة التجارة العالمية"، الدار الجامعية، 2005، ص 145.

زيادة الإستثمارات الأجنبية المباشرة و غير المباشرة.

تنويع و تطوير الأدوات المصرفية، و تطوير أنظمة العمل في مجال الخدمات⁽¹⁾.

زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلدان النامية كانعكاس لنجاح العوالم المالية و التحرر المالي يؤدي إلى الإنخفاض في أسعار الفائدة على المستوى المحلي، مما يشجع المستثمرين على الإقتراض و فتح مشاريع جديدة⁽²⁾.

تحرير القطاع المالي والمصرفي و انفتاحه على الشراكة و المنافسة الأجنبية يسمح بالإستفادة من التطور و التكنولوجيا، إضافة إلى تخفيض تكاليف التحرير و الإفتتاح⁽³⁾.

تستطيع الدول النامية من خلال الإفتتاح المالي الوصول إلى الأسواق المالية الدولية بهدف الحصول على ما تحتاجه من أموال لسد العجز في الموارد المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإستثمار المحلي و إلى معدل النمو الإقتصادي، كما يفسح المجال في تخفيض تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الإقتصاديين.

التحرير المالي والمصرفي يسهل على الدول الحصول على القروض سواء بطريقة مباشرة (بفعل عملية التحرير) أو بطريقة غير مباشرة (بانخفاض تكاليف القروض)⁽⁴⁾.

إن ما تحمله العوالم المالية من مزايا إدي بالبنوك إلى الرفع من قدراتها من خلال رقابة أفضل لأنظمتها في إطار ما يفرضه تحرير تجارة الخدمات المصرفية و ما تطرحه الأجواء العالمية من منافسة.

(1): سمير محمد عبد العزيز، " عالمية تجارة القرن الحادي و عشرون"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 359.

(2): شريط عابد، " دراسة تحليلية لواقع و آفاق الشراكة الأورومتوسطية - حالة دول المغرب العربي، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، 2004، ص 59- 60 .

(3): OMC, « La libéralisation des services financiers », rapport N: 05 -2335 présenté par des pays (UE, Australie, Oman, Suisse, Panama, Japon..) pour le conseil de l'OMC, 8 Juin 2005, p: 01.

(4): Agnes Bénassy Quéré-Véronique Salinas: « Impact de l'ouverture financière sur les inégalités dans les pays émergents », article du centre d'étude international CEPII, 11 Juillet 2005, p: 09.

2- مخاطر العولمة المالية:

للـ عدم قدرة البلدان النامية على منافسة البلدان الصناعية بسبب عدم التكافؤ من ناحية البنى الهيكلية و البيئة المصرفية.

للـ هروب الأموال الوطنية إلى الخارج عن طريق فتح المجال لاستثمار الأموال المحلية بالخارج، ما يؤدي إلى تضرر ميزان المدفوعات و زيادة الديون الخارجية و تراكم خدماتها.

للـ مخاطر دخول الأموال عن طريق ما يعرف بغسيل الأموال، حيث تتعزز من خلال إلغاء الرقابة على الصرف و تحرير دخول الأموال و خروجها عبر الحدود دون مراقبة من السلطات و فتح المجال أمام المستثمرين الأجانب.

للـ مخاطر تعرض البنوك لأزمات مالية من خلال إنفتاح الإقتصاد على العالم، و بالتالي إذا حصلت أزمات مالية في دول أخرى قد ينتقل أثر هذه الأزمة إلى الإقتصاد الوطني أو ما يعرف بالعدوى المالية، (كأزمة الرهن العقاري الحادة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2009).

للـ إن تحرير الحكومات لقطاعاتها المصرفية و المالية يؤثر على سيادتها كون أن هذا التحرير يفرض عليها الإنسحاب من بعض الأدوار الإقتصادية.

للـ مخاطر التعرض لهجمات المضاربة المدمرة، فأخراج المستثمرين الأجانب لأموالهم بشكل مفاجئ لاستثمارها بغرض المضاربة و اقتناص الأرباح⁽¹⁾ يضر بالإقتصاد مثلما حدث في المكسيك عام 1994 و تايلاندا في 1997.

للـ سيطرة الكيانات الضخمة على المشاريع المربحة و الفرص مما يؤدي إلى الإحتكار و الهيمنة.

(1): Philippe d'Avisenet, Jean Pierre Petit, « Economie internationale: la place des banques », Edition: Dundod, 1999, p103.

• خلاصة الفصل:

من خلال ما ذكر تظهر العوالمة لتعبير عن حالة إنفتاح على العالم في شتى الميادين، كما بات من المستبعد أن تتحكم الدولة في توجيه اقتصادها لوحدها، بل أصبح ذلك رهنا للتحويلات الإقتصادية العالمية و العلاقات الدولية التي لا مجال لمقاومتها.

و يعتبر البعد المالي للعوالمة الإقتصادية أكثر تأثيرا في مجالات خاصة المالية و المصرفية منها، و ذلك من خلال العوامل التي ساعدت على تسارعها بصفة رهيبه عن طريق حركات المال و الأعمال عبر الحدود .

كما يعتبر التحرير المالي أحد أهم دوافع العوالمة المالية و نتيجة لها في آن واحد، و نظرا للتنظيمات و القواعد التي خصصت له من خلال إتفاقية تحرير الخدمات - خصوصا - أصبح من الضروري الإلتزام بالمعالم الجديدة التي ترسمها الظروف الراهنة سعيا للتأقلم مع ما تتطلبه الأوضاع السائدة في ظل المنافسة العالمية.

و هذا ما سنحاول التطرق إليه في الفصل الموالي من خلال المفاهيم الأساسية لتحرير الخدمات المالية و المصرفية، شروطها و متطلباتها.

الفصل الثاني

المبحث الأول: الإطار العام لتحرير الخدمات المصرفيةالمطلب الأول: الإطار العام لاتفاقية تحرير الخدمات المصرفية

تعتبر الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات General Agreement on Trade related Services (GATS) من النتائج المميزة لجولة أوروغواي، فقد كان نطاق تطبيق القواعد الدولية للتجارة المتعددة الأطراف قبل هذه الجولة مقصوراً على التجارة في السلع، لكنه امتد في ظل الإتفاق الجديد ليشمل التجارة في الخدمات؛ و قد شملت الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات عدة أنواع من الخدمات كان من بينها الخدمات المالية التي تشمل الخدمات المصرفية، مما أدخل البنوك في ظل الإتجاه نحو التحرير المالي أو ما يسمى بالعملة المالية. يتناول هذا الفصل مفهوم تجارة الخدمات و المبادئ الأساسية للإتفاقية، أنواع الخدمات المصرفية و أشكال توريدها إضافة إلى تحديد متطلبات التحرير المصرفي و آثاره المتوقعة على المصارف الجزائرية.

1- مفهوم تحرير تجارة الخدمات المصرفية: يختلف مفهوم تحرير التجارة في الخدمات عنه في حالة تحرير التجارة في السلع، على اعتبار أنه في معظم الحالات لا تطرح مشكلة عبور الحدود و التعريفات الجمركية بالنسبة لإنتقال الخدمات، و إنما تأتي القيود على التجارة في الخدمات من خلال القوانين و التشريعات و الإجراءات التي تضعها كل دولة⁽¹⁾، و هي القيود التي سعت إتفاقية تجارة الخدمات إلى إزالتها و تخفيضها بحيث يمكن التوصل في النهاية إلى نظام التبادل الحر للخدمات.

2- المبادئ الأساسية لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات: قامت إتفاقية تحرير تجارة الخدمات على عدد من المبادئ و القواعد التي يجب أن تراعى عند تطبيق الإتفاقية⁽²⁾ على النحو التالي:

1-2- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: ينص هذا المبدأ على عدم التمييز بين موردي الخدمات الأجانب من حيث الدخول إلى الأسواق، و أن أي ميزة تفضيلية تمنحها دولة عضو في الإتفاقية لعضو آخر أو لدولة أخرى غير عضو في الإتفاقية، ينبغي أن تمنح في ذات الوقت و دون شروط أو قيد إلى كافة الأطراف الأعضاء في الإتفاقية، أي أية ميزة تتصل بتجارة الخدمات تعطى لطرف تمتد تلقائياً لطرف آخر، كما سمحت الإتفاقية للدول إمكانية إستثناء بعض الخدمات من هذا المبدأ فيما يتعلق بتحرير قطاع الخدمات، على أن يتم مراجعة الإستثناءات الممنوحة بعد مرور خمس سنوات من سريان الإتفاقية المذكورة⁽³⁾.

(1): عبد المطلب عبد الحميد، " الجات و آليات منظمة التجارة العالمية"، الدار الجامعية، 2005، ص 109-110.

(2): نبيل حشاد، الجات و منظمة التجارة العالمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001، ص 120-127. (3):

عبد المطلب عبد الحميد، الجات و آليات منظمة التجارة العالمية من أوروغواي لسياتل و حتى الدوحة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003-2002، ص 123.

2-2- مبدأ التحرير التدريجي: يعتبر التحرير التدريجي لتجارة الخدمات وسيلة لتشجيع النمو الإقتصادي بين كل الشركاء التجاريين، حيث تنظم المادة 19 الواردة في الجزء الرابع من الإتفاقية تحت عنوان "التفاوض حول الإلتزامات المحددة" عملية الوصول إلى مستويات أعلى من التحرير، و توجه تلك المفاوضات نحو تخفيض أو إزالة أية آثار تعوق من كفاءة الدخول للأسواق و بما يحقق منافع متوازنة لجميع المشاركين في تلك المفاوضات.

2-3- مبدأ الشفافية: طبقا لهذا المبدأ فإنه يتعين على كل دولة عضو في الإتفاقية الإلتزام بالإعلان عن جميع القوانين و التعديلات و التشريعات السارية المتعلقة بتنظيم التجارة في الخدمات⁽¹⁾، حيث أشارت الإتفاقية بأنه يجوز لأي عضو سحب جداول إلتزاماته أو تعديلها بوضع قيود على الخدمات التي تواجهه على إثرها صعوبات في ميزان مدفوعاتها بحيث تكون منسجمة و نصوص إتفاقيات صندوق النقد الدولي و ذلك لتعويض الأعضاء المتضررين، في حين تكفل نصوص الإتفاقية الحق في عدم الإعلان عن المعلومات السرية التي قد يؤدي الإفصاح عنها إلى عرقلة تطبيق القوانين أو تتعارض مع المصلحة العامة أو الخاصة⁽²⁾.

2-4- مبدأ زيادة مشاركة الدول النامية:

تنص المادة الثالثة و الرابعة من إتفاقية تحرير تجارة الخدمات على أنه يجب قيام مختلف الأعضاء بتسهيل زيادة مساهمة الدول النامية في التجارة الدولية من خلال تقديم التسهيلات التي تعمل على تعزيز و تقوية قدرات توفير الخدمات في هذه البلدان و زيادة كفاءتها و قدراتها التنافسية⁽³⁾، مع إمكانية وصول هذه الدول إلى قنوات التوزيع و شبكة المعلومات المرتبطة بهذه الخدمات، و تحرير الوصول إلى أسواق التصدير في القطاعات و الوسائل التي تهم تلك الدول⁽⁴⁾.

2-5- مبدأ التغطية و الشمولية: تغطي إتفاقية GATS جميع أشكال تجارة الخدمات و منها الخدمات لالية و المصرفية، حيث تنص المادة الأولى من الإتفاقية أنها تشمل جميع الخدمات و في مختلف القطاعات، بإستثناء الخدمات التي تقدمها الحكومات أو ما يعرف بالخدمات السيادية كخدمات البنوك المركزية، و خدمات هيئات الضمان الإجتماعي.

(1): بريش عبد القادر، التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص105.

(2): سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 94 و منظمة التجارة العالمية، الإسكندرية، مطبعة الإشعاع، 2001، ص321.

(3): عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، 2005، ص366.

(4): عبد الواحد العفوري، العولمة و الجات، التحديات و الفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2000، ص86.

2-6- مبدأ عدم السماح بالإحتكارات و الممارسة التجارية المقيدة: تم الإتفاق على هذا المبدأ نظراً لأن أحد الأساليب الحمائية التي يمكن أن تعوق تحرير تجارة الخدمات يتمثل في الممارسات غير الشرعية التي قد يتبعها مقدمو الخدمات الوطنيين لتقييد و الحد من منافسة الأجانب⁽¹⁾.

و قد تعاملت الإتفاقية مع هذه الممارسات و أعطت الصلاحية لمجلس الخدمات بناءً على طلب الدولة المتضررة من تلك الممارسات، على أن يطلب من العضو الممارس لتلك الإحتكارات معلومات محددة تخص هذه العمليات.

3- مزايا الإتفاقية على الخدمات المصرفية:

- أثبتت الدراسات في مجال الخدمات أن تحرير تجارة الخدمات تنتج عنها مكاسب كبيرة على مستوى الإقتصاد ككل، و من أهم هذه المزايا نجد⁽²⁾:
- تجعل القطاع المصرفي أكثر كفاءة و استقرار.
- تؤدي إلى اتساع سوق الخدمات المصرفية و بالتالي الإستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير من خلال تزايد عمليات الإندماج و الخصخصة.
- الآثار الإيجابية للمنافسة الدولية على الخدمات المصرفية بحيث تدفع البنوك إلى زيادة كفاءة تقديم خدماتها و تخفيض تكاليف تقديمها بالإضافة إلى تقليص فروق أسعار الفائدة ما بين القروض و الودائع و هذا كله من أجل تلبية حاجات المستهلكين بجودة عالمية و أسعار معقولة و في أسرع وقت.
- تحرير القطاع المصرفي يضع ضغوطاً على الحكومات لتبني سياسات نقدية مقبولة و مناسبة.
- تنوع و تطوير التقنيات المصرفية وكذا نظم و أساليب العمل التي تساعد على زيادة درجة التقدم التكنولوجي في المجال المصرفي و ما لذلك من آثار على الخدمة.
- العمل على إعادة هيكلة الجهاز المصرفي و تقديم خدمات مصرفية جديدة و التوسع فيها.
- نقل المهارات و تطوير الخدمات عن طريق الإحتكاك عن قرب بالبنوك الأجنبية.

(1): عبد الحميد عبد المطلب، العولمة و اقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص 117 .

(2): ميهوب سماح، الإتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005، ص 36.

المطلب الثاني: أنواع الخدمات المصرفية و أشكال توريدها

- 1- أنواع الخدمات المصرفية في إطار اتفاقية تحرير الخدمات: تتمثل الخدمات المصرفية التي تشملها إتفاقية الخدمات في الآتي⁽¹⁾:
- 1- قبول الودائع و الأشكال الأخرى من الأموال الموجبة الرد إلى الجمهور.
- 2- الإقراض بكافة أشكاله بما في ذلك قروض المستهلكين و تمويل العمليات التجارية.
- 3- خدمات المدفوعات و تحويلات الأموال بما في ذلك بطاقات الائتمان و الإقراض و الشيكات السياحية و المصرفية⁽²⁾.
- 4- الضمانات و الإلتزامات.
- 5- الإلتجار لحساب البنك أو لحساب العملاء في: أدوات سوق المال و الشيكات، الكمبيالات، شهادات الودائع و النقد الأجنبي و الأوراق المالية.
- 6- المشاركة في إصدار الأسهم و تقديم الخدمات المتعلقة بهذا الإصدار.
- 7- أعمال السمسرة في النقد.
- 8- إدارة محفظة الأوراق المالية.
- 9- الإحتفاظ بالأوراق المالية.
- 10- خدمات الائتمان.
- 11- تقديم خدمات الإستشارة و الوساطة المالية⁽³⁾ و كافة الخدمات المصرفية و المالية المساعدة.
- 12- القيام بالتأجير التأميني⁽⁴⁾.

(1): سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص351.

(2): محمد كمال خليل الحمزاوي، إقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2000، ص 46.

(3): عبد القادر قادة، متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، 2008-2009، ص39.

(4): نihal قريد مصطفى، عبد الفتاح إسماعيل، الأسواق و المؤسسات المالية، دار الفكر الجامعي، 2007، ص 127.

2- أشكال توريد الخدمات المصرفية:

تضمنت الإتفاقية كافة أنواع التجارة في الخدمات، و قد استقر الرأي فيها على تحديد أربعة أشكال لتوريد الخدمات تتمثل فيما يلي⁽¹⁾:

- 1- إنتقال الخدمة عبر الحدود: و هو ما لا يستدعي إنتقال مقدم الخدمة إلى دولة المستهلك.
- 2- الإستهلاك في الخارج: يقصد به إنتقال طالب الخدمة للخارج لاستهلاكها هناك مثل أنشطة السياحة.
- 3- التواجد التجاري: يقصد به تقديم الخدمة من خلال شركة أو فرع في دولة المستهلك.
- 4- إنتقال الأشخاص الطبيعيين إلى الخارج لتقديم الخدمة: كما يحدث في حالة الخبراء و المستشارين.

و الشكل الموالي يبين الأشكال الأربعة لتوريد الخدمات:

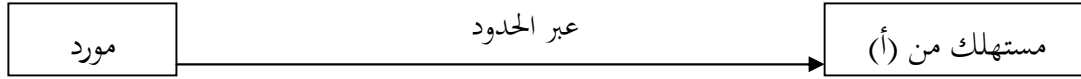
(1): عبد المنعم محمد الطيب، أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، 2005، ص08.

الشكل (05): تخطيط يبين الأشكال الأربعة لتوريد الخدمة

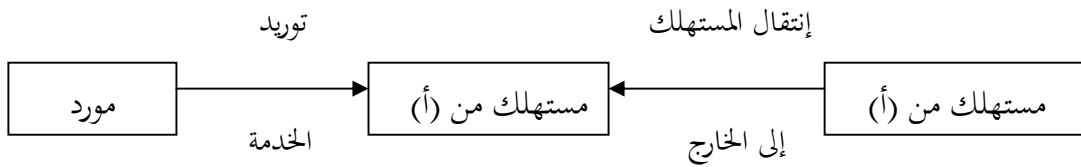
الدولة (ب)

الدولة (أ)

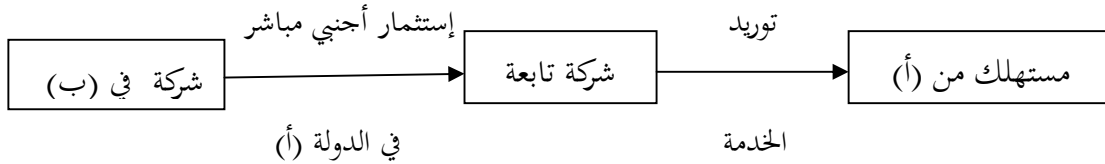
الحالة الأولى: توريد الخدمة



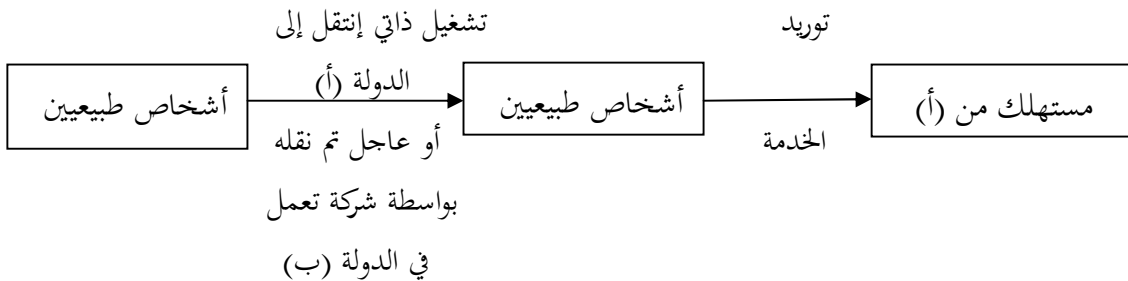
الحالة الثانية: توريد الخدمة



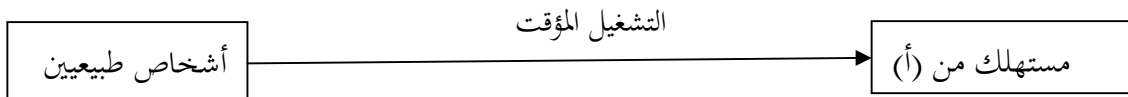
الحالة الثالثة: توريد الخدمة - التواجد التجاري



الحالة الرابعة: توريد الخدمة - الإنتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين



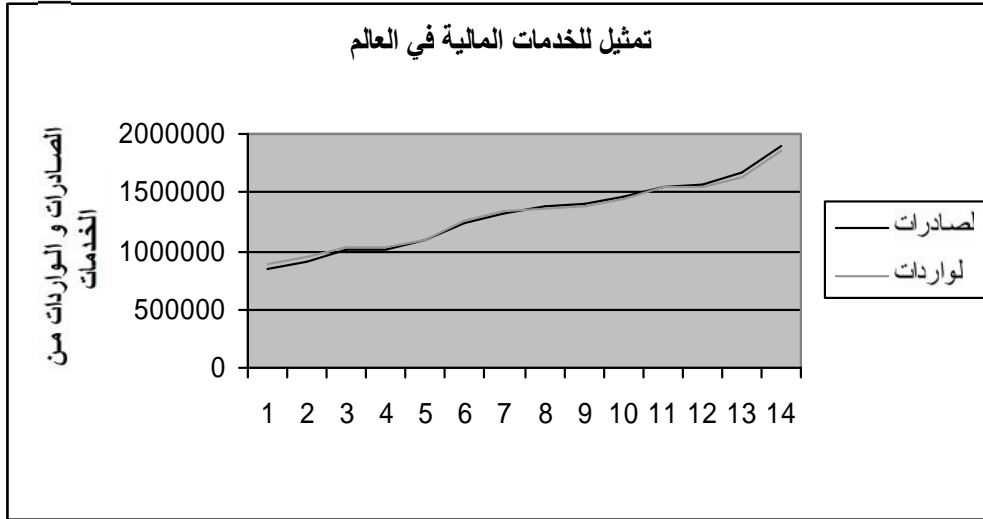
الحالة الرابعة: التشغيل المؤقت



المصدر: تقرير حول الإستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات للنشر، 2007، ص: 143.

التمثيل البياني (01): تطور الخدمات المالية بين دول العالم في الفترة (1990 - 2005)

الوحدة المعيارية: مليون دولار



المصدر: معطيات من البنك العالمي، 2005 (www.worldbank.org)

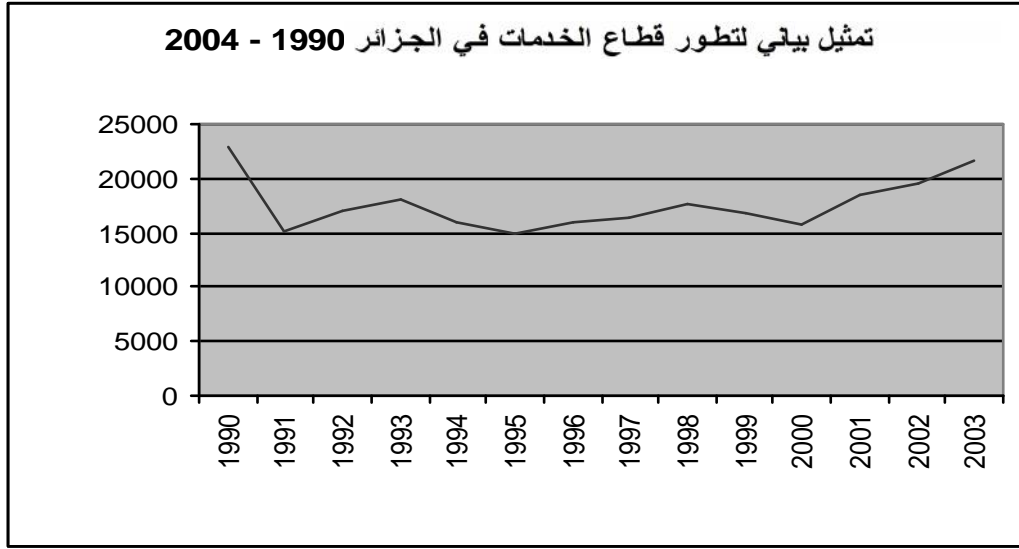
من خلال البيان يلاحظ أن حجم التبادل في مجال الخدمات المالية من صادرات و واردات ما بين دول العالم يرتفع بشكل مستمر (أي أن منحى كل من صادرات و واردات الخدمات المالية يرتفعان جنبا إلى جنب).

- في بداية التسعينات كان حجم التبادل منخفضا لا يتجاوز 10 ملايين دولار بالنسبة للصادرات و الواردات، و ما بين 1992 و 1993 تساوى حجم التبادل (الصادرات والواردات) عند مستوى 10 ملايين دولار، و بعد سنة 1994 (بعد إنعقاد جولة الأوروغواي و إنشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 التي تضمنت عدة إتفاقيات منها الإتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (GATS)، إتجه حجم التدفقات المالية ما بين دول العالم نحو الإرتفاع ليصل مستوى 15 مليون دولار سنة 2000 و أكثر من 10 مليون دولار في سنة 2003.

أما التمثيل البياني الموالي، فيبين تطور قطاع الخدمات المالية في الجزائر ما بين 1990 - 2004 :

التمثيل البياني (02): تطور قطاع الخدمات المالية في الجزائر ما بين (1990 - 2004)

الوحدة المعيارية: مليون الدولار



المصدر: معطيات من البنك العالمي، 2005 (www.worldbank.org)

من خلال التمثيل البياني يلاحظ تذبذباً في مستوى تطور الخدمات في الجزائر في التسعينات، ففي عام 1990، كان يفوق 20000 مليون دولار، ثم إنخفضت هذه القيمة إلى 15000 مليون دولار عام 1991 و بقيت منخفضة إلى غاية عام 1995 (إنشاء المنظمة العالمية للتجارة)، بعدها بدأ قطاع الخدمات يتطور و يرتفع مستواه شيئاً فشيئاً ليتجاوز 25000 مليون دولار عام 2002، هذا ما يترجم الإنفتاح الذي عرفته الجزائر من إنتقال و تبادل للمعارف و الخبرات ما بينها و بين دول العالم.

3- إنعكاسات الإتفاقية على أعمال البنوك:

تخلق عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية و المالية العديد من التحديات أمام الكثير من الدول و كذلك أمام العاملين في المجال المصرفي، لذلك على البنوك التكيف مع هذا الوضع الجديد، و يتم ذلك من خلال تقديم خدمات مصرفية تضاهي مثيلاتها في باقي دول العالم حتى تستطيع الصمود أمام المنافسين، و من أهم الإنعكاسات المترتبة على الدخول في الإتفاقية:

3-1- الإنعكاسات الداخلية:

يمكن تلخيص الإنعكاسات الداخلية فيما يلي:

لـ تشبع السوق المصرفية المحلية:

إذا كانت السوق المصرفية المحلية لا تحتمل دخول المزيد من المصارف لتقديم خدماتها، هذا يعني وجود ما يعرف بالوفرة المصرفية التي تؤدي إلى خلق العديد من المشاكل، فوجود إفراط أو وفرة مصرفية معناه أن هناك العديد من البنوك تعرض خدماتها في سوق مصرفية محدودة، و للخروج من هذا الوضع فهي تحاول إحداث المزيد من الاندماج للكيانات المصرفية وخاصة الضعيفة منها و الغير قادرة على الصمود أما المنافسين.

لـ عدم قدرة البنوك الصغيرة على الصمود:

لأن المنافسة المتزايدة تخفض من ربحية القطاع المصرفي و كذا حصته السوقية في تقديم الخدمات المصرفية فقد يؤدي تحرير تجارة الخدمات المصرفية إلى تخفيض قدرة البنوك المحلية من الإستمرار في ظل أداء ضعيف. -تدفع المنافسة إلى تحسين الأداء و البقاء في السوق و بالتالي تزداد الحاجة إلى التطور، الإبتكار، تحسين الإدارة، تعزيز القدرات التنظيمية و الإشرافية للسلطات النقدية مما ينعكس إيجابا على الخدمات المصرفية.

لـ التعرض لبعض المخاطر السوقية:

تبين أن المخاطر الناتجة عن الأنشطة التقليدية أكبر منها في المشتقات بالإضافة إلى انخفاض معدلات الربحية في الخدمات التقليدية بالمقارنة مع الخدمات المصرفية الحديثة، و هذا ما دفع البنوك إلى تغيير وجهات نظرها و تكريس أموال هائلة في البحث عن طرق جديدة و استعمال إستراتيجيات حديثة في توظيف مواردها المالية.

لـ إفلاس البنوك الصغيرة:

قد يؤدي تحرير تجارة الخدمات المصرفية إلى فشل و إفلاس بعض البنوك خاصة الصغيرة منها و هذا يخلق أزمة مصرفية نتيجة لفقد الأفراد لثقتهم في المصرف مما يؤدي إلى سحب ما لديهم من أموال و بالتالي

تتزعزع ثقة الأفراد في الجهاز المصرفي ككل و ما لذلك من آثار سلبية على الإقتصاد بأكمله.
- من خلال الإشراف و التنظيم المحكم للبنك المركزي و عمله المستمر على توجيه البنوك و تحديد المشكلات في بدايتها يمكن التغلب على هذا الخطر، و بالتالي يكون هناك الوقت الكافي لإتخاذ التدابير اللازمة للخروج بحلول تقي من تلك الأزمات قبل وقوعها، بالإضافة إلى ضرورة إلتزام البنوك بالنسب المالية المعروفة و التي حددتها لجنة بازل.

3-2- الإنعكاسات الخارجية:

يمكن تلخيص أهم الإنعكاسات الخارجية في التالي:

للـ سيطرة خدمات البنوك الأجنبية:

يرجع التخوف من سيطرة خدمات البنوك الأجنبية على السوق المصرفية المحلية بعد تحرير تجارة الخدمات المصرفية أساسا إلى كفاءة الموردين الأجانب أكثر من المحليين من حيث جودة و كيفية تقديم الخدمة للعملاء و هذا يعود للخبرة المكتسبة في هذا المجال؛ كما أنه ليس من الضروري أن تكون الخدمات المصرفية الأجنبية أفضل من الخدمات المحلية و حتى و إن كان كذلك فهو يؤخذ كحافز على المنافسة و بالتالي زيادة القدرة التنافسية للبنوك المحلية، و هذا ما يدفعها لتطوير خدماتها المصرفية و محاولتها لابتكار خدمات جديدة منافسة بالإضافة إلى إدخال تقنيات حديثة و متطورة في تعاملاتها البنكية.
أما فيما يخص حاجة البنوك المحلية لفترة زمنية حتى تتأقلم مع الأوضاع التنافسية، فإن تطبيق الإتفاقية يتم على مراحل مما يسمح لها بالتكيف تدريجيا.

للـ سيطرة البنوك الأجنبية على الخدمات المربحة:

إن توجه خدمات البنوك الأجنبية إلى القطاعات المربحة في السوق فقط أو ما يعرف بالإختيار المفضل يعد من المخاطر، خوفا من عدم وصول الخدمات المصرفية إلى قطاعات أخرى. و لتفادي الوقوع في هذا الخطر على الدولة أن تحاول وضع سياسات و استراتيجيات و تدابير تحفيزية لمعالجة مثل هذه الأوضاع⁽¹⁾.

(1): طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك، مرجع سابق، ص 34-35.

المطلب الثالث: الآثار المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات المصرفية على المنظومة المصرفية الجزائرية

مما لا شك فيه أن تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية على المستوى العالمي أمر من شأنه تحقيق العديد من المكاسب و إتاحة آفاق واسعة أمام تحفيز القطاع المصرفي؛ و يتوقف نصيب كل دولة من عائد تحرير تجارة الخدمات المالية على حجم هذا القطاع فيها و المزايا النسبية التي يتمتع بها و مدى قدرته على المنافسة. إن إتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية باعتبارها إحدى التحديات التي يواجهها النظام المصرفي الجزائري ستترك آثارا بارزة عليه، الأمر الذي يستوجب مواجهة هذه التحديات من خلال تعظيم المكاسب و التقليل من الإنعكاسات السلبية و تداعياتها.

1- الآثار المتوقعة على النظام المصرفي فيما يخص إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

تعتبر إستراتيجية المواجهة الجدول القائم في البلدان التي تستعد إلى الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة، و إنطلاقا من واقع و طبيعة هيكل النظام المصرفي الجزائري تختلف التوقعات حول إنعكاسات إتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية على الجهاز المصرفي الجزائري في جوانبها الإيجابية، كما أن توقيع الجزائر على إتفاقية تحرير الخدمات المالية و المصرفية ستترك آثار سلبية عليه و بخاصة على المدى القصير، و عليه يمكن حصر هذه الجوانب في الجدول التالي:

الجدول (05): الآثار المتوقعة لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على النظام المصرفي

الآثار السلبية	الآثار الإيجابية
- المنافسة بين البنوك الوطنية و الأجنبية ستكون في صالح البنوك الأجنبية نظرا لما تتمتع به هذه الأخيرة من خبرة فنية و عمالة مؤهلة و تنوع خدماتها.	- يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المصرفية إلى إنفتاح هذا القطاع و جعله أكثر كفاءة و تنافسية.
- الواقع يشير أن البنوك الجزائرية غير مهيأة لمواجهة أافسة نظرا لتواضع خدماتها بالمقارنة مع البنوك	- البنوك الوطنية على تطوير خدماتها للمحافظة على حصتها في السوق من خلال فتح المجال للمنافسة بين البنوك الوطنية و الأجنبية.

الخاصة و الأجنبية المنافسة.

- تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية بما يمكنه من إتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية من تقديم خدماتها المتطورة في السوق المحلية يؤدي إلى خسائر تنشأ من تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسة الإقتصادية العامة للبلد.

- تحرير الخدمات المالية و المصرفية قد يؤدي إلى إضعاف سلطات البنك المركزي الجزائري في توجيه السياسة النقدية و ضبط النشاط المصرفي.

- البنوك الأجنبية التي تتواجد في السوق المصرفية الجزائرية تخدم فقط القطاعات المربحة، و خاصة قطاع التجارة الخارجية، الأمر الذي لا يخدم التنمية الإقتصادية بمختلف أبعادها.

- يؤدي فتح السوق المصرفية الجزائرية إلى تضخم البنية المصرفية و سوء توزيعها الجغرافي.

- دخول المؤسسات المالية الأجنبية إلى الأسواق المحلية يسمح بنقل التكنولوجيا المصرفية بما يؤدي إلى تطوير الأساليب و الممارسات المصرفية و يتواءم مع أحدث التقنيات الحديثة على الصعيد العالمي.

- تساهم المنافسة في زيادة كفاءة تقديم الخدمات المصرفية و تحسين نظم الإدارة.

- يؤدي تحرير الخدمات المالية و المصرفية إلى تحسين المناخ الذي تعمل فيه البنوك الجزائرية، و تطوير النظم الإشرافية و الرقابية و تحقيق متطلبات كفاية رأس المال و دعم الأساليب الرقابية في ضوء الإحتكاك و التواجد الأجنبي، و هو أمر من شأنه زيادة قدرة البنوك الوطنية على مواجهة العولمة المالية.

- إتاحة الفرصة أمام البنوك الجزائرية للتعرف على أفضل الأساليب الإدارية و المحاسبية و ذلك من خلال الخبرة التي تتمتع بها العمالة المصرفية الأجنبية بما يساعد على إعداد كوادر وطنية على مستوى عال من الكفاءة المصرفية.

- يسمح إتفاق تحرير الخدمات المالية و المصرفية بتوسيع السوق المالي و المصرفي و يدفع البنوك الجزائرية للقيام بأعمال الصيرفة الشاملة و تقديم الخدمات المالية و الإستثمارية، بالإضافة إلى ما سوف تحمله تيارات التحرير و الإنفتاح على العالم الخارجي من أنواع الإبتكارات المالية التي لم تكن موجودة محليا.

- يؤدي تحرير الخدمات المصرفية إلى تحسين مستوى جودة الخدمات المصرفية و تطويرها إضافة إلى التحكم أكثر في التكاليف.

- رفع مستوى إدارة المخاطر بالبنوك الجزائرية و
إختيار أفضل و أنجع الوسائل و أنسبها لعلاج
الأزمات المصرفية و المالية.
- يمكن البنوك الجزائرية من التواجد في الدول التي
تقيم بها الجالية، و الإستفادة من إدخاراتها من خلال
زيادة التحويلات المالية للجالية الجزائرية المقيمة
بالخارج.

المصدر: من إعداد الباحثة بتصرف من بعض المراجع.

وعلى هذا الأساس ، قد قامت الجزائر بتقديم عدة عروض للمنظمة العالمية للتجارة، و القطاعات المعنية
بمذه العروض هي (1):

- قطاع الخدمات التجارية.
- قطاع خدمات التشييد و الخدمات الهندسية بها و توزيع الخدمات.
- قطاع التعليم.
- قطاع خدمات البيئة.
- قطاع الخدمات المالية.
- قطاع الخدمات الصحية و الخدمات الإجتماعية.
- قطاع الخدمات المتعلقة بالسياحة و السفر.
- قطاع الرياضة و الثقافة و الترفيه.
- قطاع خدمات النقل.

مستوى إنفتاح السوق الجزائري من الخدمات:

Ñ الوصول إلى الأسواق: - الأسلوب 1: القيود الشاملة. - الأسلوب 2: القيود الشاملة.

- الأسلوب 3: بلا حدود. - الأسلوب 4: وفقا لإلتزامات أفقية.

(1): قاصب أحمد، " الإتفاقيه العامة لتحرير تجارة الخدمات (الغاتسGATS): عروض الجزائر"، يوم دراسي إستراتيجية الجزائر في التجارة
الخارجية- المنتدى الجزائري للمواطنة و التجديد - وزارة التجارة، مقال مأخوذ من الموقع www.bank-of-algeria.dz ، ص 27.

2- الخيارات المتاحة للمصارف وفقاً لإتفاقية تحرير تجارة الخدمات:

تؤثر الخيارات المتاحة أمام المصارف للإلتزام لإتفاقية تحرير تجارة الخدمات على المصارف في الدول النامية و من بينها المصارف الجزائرية، حيث تتضمن الإتفاقية ثلاثة خيارات، الخيار الأول يتمثل في التحرير الكامل لقطاع الخدمات المصرفية و المالية أمام المنافسة الأجنبية، الخيار الثاني: يتمثل في القيود التي من الممكن أن تتضمنها جداول الإلتزامات وفقاً للقوانين، و اللوائح و السياسات المنظمة للعمل المصرفي و المالي في الدول ، أما الخيار الثالث فيشير إلى عدم الإلتزام بتحرير قطاع الخدمات المصرفية و المالية.

الخيار الأول:

يشير هذا الخيار إلى عدم فرض أية قيود في جداول الإلتزامات التي يتم تقديمها في هذا القطاع، أو بمعنى أدق السماح بالتواجد الأجنبي بكافة أشكاله المبينة في جداول الإلتزامات كما ورد في مسودة الإتفاقية، و من المتوقع في ظل هذا أن يكون الأثر على المصارف في الدول النامية ككل كما يلي⁽²⁾:

السماح بقبول الودائع بكافة أشكالها (جارية - لأجل - إيداع): و التحرير هنا يسمح بالتعامل بأسعار الفائدة للمصارف التقليدية المحلية و الأجنبية (بالنسبة للودائع لأجل و وودائع الإيداع)، أما المصارف الإسلامية مثلاً، فإنها تعمل على توزيع العائد المحقق فعلاً بالنسبة لودائع الإستثمار و الذي يعتمد في الأساس على ما هو محقق فعلاً من أرباح.

السماح بالإقراض بكافة أشكاله: و يشير الواقع هنا أيضاً إلى قيام المصارف التقليدية المحلية و الأجنبية بالتعامل بأسعار الفائدة الدائنة و المدينة، و بالتالي فإن عمليات الإئتمان و التسليف تقوم على أخذ فوائد محددة بالأجل، هذا بالنسبة لكل المصارف ماعدا المصارف الإسلامية، التي تتعامل وفقاً لصيغ التمويل الإسلامي التي تمت إجازتها من قبل هيئات الرقابة الشرعية، و عائد التمويل في كثير من الأحيان يقوم على قاعدة الغنم بالغرم، و هو يمثل الأساس الذي قامت عليه المصارف الإسلامية.

أما الخدمات الأخرى التي تقوم بها المصارف و التي جاء تفصيلها في جداول الإلتزامات، كخدمات المدفوعات و تحويلات الأموال، و الضمانات و الإلتزامات و الإيجار لحساب البنك أو العملاء و غير ذلك، فلا يوجد إختلاف أو تعارض في تقديمها إذا لم تقم على مخالفة قانونية.

(1): عبد المنعم محمد الطيب: مصدر سابق، ص 23.

إن أثر التحرير الكامل على المصارف يتمثل في زيادة حدة المنافسة بينها و بين المصارف الأجنبية، و قد يؤدي ذلك إلى تحسين المناخ الذي تعمل فيه المصارف في الدول النامية. إذ تشير بعض الآراء إلى أن تحرير الخدمات المصرفية في بعض الدول النامية (مثل المغرب و تونس) تم بالفعل في السوق المصرفية، حيث سمح للبنوك الأجنبية و أعطى لها الحق في فتح فروع لها في تلك الدول، و أتيحت لها حرية التعامل بالعملة المحلية بجانب النقد الأجنبي.

إن أحد أهم الإفرازات الإيجابية لهذا الخيار يتمثل في سعي المصارف الأجنبية على تقديم خدمات مصرفية شابة للخدمات المقدمة في المصارف المحلية، بهدف إستقطاب عملاء هذه المصارف، كما أن التحرير الفوري للخدمات المصرفية يزيد من درجات المنافسة محلياً، و تبقى قدرة المصارف على المنافسة في تخفيض التكاليف و تقديم الخدمات المصرفية بصورة أفضل، هذا بالإضافة إلى ضرورة قيامها بتطوير الأنشطة المصاحبة التي تتطلب إستخدام الأساليب المتطورة من تقنيات و خلافة.

و إذا نظرنا إلى هذا التحرير من زاوية أخرى فقد يكون مؤداه إنتقال هذه المصارف بتقديم خدماتها المصرفية المحلية إلى الدول الأعضاء في منظمة التجارة، مما يؤدي إلى إتساع نشاط المصارف المحلية و يساعدها على تحقيق أهدافها، إلا أن الواقع يشير إلى ضعف التمثيل الخارجي لمصارف الدول النامية (خاصة العربية منها)، مما يقلل من الإستفادة المتبادلة من تحرير التجارة في الخدمات خارجياً⁽¹⁾.

الخيار الثاني:

يستند هذا الخيار على تقييد بعض الخدمات المصرفية، من خلال القوانين و اللوائح و السياسات و القرارات السارية في هذا القطاع، و التي تصدر من السلطات التشريعية و النقدية و ما يرتبط بها من توجيهات ذات صلة بالقطاع المصرفي و المالي لكل دولة (من بينها الجزائر). إلا أن هذه القيود سوف تكون لفترة مؤقتة يتم بعدها التحرير الكامل للخدمات المصرفية، و إزاء ذلك سوف تنعم كل المصارف بفترة حماية مؤقتة (و لبعض الأنشطة المصرفية) بما يمكنها من تقوية نفسها مؤسسياً و تنظيمياً و تقنياً بهدف الإستعداد للمنافسة الخارجية بكافة أشكالها.

(1): عبد المنعم محمد الطيب، نفس المرجع، ص 24.

الخيار الثالث:

وفقاً لهذا الخيار لا تتعهد الدولة بفتح قطاع الخدمات المصرفية أمام المنافسة الأجنبية في الوقت الآني مستفيدة من فترة السماح التي تتيحها الإتفاقية للدول النامية، و تأسيساً على ذلك فإن كل المصارف التقليدية و غيرها تتوفر لها الحماية لفترة زمنية قادمة.

و قد يكون هذا الخيار في صالح مصارف الدول النامية بإعتبار أنها مؤسسات حديثة مقارنة بمثيلاتها التقليدية (المتقدمة)، إلا أنه يجب على الدول التي تأخذ بهذا الخيار الإستفادة من هذه الحماية بتنظيم و ترتيب أوضاعها داخلياً و خارجياً بما يجعلها مؤهلة تماماً للمنافسة في الوقت المحدد.

كما أن لهذا الخيار آثار سلبية، و ذلك في حالة عدم تهيئة المصارف و إستعدادها للصمود أمام المنافسة الأجنبية، نتيجة لعدم الإهتمام أو عدم القدرة على المواكبة، و بالتالي قد تواجه هذه المصارف منافسة حادة نظراً للتطورات التقنية و التكنولوجية التي تطبقها المصارف التقليدية الأجنبية خلال فترة الحماية الممنوحة، مما يؤدي في النهاية إلى زوال و ضعف تلك المصارف غير القادرة على المنافسة في السوق المصرفية العالمية.

3- التحديات التي تواجه المنظومة المصرفية في ظل إتفاقية تحرير الخدمات المصرفية:

هناك العديد من التحديات التي تواجه المصارف العربية و العالمية في ظل إتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية، لعل من أهمها ما يلي (1):

المنافسة:

إن تحرير القطاع المالي و المصرفي، يعني إزالة التنظيمات و الإجراءات التي تحد من المنافسة، و التي تمنع قوى العرض و الطلب في السوق من تحديد أسعار و كميات الخدمات المالية. كما أن عوامة التجارة في الخدمات المالية تهدف إلى إزالة التمييز في المعاملة بين الموردين للخدمات الأجانب و المحليين، و تجدر الإشارة إلى أن العوامة و التحرير مرتبطان و ليس بالضرورة متلازمان، فيمكن لدولة أن تحرر نظمها المالية و المصرفية و أن تحتفظ في الوقت نفسه بأسواقها المالية مغلقة أمام المنافسة الأجنبية كما هو الحال في اليابان، و قد تكون الأسواق المالية منفتحة أمام المنافسة الخارجية، و لكنها تخضع لدرجة عالية من التنظيم مثل الأسواق المالية في الولايات المتحدة. و عليه فإن تحرير الخدمات المالية و المصرفية يتطلب توافر عددا من الشروط من بينها:

(1): عبد المنعم محمد الطيب، مرجع سابق، ص26.

- إزالة التحكم في سعر الفائدة في المصارف التقليدية (و يمكن النظر إلى هذا الجانب من وجهة نظر المصارف من خلال تحرير هوامش التمويل المصرفي).
 - خصخصة المنشآت المملوكة للقطاع العام (و تجدر الإشارة إلى أنه في بعض الدول مثل الجزائر المصارف و المؤسسات المالية تساهم فيها الحكومة).
 - تخفيض الاتجاه الإداري للإقراض بواسطة الحكومة.
 - إعطاء حق الدخول لموردين جدد في قطاع الخدمات المالية.
 - إستقرار البيئة الإقتصادية الكلية و ذلك لجني الفوائد المرجوة من التحرير⁽¹⁾.
- إن فتح الأسواق المصرفية و المالية في الدول النامية أمام المصارف و المؤسسات المالية الأجنبية قد ينتج عنه تغيرات جذرية في الصناعة المصرفية المحلية، فلا بد من الإدراك أيضاً بأن فتح الأبواب أمام تلك المؤسسات سوف يسمح أيضاً للمصارف في الدول النامية بالمنافسة بدون قيود في الأسواق العالمية.
- إن المصارف الأجنبية لها ميزة كبيرة على المصارف العربية من حيث الحجم و الخبرة و تغطية الأسواق مما يعرض تلك المصارف لمنافسة شديدة. لذلك فإن بقاء هذه المصارف في ظل إتفاقيات الخدمات المصرفية مرهون بقدرتها على زيادة كفاءتها و تحسين أدائها⁽²⁾.
- إن إدخال المصارف العربية إلى الساحة العملية، ضمن إطار المنافسة الحرة يتطلب دوراً متكاملًا يقوم به مؤيدي هذه المصارف و الحكومات و المصارف المركزية في الوقت الآني، بهدف التهيؤ للمنافسة في صورتها النهائية.

التشريع ، الرقابة و إدارة المخاطر:

إن المصارف في الدول النامية (منها العربية) تواجه تحديات مرتبطة بمجالات التشريع و الرقابة، و أساليب الإدارة، و إدارة المخاطر في ظل إتفاقيات تجارة الخدمات المصرفية، و لا يمكن مواجهة تلك التحديات بدون بذل جهود مركزمن قبل المؤسسات المالية لهذه الدول، و ذلك من خلال التعاون مع السلطات المشرفة على التنظيم و الرقابة على المستويين الوطني و الإقليمي، و دون إغفال لدور جهات التشريع و التنظيم الدولية.

و مما يجدر ذكره أن المصارف في الدول النامية تواجه نفس المخاطر التي تواجهها المصارف الأجنبية مثل

(1): عبد المنعم محمد الطيب، مرجع سابق، ص 27.

(2): عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و إقتصاديات البنوك، مرجع سابق ، ص 135.

الصددمات الخارجية و سوء الإدارة، و ما يترتب على ذلك من تأثير على الملاءة و الربحية. كما أنها تواجه أيضاً مخاطر إستثمارية، حيث أن المشاريع هي أهم مصدر للعوائد بالنسبة للمودعين و المستثمرين، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة التأكد من أن المصارف في الدول النامية تملك الخبرة و المقدرة الكافية في مجالات إختيارالمشاريع و تقييمها و متابعتها و مراجعتها، و في كل هذا تأكيد على أهمية الدور الذي يجب أن تقوم به الجهات الرقابية.

القصور في تطوير المنتجات المصرفية:

بالرغم من أن سوق الصيرفة في الدول النامية قد شهد قفزات نوعية فيما يتعلق بتطوير المنتجات المصرفية، إلا أن المنتجات المصرفية في الدول النامية كما و نوعاً لا تزال في بداية الطريق.

إن الصيرفة في الدول النامية تتبع الصيرفة التقليدية من حيث أن كثير من المنتجات في الدول النامية، ما هي إلا منتجات أجنبية معدلة لتتوافق مع الضوابط المحلية. و ما لم تصل الصيرفة المصرفية في الدول النامية إلى مرحلة الإبداع و التحديث عن طريق منتجات تحمل طابع الإبتكار و الإستقلالية عن المنتجات الأجنبية القائمة، فإنها ستظل قاصرة و غير قادرة على المنافسة، و هذا الأمر يتطلب إتخاذ خطوات إيجابية في هذا الإتجاه مثل:

- وجود مراكز بحث متخصصة و توفير الدعم المادي و البشري لها، لإجراء بعض الدراسات والبحوث التطبيقية، و تطوير منتجات مصرفية محلية منافسة للمنتجات الأجنبية القائمة في السوق.
- عدم إقتصار دور الهيئات الشرعية في المصارف على الرقابة، و إنما يرى كثيرون فيها أملاً في أن تعود عمليات الإبداع و التطوير في المنتجات و الآليات المصرفية في هذه المصارف.
- إيجاد بعض الآليات التي تحقق نوعاً من التكافل و المساندة بين المصارف في الدول النامية للإرتقاء نوعياً بالصيرفة في الدول المتقدمة.

المبحث الثاني: متطلبات التحرير المصرفي

المطلب الأول: شروط نجاح التحرير المصرفي و مبادئه و ركائزه

1- شروط نجاح التحرير المصرفي: هناك أربعة شروط أساسية⁽¹⁾ يحددها مؤيدو التحرير المصرفي لإنجاح هذه السياسة:

أولاً: توافر الإستقرار الإقتصادي العام: يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى إنخفاض قيمة العملة و إرتفاع سعر الفائدة ما يساهم في إضعاف النظام المصرفي⁽²⁾ و يعرقل النمو الإقتصادي؛ إذ من أهم ركائز الإستقرار الإقتصادي العام وجود معدل التضخم منخفض.

و من أجل تحقيق الإستقرار الإقتصادي العام، يجب إتخاذ عدة إجراءات تمكن من التنسيق بين السياسات الإقتصادية و سياسة التحرير المصرفي:

الإجراءات الوقائية: تصحب هذه الإجراءات رقابة حكومية على النظام المصرفي، و تتخذ عادة قبل وقوع الأزمات المصرفية بتصميم هياكل قانونية و تنظيمية لحماية المودعين و الحد من المخاطر المالية..

الإجراءات العلاجية: تتخذ عادة بعد حدوث الأزمات المالية، و تكون على شكل تأمين على الودائع، إذ تتدخل الحكومة في البنوك التي تعاني من مشاكل مالية لحماية حقوق المودعين و حقوق الملكية الحكومية، كما يتدخل البنك المركزي عن طريق الإقراض لتوفير السيولة النقدية و القيام بإجراءات التصفية..

من أجل إنجاح الإصلاح المصرفي، لابد من تفعيل سياسة التحرير المصرفي، كما يشترط توفر الإستقرار الإقتصادي العام المتمثل في إستقرار الأسعار و التقليل من مدى رفع معدلات الفائدة، و بالتالي التحكم في معدل التضخم الذي يؤثر على النظام المالي.

(1): بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، الملتقى الأول حول إصلاح المنظومة المصرفية- واقع و تحديات- جامعة الشلف، 14- 15 ديسمبر 2004، ص478.

(2): طارق عبد العال حماد، التطورات الإقتصادية العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، مصر، 2001، ص41.

ثانيا: توافر المعلومات و التنسيق بينها: تخص المعلومات تلك المتعلقة بسيولة المؤسسات المالية لصالح المودعين و المستثمرين و معلومات عن إدارة المؤسسات المالية التي تساعد على تحديد مخاطر الإستثمار و العائد المتوقع و بالتالي تحقيق المصلحة العامة.

ثالثا: إتباع التسلسل و الترتيب في مراحل التحرير المصرفي: إن تطبيق سياسة التحرير المصرفي، يجب أن تبدأ من المستوى المحلي بقطاعيه الحقيقي و المالي، بحيث:

القطاع الحقيقي يتم فيه ترك الأسعار تتحرك وفق قوى السوق و فرض ضرائب مباشرة و غير مباشرة بطريقة عقلانية على المؤسسات و رفع الدعم على الأسعار و تطبيق سياسة الخصوصية. القطاع المالي و المصرفي يتم فيه عدم وضع رقابة و قيود على تدفق و إنتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية في المدى القصير.

ثم ينتقل إلى المستوى الخارجي بقطاعيه الحقيقي و المالي، بحيث:

- في القطاع الحقيقي: رفع القيود المفروضة على التجارة الخارجية و تسهيل التحويلات المالية لخدمة أغراض التجارة الخارجية.
- في القطاع المالي و المصرفي: رفع الرقابة على تدفق و إنتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية في المدى القصير.

رابعا: الإشراف الحذر على الأسواق المالية: يخص التدخل الحكومي لإنجاح سياسة التحرير المصرفي، حيث يحدد المشرفون أدوار كل من المدير و مدراء الأعمال لضمان الشفافية و تحليل المخاطر المحتملة، و كذلك أدوار المراجعين الخارجيين في إعداد التقارير الموضحة للمخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية و المصرفية. و يهدف الإشراف الحذر على المؤسسات المالية، إلى مكافحة التسبب عن طريق الإهتمام بمواجهة الأخطار و ضمان الشفافية.

كما تساهم هيئات الإشراف على المؤسسات المالية على تنفيذ الإشراف و تسهيل تدفق المعلومات، و التنسيق بين أنشطة إصدار القرار.

خامسا: رقابة صارمة على القطاعات العمومية: تقتضي عملية التحرير المالي و المصرفي إلغاء كل أنواع التدخلات في القطاع المصرفي من أجل تمويل العجز المالي للدولة.

سادسا: الإنضباط المالي: الذي يضمن تخفيض الديون الحكومية لمواجهة الضغوط التضخمية بسبب تمويل العجز في الموازنة.

2- مبادئ التحرير المصرفي: تقوم عملية التحرير المالي و المصرفي على مبدأين (1):

- **المبدأ الأول:** تمويل المشاريع بإستعمال القروض المصرفية بالتوفيق بين الإدخار و الإستثمار عن طريق معدلات الفائدة (برفعها للإدخار و خفضها للإستثمار).
- **المبدأ الثاني:** تحديد سعرالفائدة في السوق بالإلتقاء بين عرض الأموال و الطلب عليها للإستثمار، عن طريق الملاءمة بين الإستهلاك و الإنفاق الإستثماري، و عليه زيادة الأموال الموجهة للقروض يؤدي إلى زيادة الإستثمار، و بالتالي زيادة النمو الإقتصادي.

3- ركائز التحرير المالي و المصرفي:

- توصل الإقتصادي Fry (1997)، الذي تم أعمال Shaw و Mc Kinnon، إلى اشتراط خمسة ركائز لنجاح أي تحرير مالي و مصرفي. و تتمثل أهم هذه الركائز في (2):
- إطار قانوني ملائم من أجل مراقبة البنوك التجارية.
 - مستوى مقبول فيما يخص الأسعار.
 - مستوى مقبول من الدين لتجنب الأزمات التضخمية.
 - جو منافسة ملائم فيما بين البنوك التجارية.
 - نظام ضريبي محكم و عادل.

(1): بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، مرجع سابق، ص477.

(2): محمد بن بوزيان - فتحي بلدغم، " التحرير المالي و البنكي و التنمية الإقتصادية "، الملتقى الدولي حول السياسات الإقتصادية في الجزائر - الواقع والآفاق - جامعة تلمسان، 29-30 ديسمبر 2004، ص04 .

المطلب الثاني: إجراءات التحرير المصرفي و نتائجه

1- إجراءات التحرير المصرفي: تختلف أساليب تحرير القطاع المصرفي من بلد إلى آخر حسب الأهداف المحددة للسياسة العامة، فهي إما إجراءات لتحسين السياسة النقدية أو لتشجيع المنافسة في القطاع المالي، أو لتحسين البنية الأساسية و تطوير الأسواق المالية، أو لدعم عملية التنظيم الواعي و الهيكل التنظيمي. و على العموم يمكن تلخيص هذه الإجراءات في النقاط التالية (1):

- زيادة إستقلالية المؤسسات المالية.
- إلغاء القواعد الإدارية المطبقة على بنوك معينة كالسقف الائتمانية و الإحتياطي القانوني.
- تقليل الحواجز أمام الإنضمام للسوق و الإنسحاب منه.
- التقليل من تدخل الدولة في منح الإئتمان و تخفيض القيود المباشرة عليها.
- إعادة هيكلة البنوك التي تديرها الدولة و تحويلها للقطاع الخاص.
- إلغاء القيود على سعر الفائدة بتوسيع مدى تحركها و إزالة السقف المفروضة عليها.
- تحسين درجة الشفافية في المعاملات مع زيادة أوجه الحماية للمودعين المستثمرين.
- إعادة تكوين رأس المال المصرفي.
- إطلاق الرسوم و العمولات.
- تحرير الإعتمادات و الإحتياطات الإلتزامية: الحد من الإعتمادات للقطاعات الأخرى و توجيه الإئتمان.

2- نتائج التحرير المصرفي: تجدر الإشارة إلى أن لعملية التحرير المالي و المصرفي نتائج إيجابية من جهة و أخرى نتائج سلبية يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

(1): عبد الغني حريري، آثار التحرير المالي على اقتصاديات الدول العربية، رسالة دكتوراه، جامعة الشلف، 2006-2007، ص49.

الجدول (06): نتائج التحرير المصرفي

النتائج السلبية	النتائج الإيجابية
<ul style="list-style-type: none"> - فقدان الإقتصاديات المحلية لإستقلاليتها. - تقلبات أسعار الصرف. - التعرض لمخاطر تنظيمية و مخاطر المضاربة. - نشوب أزمات مالية و مصرفية خطيرة و متنوعة. - أنظمة تحليل و إدارة و رقابة المخاطر الداخلية ضعيفة بالمصارف. - الإشراف الرسمي غير مناسب و غير ملائم. - الإفصاح غير الملائم للمعلومات. - زعر مالي يؤدي إلى غلق، سيطرة أو شراء من طرف قطاع عام أو مؤسسات مالية. - غلق، إندماج، شراء أو تدخل خارجي (عادة ما يكون مقرضون) على المستوى العالمي. 	<ul style="list-style-type: none"> - ظهور العملة المالية و المصرفية. - التحرير المالي و المصرفي يسمح بنجاعة و كفاءة كبيرة للإدخار العالمي. - التحرير المالي و المصرفي يسمح بتنويع مرتفع في الموجودات الدولية. - التحرير المالي و المصرفي يسمح للعديد من دول العالم بالتخفيف من قيود التوازن الخارجي.

المصدر: من إعداد الباحثة بتصرف من بعض المراجع.

3- موقف الجهاز المصرفي الجزائري من التحرير المالي:

إعتمدت السياسة الإقتصادية بعد الإستقلال على مخططات إستثمارية مركزية ممولة بأموال عمومية، فكانت تعمل على تخصيص الموارد بصفة إدارية، و على نظام مركزي للأسعار. ولم تكن القروض الموجهة لتمويل القطاع العام تخضع لمعدلات السوق، و بالتالي ألغيت كل المتغيرات النقدية و المالية، و أصبحت البنوك مجرد مصارف للمؤسسات العمومية و بتوقيع الخزينة.

إن الوضعية التي عاشتها الجزائر أدت إلى تدهور جل المؤسسات الإقتصادية، و عليه كان التفكير في تطبيق إصلاحات إقتصادية؛ بدأت هذه الإصلاحات مع صدور قوانين إستقلالية المؤسسات إبتداءً من سنة 1988، عن طريق تحرير الأسعار، و بتخفيض تدريجي للتدعيم، و بالتالي كان التفكير في التحرير الإقتصادي. طبقت سياسة التطهير المالي نظراً للمشاكل التي كانت تعاني منها المؤسسات العمومية، من أجل إمتصاص مديونيتها من طرف الخزينة العمومية، التي لم تكن إمكانياتها تسمح بذلك خاصة بعد إنخفاض أسعار البترول، كما كان يجب الإهتمام بالجهاز المصرفي لتعزيز الإصلاحات الإقتصادية الهيكلية، لهذا صدر قانون النقد و القرض في أفريل 1990، كوسيلة لإعادة النظر في عمل و سيرورة البنك المركزي، الذي أصبح المراقب الوحيد للقطاع المصرفي، مع وجود سلطة في ميدان النقد و القرض ، هي مجلس النقد و القرض CMC.

يعتبر قانون النقد و القرض كبرنامج طموح للإصلاحات، خاصة في مجال الوساطة المالية، و إعادة هيكلة القطاع المصرفي، فهو يعمل على نزع الإحتكار و إرساء قواعد المنافسة بين البنوك في الميدان المالي (1). كما ساهم قانون الرأسمال السلعي للدولة (La loi sur les capitaux marchands de l'état) في جعل البنوك كمؤسسات إقتصادية عمومية (EP)، و كبنوك إبتدائية، و تجارية خاضعة للقانون التجاري. ويعتبر قانون النقد و القرض في الجزائر أساس وبتدائية الإصلاح الإقتصادي، و منه الإصلاح المصرفي، حيث ظهرت معه أفكار لإعادة إصلاح المنظومة المصرفية، مع الأخذ بعين الإعتبار مبدأ العولة المصرفية (المالية) التي تركزت عبر برنامج التعديل الهيكلي.

(1): بن طلحة صليحة. معوشي بوعلام ، مصدر سابق ، ص484.

ثم تدعمت القوانين المنظمة لعمل الجهاز المصرفي، خاصة مع توقيع إتفاقية مع صندوق النقد الدولي في أبريل 1994، لإقامة سياسة نقدية أكثر صرامة، و عليه زادت القيود على النظام المصرفي لاسيما مع تخفيض قيمة الدينار الجزائري، و إستعمال النقد كوسيلة مراقبة غير مباشرة كما طبقت سياسات تسييرية، أهمها :

- سياسة السوق المفتوحة مع تسيير حيوي و ثبات معدل إعادة الخصم.
- نظام الإجراءات الوقائية، خاصة على مستوى الأموال الخاصة بتصنيف الحقوق و المؤونات، و كذلك توزيع المخاطر، حيث أن مجموعها لا يتعدى 12.5 مرة قيمة الأموال الخاصة بالبنك.
- سياسة إنتقائية لإعادة التمويل.
- مراقبة القروض بإعادة توجيه التمويل.

على العموم ، فإن مشاكل الخدمات المصرفية تخص إمكانية تسييرها التي تتميز ب :

- عجز في التسيير، يخص التأطير و التنظيم وملاءمة التغيير.
- عدم القدرة على تقدير المخاطر و مواجهتها من البنوك.
- غياب أو نقص نظام المعلومات و التسويق و المواصلات.
- غياب المنافسة.
- تأخر في التحديث و خاصة التكنولوجي.

كل هذه السياسات المطبقة على الجهاز المصرفي الجزائري، تؤكد على وجود تدخل حكومي صارم و مراقبة مستمرة من البنك المركزي على مختلف المؤسسات المصرفية و المالية، و صعوبة و تخوف من تحرير القطاع المصرفي، حيث تخضع البنوك في سير عملها إلى الرقابة من طرف:

- الدولة ، بصفتها مالك، سلطة، و عون إقتصادي.
 - البنك المركزي، كسلطة تسيير و مراقبة.
- يواجه الجهاز المصرفي الجزائري كل هذه التحديات ، إذ يمكن القول أن الأزمة في الجزائر ليست مالية، بل هي أيضا أزمة أنظمة..

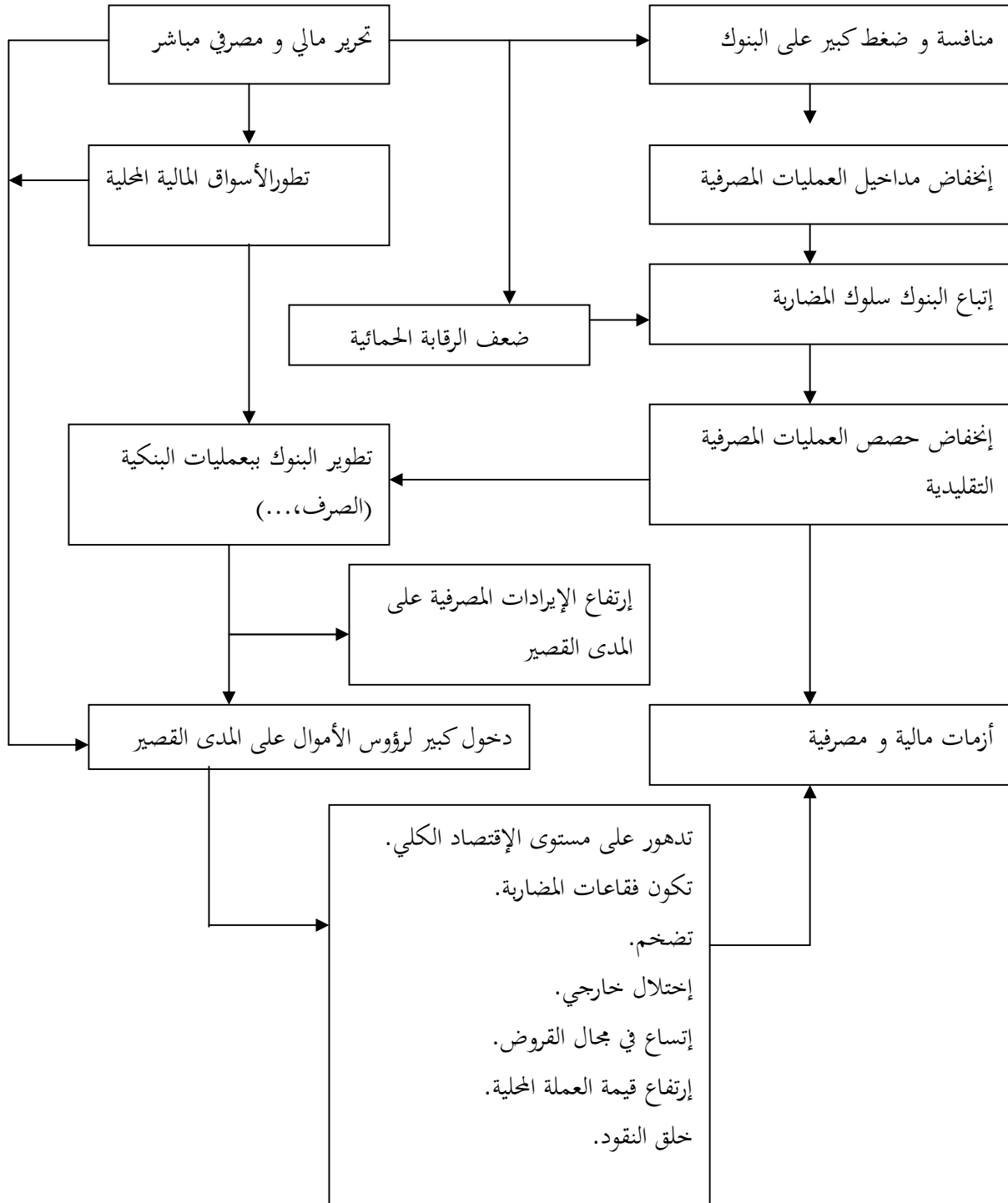
المطلب الثالث: العلاقة بين التحرير المصرفي و الأزمات المصرفية

تحدث الأزمات المصرفية عادة عندما تتراكم نقاط الضعف في النظام المصرفي، و التي تكون إما ذات:

- طبيعة دورية *conjoncturelle* كمشاكل السيولة مثلا،
- أو ذات طبيعة هيكلية *structurelle* كحدوث إحتلال في الميزانية، و التي تؤدي عادة إلى إفلاس معظم البنوك.

و الشكل التالي يبين العلاقة بين التحرير المالي و المصرفي و الأزمات المالية الحاصلة:

الشكل (06): العلاقة بين التحرير المالي و المصرفي، المضاربة و الأزمات المصرفية



Source: L. Miotti - D.Plihon :« Libéralisation financière, spéculation et crises bancaires », article publié dans Economie internationale,N°=85,1er trimestre2001,p: 15.

• خلاصة الفصل:

رأينا مما تقدم أنه بات من الأولويات إصلاح و تحرير و تحديث نظامنا المالي و المصرفي، كما يجب القيام بإجراء تشريعي يوضع أساساً لتقدم أنواع جديدة من الخدمات و الوسائط المالية. و من بين دوافع التقدم الإستفادة من مبادئ، إجراءات و مزايا التحرير و الإنفتاح على العالم؛ لذلك فإن أفضل الطرق من أجل جذب الدعم الدولي تكون من خلال سياسة المشاركة مع منظمة التجارة العالمية بالنسبة لقطاع الخدمات المالية أي الإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS).

كما يجب ضمان قوة و استقرار القطاع المالي لتحقيق النمو و التنمية، حيث تحتاج الكثير من البلدان النامية، و من بينها الجزائر، ضمان أن تكون مؤسساتها الضرورية و هيكلها التنظيمية و أطرها القانونية في إطارها المناسب لترافق خطوات التحرير المالي و المصرفي، ذلك من خلال تطبيق المبادئ و الشروط المتعلقة به، إضافة إلى الإلتزام بمقررات المنظمة العالمية للتجارة لأنها تمثل مساهمة أساسية لضمان إستقرار الأنظمة المالية، و خاصة تلك المتعلقة بتحرير تجارة الخدمات.

و في ضوء ذلك، ينتهي الفصل الثاني بأن تكون أولويات أي دولة مقدمة على التحرر و الإنفتاح (مثل الجزائر) تهيئة نظامها المالي و المصرفي من أجل أن تستطيع مواجهة ما تفرضه تحديات العولمة من خلال عملية التحرير المالي و المصرفي، و لا يكون ذلك إلا بإحداث إصلاحات و تعديلات على الجهاز المصرفي المحلي، و هذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي من خلال تناول النظام المصرفي الجزائري جراء الإصلاحات التي مسته و واقع الخدمات المصرفية المقدمة فيه.

الفصل الثالث

• مقدمة:

يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثراً و استجابة للتطورات الاقتصادية العالمية التي أفرزتها ظاهرة العولمة و التي تمثلت أهم معالمها في موجة التحولات و التغييرات الجذرية التي شهدتها الساحة المالية و المصرفية الدولية، و التي كان في صدارتها الإتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود و إزالة المعوقات التشريعية و التنظيمية خاصة بعد ميلاد المنظمة العالمية للتجارة في منتصف التسعينات من القرن الماضي و التوجه نحو البنوك الشاملة و الإندماجات المصرفية و التوسع في استخدام المعاملات المصرفية الإلكترونية و تبني إدارة الجودة الشاملة و الخوصصة...، و التي انعكست بشكل واضح على الأنظمة المصرفية لغالبية دول العالم..

و يتكون النظام المصرفي لاقتصاد ما من البنك المركزي و البنوك التجارية و من المؤسسات المالية و النقدية، و يحتل البنك المركزي الصدارة بحكم وظائفه و علاقته بالسياسة الاقتصادية العامة، أما البنوك التجارية فهي مؤسسات متعددة الوظائف تحتل المركز الفعلي بالنسبة للنشأطين النقدي و التمويلي. و تماشياً مع ما فرضته الأوضاع العالمية أجرت الجزائر العديد من الإصلاحات المالية و المصرفية إبتداءً من سنوات السبعينات، و التي لم تشمل فقط الجانب الحقيقي بل شملت كذلك إعادة هيكلة البنوك و المؤسسات.

و في ظل هذه التغييرات و من خلال هذا الفصل سنحاول إلقاء نظرة عامة على الجهاز المصرفي الجزائري و تطوراته إضافة إلى واقع الخدمات فيه من خلال ثلاثة مباحث هي على التوالي:

- ☉ المبحث الأول: عموميات حول الجهاز المصرفي الجزائري.
- ☉ المبحث الثاني: تطورات و إصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري.
- ☉ المبحث الثالث: الخدمات المصرفية في المصارف الجزائرية.

المبحث الأول: عموميات حول الجهاز المصرفي الجزائريالمطلب الأول: ماهية الجهاز المصرفي الجزائري1- نشأة الجهاز المصرفي الجزائري:

يعتبر النظام المصرفي في الجزائر إمتداد للنظام الفرنسي، و تميز بوجود شبكة بنوك هي الأكثر تطورا من أية مستعمرة فرنسية أخرى وكان هناك بنك إصدار أيضا، و كانت وظيفته خدمة الإقتصاد الوطني، دون أن تكون له كل الحقوق التي تمثلها في الدول ذات السيادة. و بجانب البنوك الخاصة كانت هناك بنوك تابعة للقطاع العام إضافة لفروع بنوك فرنسية خاصة و عامة و مختلطة و خلال حرب التحرير أضيف بنك التنمية. أما بعد الإستقلال أحدثت بعض التغييرات في النظام المصرفي نذكر من بينها ما يلي⁽¹⁾:

- 1- تغييرات مالية: تمثلت في سحب الودائع و هجرة رؤوس الأموال مع من هاجر من المحتلين.
- 2- تغييرات سياسية و اقتصادية: تمثلت في التوجهات الجديدة للجزائر المستقلة و التطلع لبناء اشتراكية و الإفتتاح على العالم الخارجي.
- 3- تغييرات إجرائية و إدارية: تمثلت خصوصا في هجرة الإطارات المؤهلة لتسيير البنوك.
- 4- تغييرات قضائية: تمثلت في تغيير مقرات المصارف و توقفها عن العمل.

(1): فريدة يعدل، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص51.

2- مميزات الجهاز المصرفي الجزائري:

لكل نظام مصرفي خصائص تميزه عن نظام آخر، و هذه الخصائص هي كالتالي (1):

١٧ تعود ملكية النظام البنكي بما فيه البنوك التجارية إلى الدولة: حيث أن السيطرة على رؤوس أموال البنوك يسمح بالسيطرة على سياستها و أدائها، كما يتيح فرصة توجيهها حسب الأهداف التنموية العامة التي تضعها السلطات العمومية، كما أن هذا التوجه أيضا يخضع للمذهب الإقتصادي.

١٨ تداخل الصلاحيات بين المؤسسات المالية العاملة: فجد أن الخزينة تتدخل في منح القرض كما لو كانت بنكا، و البنك المركزي يتدخل أيضا بطريقة مباشرة في منح القروض للقطاع الفلاحي، و أن البنوك التجارية تتدخل في منح القروض لقطاعات هي من إختصاص بنوك تجارية أخرى، هذا التداخل ولد الغموض على مستوى نظام التمويل، و أدى إلى تراكم المشاكل و التناقضات.

١٩ خضوع النظام البنكي الوطني لقواعد التنظيم و آليات الأداء المماثلة لنظام الإقتصاد الإشتراكي، و هذا ينعكس من جهة، على الدور الذي تقوم به السلطات العمومية في تحديد صلاحيات المؤسسات العاملة في هذا النظام بطريقة إدارية. و من جهة أخرى على الدور المتعاضم الذي تلعبه السلطات العمومية بواسطة الخزينة في مراقبة التدفقات النقدية لهذا النظام و توجيهها بطريقة إدارية أيضا.

٢٠ تعاضم دور الخزينة و هيمنتها على النظام البنكي: فهي تعتبر السبب الأول في دفع البنك المركزي إلى إصدار النقود بشكل لا يبرره الوضع النقدي، كما تتكفل بتوزيع القرض، و أصبح يتميز بالسلبية المفرطة على مستوى الإدخار، أو على مستوى توزيع القرض و رسم السياسات الإقراضية، كما أن البنك المركزي لم يكن رأسا حقيقيا للنظام النقدي، حيث أن إصدار النقود و مراقبة السياسات الإقراضية تتم دون إرادة حقيقية منه.

٢١ التركز البنكي: هي ظاهرة الأكثر إنتشارا في الدول العربية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة، و المقصود بها هو سيطرة عدد محدود من البنوك على السوق المصرفية، و هذا ما ينتج عنه إنخفاض في المنافسة، ففي الجزائر على الرغم من دخول القطاع الخاص إلى النظام البنكي الجزائري و إقتحامه،

(1): عبد الحليم فضيلي، الإصلاح المالي و المصرفي: المسار و الأولويات، برنامج نت- منتدى المال و الأعمال- قسم

البرامج المالية و الإدارية، 2008، ص02.

Ñ و رغم أن عملية خصخصة البنوك مطروحة الآن بجدّة أكثر من أي وقت مضى، إلا أن القطاع العمومي لا يزال يمارس إحتكارا شبه كلي على نشاطات الوساطة و الخدمات المصرفية (1).

Ñ توزيع القرض من طرف البنوك لا يضمنه سوى حسن نية الدولة: أي ليس هناك ضمانات بالمعنى الكلاسيكي، هذا ما ولد بعض التراخي في دراسة و متابعة و مراقبة عملية القرض، نتج عنه تراكم ديون البنوك على المؤسسات العمومية بشكل أثر على التوازن المالي الداخلي للبنوك و المؤسسات، و حتى التوازن المالي الداخلي للبلاد (2).

Ñ خضوع الإستفادة من القرض إلى عملية التوظيف المسبق الوحيد: فالبنوك لا يمكنها منح القروض وفق الفرصة المتاحة، إنما يمكنها منح القروض فقط للمؤسسات التي وطنت عملياتها المالية في هذه البنوك، حتى و لو كانت هذه المؤسسات لا تستجيب للمعايير و المقاييس الكلاسيكية المعمول بها في الأنظمة البنكية، كما أن البنوك و المؤسسات ليست المخيرة بعملية التوظيف، ذلك لأن المؤسسات الموجودة وزعت بقرار من وزارة المالية على البنوك التجارية الموجودة.

Ñ النشاط البنكي يقوم على مبدأ التخصص: أي أن كل بنك يتكفل بتمويل مجموعة من فروع الإقتصاد الوطني، و ليس له الحق في تمويل فروع من إختصاص بنوك أخرى.

Ñ النظام البنكي هو نظام ذو مستوى واحد: بمعنى أن البنك المركزي و البنوك التجارية تقع على مستوى واحد، و لا يملك البنك المركزي عمليا سلطة على سلوك هذه البنوك.

Ñ عدم الفعالية المالية: و تقاس هذه الفعالية بكلفة إنتاج الخدمات التي يقدمها و المعلومات التي يضعها في متناول الزبائن، إضافة إلى ضعف تشكيلة الخدمات المقدمة.

Ñ فقدان الإحترافية: حيث أن البنوك الجزائرية تفتقد إلى الإحترافية اللازمة كونها تخضع في قراراتها إلى السلطات العمومية (3).

Ñ قلة إستعمال أجهزة الإعلام الآلي و إستخدام الموارد البشرية بكثرة.

Ñ عجز التأطير المؤسساتي و البشري بالإضافة إلى ضعف الرقابة و الهياكل.

(1): زايري بلقاسم، "أثر تحرير الخدمات المالية على النظام المصرفي الجزائري"، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في ظل التحولات

القانونية و الإقتصادية، جامعة بشار، 24 - 25 أبريل 2006، ص 09.

(2): الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سابق، ص 183.

(3): كمال رزيق، عبد الحليم فضيلي، تحديث النظام المصرفي الجزائري، مصدر سابق، ص 373 - 374.

3- أسباب ضعف الجهاز المصرفي الجزائري:

تتمثل هذه أسباب ضعف النظام المصرفي الجزائري في النقاط التالية:

- عجز التسيير (التنظيم، التأطير، ضبط التحول..): نظرا لغياب الإطارات الكفأة.
- عدم الكفاءة في تقدير الأخطار لعدم أهلية و كفاءة البنوك و جدارتها الإئتمانية: نظرا لعدم وجود التكوين الكفؤ، عدم إتخاذ إجراءات الحيطه و الحذر المعمول بها عالميا.
- عجز أنظمة الإعلام، التسويق و الإتصال: لعدم مواكبة التطور التكنولوجي و التقني.
- غياب المنافسة و تأخر التحديث خاصة التكنولوجي: صغر حجم البنوك و عدم تطبيقها للتكنولوجيا يجعلها غير قادرة على منافسة البنوك الأجنبية.
- ضعف دوره كوسيط مالي⁽¹⁾: فالبنوك حاليا تكتفي بقبول الودائع و تقديم القروض.

(1): بلمقدم مصطفى، بوشعور راضية، تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، ملتقى الشلف حول إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية،

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي الحالي للجهاز المصرفي الجزائري و مهامه

1- الهيكل التنظيمي الحالي للجهاز المصرفي الجزائري:

1-1- الخزينة العمومية و بنك الجزائر:

le trésor publique: الخزينة العمومية

كانت تابعة للخزينة الفرنسية إلى حدود 29 أوت 1962 أين تم الفصل بينهما. و قد لعبت الخزينة العمومية دورا مهما في إقراض المؤسسات العمومية، كما يمكن القول بأنها حلت في كثير من الأحيان محل البنك المركزي (بنك الجزائر حاليا) في لعب دور الضابط للسياسة النقدية.

la Banque d'Algérie: بنك الجزائر

يعتبر بنك الجزائر من الناحية القانونية مؤسسة عامة وطنية لها شخصية معنوية و تتمتع بالإستقلال المالي، فهو بنك البنوك، و بنك الدولة، و المقرض الأخير للبنوك. و يعد بنك الجزائر تاجرا في معاملاته مع الغير و بالتالي يخضع لأحكام القانون التجاري و تطبق عليه قواعد المحاسبة التجارية. و تتمثل مهمة بنك الجزائر في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للإقتصاد الوطني و الحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية، مع السهر على الإستقرار الداخلي و الخارجي للنقد، و لهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية و يوجهه و يراقب، توزيع القروض بجميع الوسائل الملائمة، و يسهر على حسن إدارة التعهدات المالية تجاه الخارج و استقرار سوق الصرف⁽¹⁾.

(1): الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003، ص 201.

2-1- البنوك الأولية (التجارية):**Banque Nationale d'Algérie (BNA) : البنك الوطني الجزائري**

أنشئ في 13 جوان 1966، يعتبر البنك الوطني الجزائري بنك ودائع و استثمارات و بنك المؤسسات الوطنية، و يقوم بالعديد من الوظائف أهمها تنفيذ خطة الدولة فيما يخص الائتمان قصير و متوسط الأجل، وفقا للأسس المصرفية التقليدية و القيام بعمليات و الخصم و الإعتمادات المستندية، و منح الإئتمان للقطاع الزراعي.

كما يقوم بخصم الأوراق التجارية في مجال الإسكان و البناء، و منح القروض للمؤسسات العامة و الخاصة في الميدان الصناعي.

Crédit Populaire d'Algérie (CPA) : القرض الشعبي الجزائري

تم إنشائه في 14 ماي 1966، يقوم بممارسة جميع العمليات المصرفية بالإضافة إلى الوظائف الأساسية التالية:

- لل دور الوسيط في العمليات المالية للإيرادات الحكومية من حيث الإصدار و الفوائد و تقديم القروض و السلفيات لقاء سندات عامة إلى الإدارة المحلية.
- لل تقديم القروض للحرفيين و الفنادق و قطاع السياحة و الزراعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و إقراض أصحاب المهن الحرة⁽¹⁾ و قطاع الري و المياه.

(1): محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 129.

⊖ البنك الخارجي الجزائري: (BEA) Banque Extérieure d'Algérie

تأسس هذا البنك في 01 أكتوبر 1967، يتولى مهمة تسهيل العلاقات التجارية و المالية مع الخارج، من خلال تأديته للوظائف التالية :

- ⊖ تسهيل تنمية العلاقات الإقتصادية بين الجزائر و الدول الأخرى.
- ⊖ منح اعتماد للاستيراد و ضمان المصدرين الجزائريين، لتسهيل مهمتهم في التصدير (الإعتماد و التأمين).

⊖ يقدم معلومات تجارية صحيحة و ضرورية للمصدرين و المستوردين الجزائريين حول عمليات التحويل، الشراء، البيع و الإستغلال.

و يتكفل هذا البنك بتمويل عمليات التجارة الخارجية، حيث يمنح القروض من أجل تسهيل الإستيراد، و تأمين المصدرين الجزائريين و تقديم الدعم المالي لهم، كما يتم فيه أيضا تركيز العمليات المالية للشركات الكبرى مثل: سوناطراك و شركات الصناعات الكيماوية و البتروكيماوية و قطاعات أخرى.

و نظرا للعجز ب تمويل المجال الزراعي و الشركات الصناعية الصغيرة و المتوسطة، تم تأسيس بنكين جديدين للوحدات هما:

⊖ بنك الفلاحة و التنمية الريفية: (BADR) Banque de l'Agriculture et du

Développement Rural

تأسس هذا البنك في 13 مارس 1982 بموجب المرسوم رقم 82-206، و كان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري. فهو يقوم أيضا بجمع الودائع الجارية أو لأجل. فهو أيضا بنك تنمية، لأن بإمكانه منح قروض متوسطة و طويلة الأجل هدفها تكوين رأس مال ثابت⁽¹⁾. كما أنه يعتبر بنكا متخصصا في القطاع الفلاحي، لذلك يمكنه منح قروض في هذا المجال لتمويل القطاع الفلاحي، و ترقية النشاطات الفلاحية و الحرفية، و تمويل الأنشطة الصناعية الغذائية، و الأنشطة المختلفة في الريف.

(1): شاعر القرويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص 63.

بنك التنمية المحلية: Banque du Développement Local (BDL)

تأسس هذا البنك في 30 أبريل 1985، يخضع للقانون التجاري و يتولى كل عمليات البنوك المألوفة (الحسابات الجارية، التوفير، إقراض، ضمانات، خدمات متنوعة)، لكنه يخدم بالدرجة الأولى الهيئات العامة المحلية في منحها قروض قصيرة، متوسطة و طويلة الأجل لتمويل عمليات الإستيراد و التصدير، إضافة إلى ذلك الخدمات الموجهة للقطاع الخاص في شكل قروض قصيرة و متوسطة الأجل. و بذلك فهو مؤسسة عامة مهمتها الأساسية ضمان تمويل احتياجات التطور النقدي و المالي، أي تمويل الأنشطة الإقتصادية المحلية لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط: Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance (CNEP)

تم تأسيسه في 10 أوت 1964 ، تتمثل مهمته في جمع الإدخارات الصغيرة للعائلات و الأفراد، أما في مجال القرض فهو يقوم بتمويل ثلاثة أنواع من العمليات: تمويل البناء، الجماعات المحلية و بعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية، يمكنه أيضا شراء سندات التجهيز التي تصدرها الخزينة العمومية. و في عام 1971 و بقرار من وزارة المالية، تم تكوين و تكريس الصندوق كبنك وطني للسكن، مما زاد من إدخار العائلات و ارتفعت موارده المالية. أما في إطار سياسته الإقراضية، فإنه يمنح القروض لبناء سكن، أو شراء سكن جديد، أو تمويل مشاركة المقترض في تعاونية عقارية⁽¹⁾.

البنك الجزائري للتنمية: Banque Algérienne de développement (BAD)

تأسس هذا البنك في 7 ماي 1963. تم تحويل إسمه من الصندوق الجزائري للتنمية (CAD)^(*) إلى البنك الجزائري للتنمية (BAD) عام 1972. و في مجال الإقراض كان يمنح القروض متوسطة و طويلة الأجل لتمويل عمليات التراكم، لذلك اعتبر بنك أعمال حقيقي متخصص.

(1):Amour ben Halima, Le système bancaire algérien textes et réalité, Edition: DAHLEB, Alger,2001.

(*): CAD : Caisse algérienne de développement.

- و حسب تقرير لبنك الجزائر في ديسمبر 2009، فإن البنوك و المؤسسات المالية التي لا تزال تنشط حاليا هي 27 بنكا و مؤسسة مالية، و هي كالتالي (1):

1- البنوك:

- البنك الوطني الجزائري BNA
- البنك الخارجي الجزائري BEA
- بنك التنمية المحلية BDL
- بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR
- القرض الشعبي الجزائري CPA
- الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط CNEP – Banque
- بنك هاوسينغ للتجارة و المالية The Housing for Trade and Finance
- سيتي بنك الجزائر Citi Bank
- السلام بنك الجزائر Al Salam Bank Algérie
- بنك الخليج الجزائر The Gulf Bank Algeria
- بنك BNP PariBas الجزائر
- بنك ناتيكسيس Natexis Bank
- بنك HSBC الجزائر
- فرانسبا بنك الجزائر FransaBank Algérie
- بنك العرب الجزائر Arab Bank Algérie
- تراست بنك الجزائر Trust Bank Algeria
- بنك البركة الجزائر Baraka Bank Algérie
- بنك كاليون الجزائر Calyon Banque Algérie
- الشركة العامة الجزائر Société Générale Algérie

(1): Note d'information sur l'augmentation du capital des banques et établissements financiers, communiqué paru le 8/12/2009, tiré du site: www.bank-of-algeria, visité le 13/12/2010.

- يلاحظ أن البنوك العمومية تحتل أكبر حصة سوقية تفوق نسبة 90 %، بينما البنوك الخاصة و الأجنبية التي لها فروع و مكاتب تمثيل في الجزائر فحصتها السوقية لا تفوق نسبة 10 % فقط. هذا يدل على أن القطاع الخاص مازال غير قويا على مستوى القطاع المصرفي الجزائري، بمعنى آخر أن عملية التحرير المالي و المصرفي لم تطبق بعد في الجزائر.

2- المؤسسات المالية:

- شركة إعادة التمويل للرهن العقاري (Société de refinancement Hypothécaire SRH)
- صوفينانس SOFINANCE
- شركة Cetelem الجزائر
- المغرب للتأجير الجزائر (Maghreb Leasing Algérie (MLA)
- الشركة العربية للإيجار المالي (Arab Leasing Corporation (ALC)

و قيمة السيولة المتوفرة لدى الجهاز المصرفي الجزائري عام 2009 بلغت قيمتها 14 مليار دولار، أما الإحتياطات من العملة الصعبة فبلغت قيمتها 40 مليار دولار.

الشكل (07): هيكل القطاع المصرفي الجزائري من سنة 2000 - 2009



المصدر: د. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، الجهاز المصرفي الجزائري و تحديات العولمة، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، مصدر سابق، ص 31 + معلومات من بنك الجزائر.

2- مهام الجهاز المصرفي الجزائري:

تتمثل مهام النظام المصرفي الجزائري فيما يلي:

- يعتبر الجهاز المصرفي (البنك) الوسيط المالي في مختلف المعاملات.
- تحصيل الودائع و منح القروض.
- وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن و إدارة هذه الوسائل.
- التدخل في سوق الصرف و مراقبته.
- التدخل في الأسواق المالية الدولية.

أما مهام البنك المركزي (بنك الجزائر) فتتمثل في:

- إصلاح السياسة النقدية و الائتمانية: ويتمثل ذلك في تغيير السياسة المتبعة من الرقابة النقدية المباشرة (التي تعتمد على الأساليب المباشرة للتأثير على حجم الائتمان المحلي)، إلى الرقابة النقدية غير المباشرة (التي تتمثل في إلغاء تحديد أسعار الفائدة و ترك تحديدها لقوى العرض و الطلب).

- الإصلاح النوعي في الجهاز المصرفي: و يتمثل في العمل على⁽¹⁾:
 - الحد من المخاطر و حماية المودعين بهدف تطوير النظام.
 - تطبيق السياسات المتخذة و الإجراءات المتبعة في العمل.
 - الحرص على سلامة المراكز المالية و كفاية رأس المال.
 - حفظ النزاهة و الكفاءة المهنيين للعاملين بالجهاز المصرفي.
 - فرض أسلوب رقابة فعال يساهم في تحقيق الإصلاحات السابقة.

(1): عبد المنعم محمد الطيب، مرجع سابق، ص 20.

المطلب الثالث: مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري

يمكن التطرق إلى مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري من خلال إلقاء نظرة تحليلية لهيكلي الودائع و القروض من سنة 2004 إلى غاية مارس 2010 هذا بالطبع سيسمح بمعرفة السياسات المتبعة فيما يخص كلا من الودائع و القروض:

1- هيكل ودائع الجهاز البنكي الجزائري: جدول رقم (07): هيكل الودائع للجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2004 - 2010

القيم بملايير الدينارات

البيان	ودائع الإطلاع	ودائع لدى البنوك	%	ودائع لدى الخزينة	%	ودائع لدى حساب البريد الجاري	%	ودائع لأجل	ودائع بالدينار	%	ودائع بالعملية الصعبة	%
2004	1291.3	1133.0	87.7	38.0	2.94	120.3	9.31	1584.4	1365.5	86.18	218.8	13.8
2005	1516.6	1240.5	81.84	131.2	8.65	144.8	9.54	1736.2	1504.4	86.65	231.7	13.34
2006	2096.4	1760.6	83.98	132.0	6.30	203.8	9.72	1766.1	1525.3	86.36	240.8	13.63
2007	2949.1	2570.4	87.16	167.40	5.68	211.3	7.16	1761.0	1531.5	86.96	229.5	13.03
2008	3425.0	2965.2	86.57	194.2	5.67	265.6	7.75	1991.0	1739.8	87.38	251.2	12.61
2009	3120.5	2541.9	81.46	270.1	8.65	308.5	9.88	2228.9	1963.2	88.08	265.7	11.92
2010 مارس	3193.4	2596.2	81.3	278.9	8.73	318.3	9.97	2295.8	2032.0	88.5	263.8	11.5

المصدر: بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، سبتمبر 2010 site: www.bank-of-algeria.dz

جدول رقم (08): هيكل الودائع للجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2004 - 2010: القيم بملايير الدينارات

- التمثيل بالنسب المئوية -

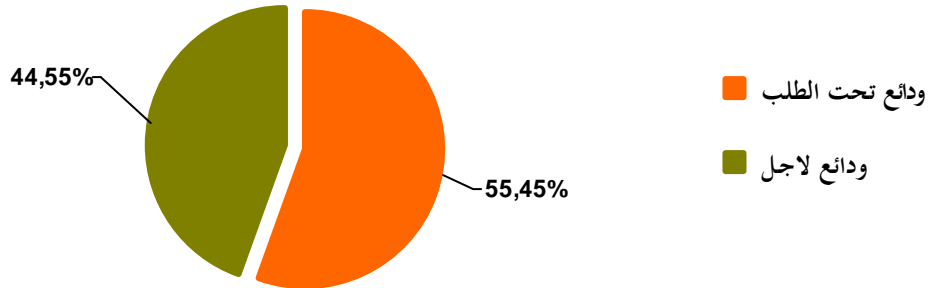
%	مارس 2010	%	2009	%	2008	%	2007	%	2006	%	2005	%	2004	
58.18	3193.4	58.33	3120.5	63.24	3425.0	62.61	2949.10	54.28	2096.4	46.62	1516.6	44.90	1291.3	ودائع تحت الطلب (ودائع الإطلاع)
41.82	2295.8	41.67	2228.9	36.76	1991.0	37.39	1761.0	45.72	1766.1	53.38	1736.2	55.10	1584.4	ودائع لأجل
100	5489.2	100	5349.4	100	5416	100	4710.10	100	3862.5	100	3252.8	100	2875.7	المجموع

المصدر: معطيات بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، سبتمبر 2010

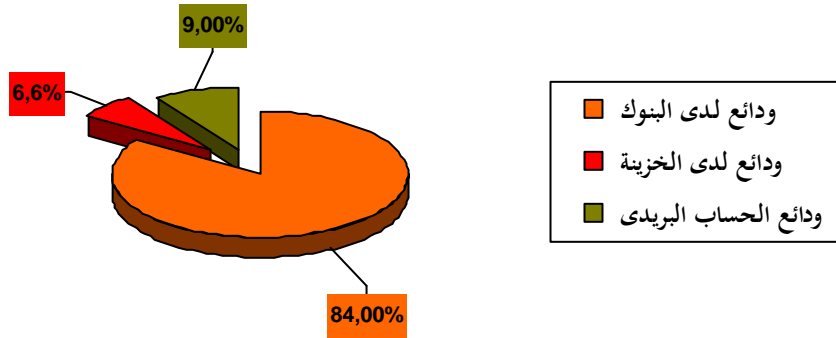
من الجدول رقم (08) يتضح الآتي:

1- تراوحت الودائع تحت الطلب بالجهاز المصرفي الجزائري ما بين 44.9% و 63.24% خلال الفترة من ديسمبر 2004 إلى مارس 2010. أما الودائع لأجل فقد تراوحت ما بين 36.76% و 53.38% خلال نفس الفترة. و تشير النتائج المحققة إلى أن الودائع تحت الطلب تشكل أكثر من ثلثي ودائع الجهاز المصرفي الجزائري، و هذا يشكل جانباً سلبياً، مما يعني عدم قدرة المصارف الجزائرية على منح القروض و الإئتمان متوسط و طويل الأجل.

الشكل رقم (08): هيكل ودائع الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2004-2010

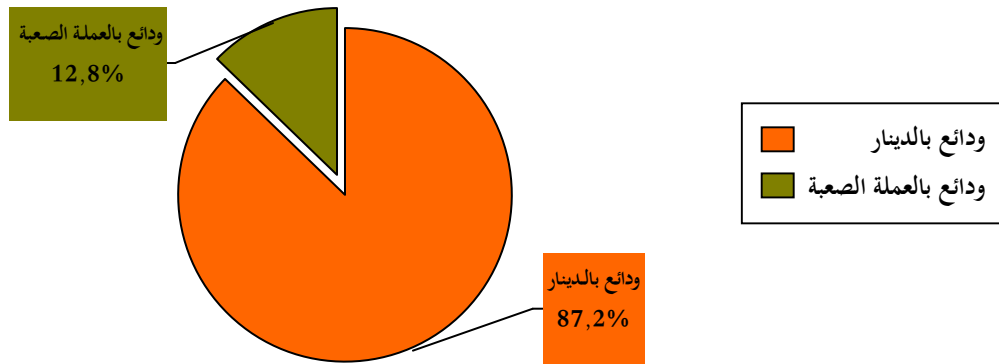


الشكل رقم (09): هيكل الودائع تحت الطلب بالجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2004-2010



2- عند النظر إلى هيكل الودائع تحت الطلب، يلاحظ تركزها لدى البنوك بنسبة 84% تقريبا في المتوسط خلال الفترة المشار إليها، بينما تأتي وداائع الحسابات البريدية في المرتبة الثانية بنسبة 09% في المتوسط، أما الودائع تحت الطلب المحتفظ بها لدى الخزينة فتشكل نسبة ضعيفة جداً (6.6%).

الشكل رقم (10): هيكل الودائع لأجل بالجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2004 - 2010



3- عند تحليل مستوى الودائع لأجل، يلاحظ أن متوسط الودائع لأجل بالدينار الجزائري بلغ 87.2%، بينما سجلت الودائع بالعملات الأخرى نسبة 12.8% خلال نفس الفترة. ما يشير إلى أن هناك ثقة كبيرة من المتعاملين مع المصارف الجزائرية في العملة الوطنية و هي الدينار الجزائري. و الأشكال رقم (1) و (2) و (3) تبين هيكل الودائع بالجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2004-2010، و مكونات الودائع تحت الطلب و الودائع لأجل.

2- هيكل القروض:

جدول رقم (09): هيكل القروض حسب الأجل في الجهاز المصرفي الجزائري

خلال الفترة 2004 - 2010 : - القيم بملايير الدينارات -

مجموع القروض	%	قروض قصيرة الأجل	%	قروض متوسطة و طويلة الأجل	%
2004	1534.4	100	828.3	53.98	706.1
2005	1779.8	100	923.3	51.88	856.4
2006	1905.4	100	915.7	48.06	989.7
2007	2205.2	100	1026.1	46.53	1179.1
2008	2615.5	100	1189.4	45.47	1426.1
2009	3086.5	100	1319.7	42.76	1766.8
مارس 2010	3186.1	100	1367.6	42.92	1818.5

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر، سبتمبر 2010

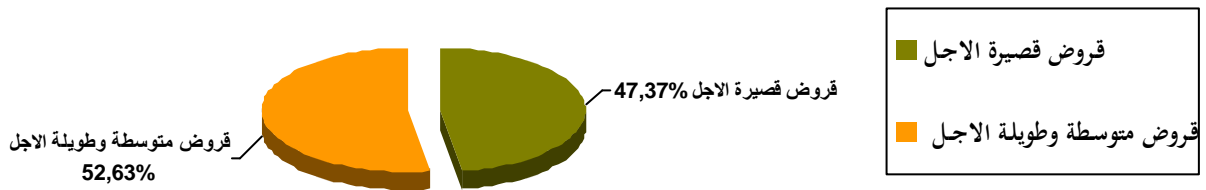
من الجدول رقم (09) يتبين ما يلي:

1- سجلت نسبة القروض قصيرة الأجل اتجاهها تنازليا خلال الفترة من ديسمبر 2004 إلى ديسمبر 2010. أما القروض متوسطة و طويلة الأجل فيلاحظ أنها تسير في اتجاه تصاعدي.

2- إعتقاداً على التحليل السابق يلاحظ أن اتجاه القروض كان إلى الأجل المتوسط و الطويل. إلا أن الودائع لأجل تشكل نسبة أقل من الودائع تحت الطلب. لكن يمكن إيجاد مبررات لهيكل القروض الحالي، على اعتبار أن المصارف تحتفظ بنسبة من إجمالي الودائع في صورة سائلة لمقابلة احتياجات المتعاملين معها و مواجهة الظروف الطارئة.

و الشكل الموالي يبين هيكل القروض في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2004-2010

شكل رقم (11): هيكل قروض الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2004 - 2010



المبحث الثاني: تطورات و إصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري

المطلب الأول: إصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري

1- مرحلة الإصلاح المالي و المصرفي 1971:

إبتداءا من 1971 تم إدخال بعض التعديلات و الإصلاحات النقدية و المصرفية⁽¹⁾، طبقا للظروف التي اقتضتها مصلحة الإقتصاد الوطني خاصة المصارف الوطنية التي كان عليها تمويل الإستثمارات المخططة، بالإضافة إلى إنشاء الهيئة الفنية للمؤسسة المصرفية و الهيئة العامة للنقد و القرض و إعادة هيكلة بعض المصارف الوطنية. جاءت هذه الإصلاحات في إطار المخطط الرباعي الأول 1970-1973 بهدف إزالة الاختلال و تخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للإستثمارات.

و نتيجة للإصلاحات السالفة الذكر تميز القطاع المالي الجزائري آنذاك بمجموعة من الصفات نوجزها فيما يلي:

- رقابة الدولة.
- تغلب دور الخزينة حيث أصبحت تلعب دور وسيط أساسي في عملية التمويل.
- إزالة تخصص البنوك التجارية من خلال تغيير وظائفها.
- تقليص دور البنك المركزي في تحريك و مراقبة السياسة النقدية.

و عليه فإن الإصلاح الذي أدخلته الدولة على النظام المصرفي سواء تعلق الأمر بتمويل الإستثمارات المخططة، أو إنشاء الهيئة الفنية للمؤسسات و الهيئة العامة للنقد والقرض أو إلغاء الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) و تعويضه بالبنك الجزائري للتنمية (BAD). كلها إجراءات هدفت إلى ضرورة ضمان المساهمة الفعلية لكل موارد الدولة لتمويل الإستثمارات المبرمجة في المخطط الرباعي الأول 1970-1973 ، أو المخطط الرباعي الثاني 1974-1977⁽²⁾.

(1): عياش قويدر، إصلاح السياسة النقدية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1999، ص65.

(2): بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006، ص175.

2- مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية *المخطط الخماسي الأول 1980-1984*:

انطلقت الإصلاحات الهيكلية للقطاعات الإقتصادية مع بداية الثمانينات، حيث تم في سنة 1983 إعادة هيكلة 102 مؤسسة عمومية ليصبح عددها 400 مؤسسة. كما تم في هذه المرحلة أيضا إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري بحيث انبثق عنهما مصرفان هما على التوالي: البنك الفلاحي للتنمية الريفية BADR و بنك التنمية المحلية BDL و بذلك أصبح النظام المصرفي يضم 05 بنوك تجارية. كما عرف الإقتصاد الوطني صعوبات مالية نهاية سنة 1985 نتيجة انخفاض إيرادات الدولة من العملة الصعبة بسبب تدهور أسعار المحروقات، و انخفاض قيمة الدولار، مما أدى إلى توقف معظم المخططات التنموية.

3- مرحلة الإصلاحات المصرفية 1986 و استقلالية البنوك 1988:

تحت ضغط أزمة النفط الخانقة التي حلت بالجزائر فإن أول إجراء قامت به الحكومة الجزائرية ضمن سلسلة إجراءات التي تهدف إلى التحول من مبادئ و مؤسسات النظام الإقتصادي الموجه نحو إقتصاد يقوم على أسس و قواعد السوق، هو إصدار قانون بنكي جديد هدفه الأساسي إصلاح جذري للمنظومة المصرفية محدد دور البنك المركزي و البنوك التجارية مع إعادة الإعتبار لدور و أهمية السياسة النقدية^(*).

3-1- مرحلة الإصلاحات المصرفية و قانون القرض و البنك 1986:

- بموجب قانون 12 /86 تم إدخال تعديلات جذرية على الوظيفة المصرفية من أجل إرساء المبادئ العامة و القواعد التقليدية للنشاط المصرفي و من أهم المبادئ و القواعد الأساسية التي تضمنها هذا القانون نذكر⁽¹⁾:
- تقليص دور الخزينة المتعاضم في تمويل الاستثمارات و إشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية.
- إعادة الوظائف التقليدية للبنك المركزي و دوره كبنك البنوك.
- الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير و بين نشاطات البنوك التجارية.
- أعاد للمصارف و مؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار و توزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض.
- نص على إنشاء هيئات رقابية و أخرى استشارية على النظام المصرفي.

(*) قانون رقم: 12/86 المؤرخ في: 19/08/1986، المتعلق بنظام البنوك و القروض.

(1): بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص183-184.

3-2- قانون استقلالية البنوك لسنة 1988:

جاء القانون 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل و المتمم للقانون 86-12 لتكييف القانون النقدي مع الإصلاحات بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الإقتصادية رقم 88-01، و أهم المبادئ التي جاء بها هي كما يلي (1) :

- إعطاء البنوك الإستقلالية في إطار التنظيم الجديد للإقتصاد و المؤسسات.
- دعم دور البنك المركزي في ضبط و تسيير السياسة النقدية لإحداث التوازن الإقتصادي الكلي.
- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الإستقلالية المالية و التوازن المحاسبي.
- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية توظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات محلية أو خارجية.
- يمكن مؤسسات القرض اللجوء إلى الإقتراض.
- و عليه و من خلال التطرق لما سبق يمكن القول أن إصلاحات 1988 قد أحدثت تغييرات هامة على مستوى التسيير و التنظيم في الجهاز المصرفي.

4- الإصلاحات الأساسية لما بعد 1990 إلى المرحلة الراهنة:

- **قانون النقد و القرض:** في سنوات التسعينيات تم تناول المشاكل المتعلقة بالنظام المصرفي بشكل جذري و عرفت هذه المرحلة حدثين هما:
 - ⊖ **الأول:** تدخل البنك العالمي و صندوق النقد الدولي لمساندة الإصلاحات المصرفية بوضع برنامج للتعديل القطاعي و المخطط الإجمالي (إبرام عقد التثبيت في 31-05-1989، الذي كان يطالب بإعادة النظر في القطاع المالي، و بالتالي إختفاء النظام البنكي السائد).
 - ⊖ **الثاني:** إصدار قانون رقم 90-10 (*) و المتعلق بالنقد و القرض بتاريخ 14 أفريل 1990، للقضاء على الإقتصاد القائم على التضخم و المديونية.
- و قد وضع قانون النقد و القرض النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية و إبراز دور النقد و السياسة النقدية (1)، نتج عنه تأسيس نظام بنكي ذو مستويين، و أعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد و الائتمان في ظل إستقلالية واسعة، و للبنوك التجارية وظائفها التقليدية كونها أعوان إقتصادية مستقلة. و أهم المبادئ التي جاء بها هذا القانون هي:

(*) : المادة 11 من قانون النقد و القرض 90/10، الجريدة الرسمية رقم 8 الصادرة عام 1990.

(1) : أحمد هني، إقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 68.

- منح البنك المركزي الإستقلالية التامة.
 - إعطاء حرية أكثر للبنوك التجارية في المخاطرة و منح القروض للأشخاص و المؤسسات.
 - تناقص إلتزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية .
 - محاربة التضخم و مختلف أشكال التسربات.
 - وضع نظام مصرفي فعال من أجل تعبئة و توجيه الموارد.
 - وضع هيئة جديدة على رأس المنظومة المصرفية هي " مجلس النقد و القرض ".
 - السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية .
- أما أهداف هذا القانون، فتتمثل في:
- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي و المصرفي.
 - رد الإعتبار للبنك المركزي في تسيير النقد و القرض⁽¹⁾.
 - إسترجاع قيمة الدينار الجزائري بوضع حد لمختلف الأنظمة الخاصة بالعملة في مختلف دوائر الصفقات.
 - إدراج الإقتصاد في النظام المصرفي.
 - تشجيع و جذب الإستثمارات الخارجية.
 - تطهير الحالة المالية للقطاع العمومي و محاربة التضخم.
 - توضيح مهام البنوك و المؤسسات المالية.

أولاً: برنامج التعديل الهيكلي: 1994 - 1995 / 1995-1998:

تميزت وضعية الجزائر في نهاية سنة 1993 بالإختيار التام للتوازنات الإقتصادية و النقدية و المالية ، نتيجة لتدهور أسعار المحروقات، إرتفاع المديونية الخارجية و خدمات الدين، إلى جانب الإنسداد التام للأسواق المالية و النقدية الدولية، و تدهور خطير في الوضعية الأمنية. مما أدى إلى إنخفاض مستوى الإستثمار و الحد من هجرة رؤوس الأموال الوطنية.

قامت السلطات الجزائرية بإبرام برنامج الإصلاح الإقتصادي الشامل مع المؤسسات الدولية، و إمتد هذا البرنامج إلى مرحلتين:

- مرحلة التثبيت الإقتصادي قصيرة الأجل تمتد لمدة سنة من أفريل 1994 إلى ماي 1995.
- مرحلة التعديل الهيكلي متوسطة الأجل تمتد إلى ثلاث سنوات من 1995 إلى 1998.

(1): بريش عبد القادر، مرجع سابق، ص59.

و تتمثل أهداف⁽¹⁾ هذا البرنامج في:

- التحكم في المعروض النقدي للحد من التضخم.
- تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة للإدخار.
- توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية لتمهيد الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، و عليه الاندماج في العولمة الإقتصادية.
- رفع إحتياجات الصرف لدعم القيمة الخارجية للعملة.
- التحضير لإنشاء سوق للأوراق المالية، بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة البورصة، و شركة تسيير سوق القيم.
- مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي خلال فترة 1994-1996، و السماح للمشاركة الأجنبية الإستثمارية في البنوك الجزائرية.
- و أهم المؤسسات البنكية التي تأسست بعد إصلاحات 1990 نذكر: بنك البركة الذي تأسس عام 1990، و البنك الإتحادي الذي تأسس عام 1995 و غيرها..

ثانيا: قانون النقد و القرض لسنة 2003:

من أهم و أكبر الأزمات التي عرفتها المنظومة المصرفية في الجزائر فضيحة بنك الخليفة و البنك التجاري والصناعي الجزائري BCIA، و نظرا لهذه الهزات التي أصابت البنوك الخاصة، لجأت الدولة إلى القيام بإصلاحات في 2003، بإصدار الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض الذي أبقى على الأنظمة المتخذة في إطار قانون رقم 90-10 سارية المفعول و ألغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون⁽²⁾.

جاءت الإصلاحات الصادرة في قانون 03-11 نظرا للغموض في العلاقة بين الهيئات و القطاع المصرفي، خاصة بين بنك الجزائر و لجنة النقد و القرض. حيث أن هذه الهيئات لم تلعب دورها في رقابة و ضبط العمليات المصرفية و تنظيم السوق المالي. و وفقا لهذا القانون يمكن لمجلس النقد و القرض نزع الإعتماد من البنوك الخاصة.

(1): بلعوز بن علي، كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية و منهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية، واقع و تحديات، الشلف، 14-15 ديسمبر 2004، ص 498.

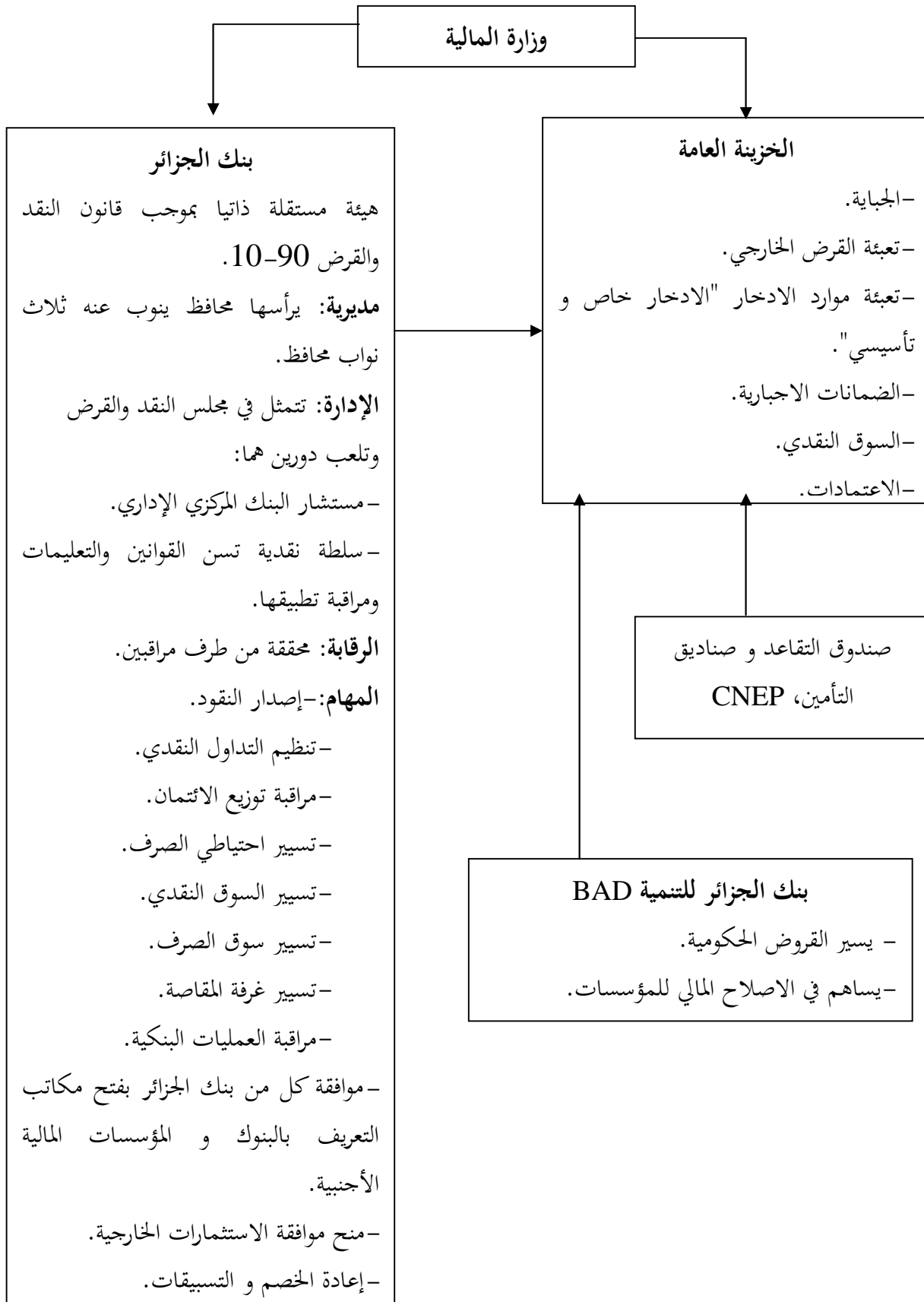
(2): بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، مصدر سابق، ص 486 - 487.

و تفاديا لوقوع مشاكل من هذا النوع، إرتفعت درجة تدخل الدولة في التنظيم المصرفي، من خلال القوانين الصادرة في سنة 2003 و سنة 2004 ، و التي لا تترك حرية كبيرة للبنوك في التصرف، و العمل دون الرجوع إلى بنك الجزائر، و تتمثل هذه القوانين في:

- الأمر رقم 03-11 الصادر في 26 أوت 2003: و الذي يؤكد على سلطة البنك المركزي النقدية، و قوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية.
- التنظيم رقم 01-04 الصادر في 4 مارس 2004: الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر.
- التنظيم رقم 02-04 الصادر في 4 مارس 2004: يحدد شروط تكوين الإحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر، و يتراوح هذا الإحتياطي بين 0 % و 15 % كحد أقصى.
- القانون رقم 03-04 الصادر في 4 مارس 2004: يخص نظام ضمان الودائع المصرفية، يهدف النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على وديعتهم من بنوكهم ، يودع الضمان لدى بنك الجزائر، حيث تقوم بتسييره شركة مساهمة هي " شركة ضمان الودائع البنكية"، تساهم فيه بحصص متساوية، و تقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع المصرفية، بمعدل (1 % حسب المنظمة العالمية للتجارة) من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية.
- و يتضمن قانون النقد و القرض لسنة 2003 أيضا⁽¹⁾:
- توضيح العلاقة بين البنك المركزي و الحكومة الجزائرية في تطبيق السياسة الإقتصادية، المالية و النقدية للدولة.
- إيقاف سياسة تسيير الديون الخارجية تماشيا مع السياسة الخارجية للدولة في الإطار المالي.
- توضيح العلاقة ما بين البنك المركزي و الخزينة العمومية.

(1): Mahfoud Laacheb, Organisation mondiale du commerce (OMC), Office des publications universitaires, collection droit économique, 1 ère édition, 2006, p 99.

شكل رقم (12): النظام البنكي و المالي بعد قانون 10 / 90



SOURCE: AMMOUR BEN HALIMA
LE SYSTEM BANCAIRE, OP- CIT. P 87.

بنوك أولية أو بنوك تجارية

BNA-CPA-BEA-BADR-BDL

المطلب الثاني: شروط إصلاح الجهاز المصرفي الجزائري1- الشروط الملائمة لإصلاح الجهاز المصرفي الجزائري:

وضع قانون النقد و القرض المنظومة المصرفية ضمن مسار يتماشى و التوجهات العالمية في مجال إقتصاد و تسيير البنوك، و هذا في إطار قانوني جديد يحدد من خلاله المهام الجديدة التي تجدد التنظيم و التشغيل، لأن القطاع المصرفي يحتاج لتشغيله إلى بنية نقدية متطورة قادرة على مواكبة التغيرات العالمية. و تشمل هذه البنية كل الفروع التكنولوجية للخدمات المصرفية. و عليه فمن الضروري إقامة نظام يتكيف مع المعايير المصرفية الدولية، و ذلك لن يكون إلا بإصلاحات عميقة و فعالة عن طريق:

لخلق المنافسة بين البنوك:

يحتل الجهاز المصرفي مركزا مهما في مختلف المنظومات الإقتصادية، و تزداد أهميته مع التطورات الهامة التي تطرأ على الإقتصاديات الوطنية و التحولات التي يشهدها المحيط الدولي المالي خصوصا، لذا يجب على البنوك أن تكون قادرة على التحكم في الأخطار التي تواجه أنشطتها، كما عليها وضع أسس تتناسب و الأوضاع الراهنة من خلال:

- دراسة الموارد و الوسائل و المحيط العام.
- تحديد الكفاءات و الموارد الكفيلة لضمان النجاح.
- إعداد الإستراتيجيات الممكنة اعتمادها و إختيار إحداها.

لفتح المجال أمام المبادرة الخاصة و الأجنبية:

منذ صدور قانون النقد و القرض أصبح بإمكان البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية فتح فروع لها في الجزائر تخضع لقواعد القانون الجزائري. و كأى مؤسسة مالية أو بنك، يخضع فتح هذه الفروع إلى ترخيص خاص يمنحه مجلس النقد و القرض وهو قرار صادر من محافظ بنك الجزائر.

- حدد النظام رقم 93-01 المؤرخ في 03 جانفي 1993 شروط تأسيس أي بنك أو مؤسسة مالية، و شروط إقامة فروع لبنوك و مؤسسات مالية أجنبية، و هذه الشروط تتمثل في (1):
- تحديد برنامج النشاط.
 - الوسائل المالية و التقنيات المتطورة.
 - القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية.

للضرورة توفير الإستراتيجية الفعالة لأداء البنوك:

- من أجل التكيف مع النظام الإقتصادي الجديد، على البنوك إتباع إستراتيجية فعالة و سياسة بنكية ناجحة حتى تتجاوز العقبات و العراقيل التي تشهدها، وتتطلب هذه الأخيرة:
- إتباع سياسة إقراض فعالة.
 - سياسة فعالة في تجميع و تعبئة الإدخار.
 - تحسين نوعية الخدمات المصرفية.
 - تحسين وسائل الإعلام و التنظيم.

للإصلاح النظام المحاسبي في البنوك التجارية ليتلاءم و احتياجات السوق:

- إن التحول إلى إقتصاد السوق يفرض مجموعة من التغيرات في المحيط الإقتصادي لقطاع البنوك، الذي يشهد في هيكله و أنظمتها خاصة النظام المحاسبي تغيرات ، لذلك تقترح مجموعة من التوصيات لتعديل و إصلاح النظام المحاسبي، و تكييفه مع التغيرات الحالية:
- * ملائمة النظام لطبيعة نشاط المصرف.
 - * ملائمة النظام للهيكل الإداري للمصرف.
 - * حياد النظام المحاسبي كي لا يكون متحيزا إلى فئة معينة.
 - * توفير نظام دقيق لتسجيل عملية المصرف، لاستخراج المعلومات بسهولة و بسرعة و بأقل تكلفة ممكنة.
 - * توفير نظام المراجعة و المراقبة الداخلية و الخارجية لتفادي الأخطاء، إكتشافها و تصحيحها.
 - * توفير نظام شامل للتقارير لخدمة فئات المستخدمين.

(1): د. طارق عبد العال، إندماج و خصخصة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 65.

للإعتماد على الأسس الرئيسية للدليل الحسابات الواجب أن يلتزم بها البنك: و هي:

* الشمولية.

* التفصيل المناسب.

* المرونة.

* الدقة في إختيار أسماء الحسابات .

* إختيار الأسلوب المناسب الذي على أساسه يتم تحديد طريقة إعداد الدليل المحاسبي .

للإ تطوير التكنولوجيا:

و ذلك من خلال الإفتتاح الخارجي على آخر المبتكرات التكنولوجية و العمل على تكييفها مع متطلبات الأنظمة المصرفية المحاسبية، و إستعمال نظام للمعلوماتية لتعجيل أداء العمليات المصرفية. و أفضل مثال هو نظام دالتا الذي إعتمدته البنوك الجزائرية و ساعد على تجميع، نقل، تخزين و إسترجاع كمية ضخمة من البيانات و معالجتها بكفاءة كبيرة، إضافة إلى نظام المقاصة (Système de télé-compensation) للشيكات، التحويلات...، و الذي يعمل كبرنامج مكمل لنظام المدفوعات، و نظام V8 الذي يسير العمليات المصرفية.

للإ ضرورة تكوين الإطارات و الكفاءات:

من النقائص التي عرفتها البنوك هي توظيف الأعوان غير المتخصصين في مجال البنوك، و نظرا للتعقد المتزايد في مهنة المصارف الناتجة عن إنشاء منتوجات جديدة، و إرتفاع المستوى العام للمصارف الإقتصادية و المالية لدى الزبائن، على البنوك بذل مجهودات كبيرة في مجال التكوين لمسايرة العصر و متطلبات إقتصاد السوق⁽¹⁾.

للإ ضرورة توسيع النشاط النقدي و المالي:

كانت الجزائر في التسعينيات تفتقر إلى النقد و السوق المالي، و نظام مصرفي منتظم، كونها كانت مثقلة بالديون (حوالي 9 ملايين دولار عام 1993)، إضافة إلى تدهور إقتصادها و إحتلال بنية مؤسساتها المالية. و بعد التخلص من ديونها (1.4 مليار دولار في 2007)⁽²⁾ و التحول إلى إقتصاد السوق، تطرح مسألة إنتشار البنوك و نظام الوساطة. و تغيير النظام النقدي و المالي يهدف إلى تسهيل إعادة الإنتشار. إن فتح القطاع البنكي لمنافسة البنوك الخاصة و منافسة رؤوس الأموال تشكل فرصة للبنوك للقيام بدورها الحقيقي (الوساطة).

(1): Hocine Benissad : « La réforme économique en Algérie », 2 ème édition, Office des publications universitaires, 1991, p 128- 129.

(2): Données de la Banque Mondiale sur l'état de la dette en Algérie, statistiques de 2007

للإعطاء البنك الإستقلالية في التمويل و الإقراض:

القانون 06-88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل و المتمم للقانون 86-12 جاء ببعض الأحكام المتضمنة إعطاء الإستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للإقتصاد و المؤسسات المالية.

المطلب الثالث: آثار الإصلاحات المصرفية على التنمية في الجزائر

يعتبر الهدف الأساسي لسياسة الإصلاح المصرفي في الجزائر جمع كل الشروط الملائمة من أجل النهوض بالإقتصاد و خاصة تحقيق "التنمية المستدامة" نظرا لما يمثله الجهاز المصرفي في هذا الإطار خاصة البنوك، سواء من ناحية الإدخار الفردي و المؤسسات، أو من ناحية الإستثمار العام و الخاص، و من هذا المنطلق يمكن ملاحظة النقاط التالية⁽¹⁾:

1. تطبيق سياسة الإصلاح المصرفي لم تبلغ نهايتها خاصة و أن القطاع المصرفي العام الذي يضم 6 بنوك عامة يملك 95% من الموارد المالية، أما القطاع الخاص فيملك 5% منها.
2. نسبة 62% من الموارد المالية التي تملكها الدولة لا تدخل ضمن سيورة القطاع البنكي.
3. نسبة مشاركة الرأسمال الأجنبي في القطاع البنكي في الجزائر ضعيفة.
4. نسبة تمويل المؤسسات من طرف القطاع البنكي الجزائري تمثل 9% ، أما نسبة القطاع الخاص فهي 10% فقط.
5. غياب المنافسة بين البنوك العامة و البنوك الخاصة في تمويل التنمية.

CNES, problématique de la réforme du système bancaire, 16ème session plénière, Novembre 2000, p 75.

المطلب الرابع: عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري**1- عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري:**

يتطلب تسيير البنك في إطار إقتصاد السوق التنوع في النشاطات و تبني أسلوب لا مركزي في التشغيل و إتخاذ القرار⁽¹⁾، يجب عليه المساهمة أو العمل على إنشاء مؤسسات أو فروع متخصصة في ميدان الإستثمار، التي تساهم في تمويل تأسيس الشركات الإنتاجية، و يجب أن لا يقتصر الأمر في تقييم الدراسات التقنية و الإقتصادية المقدمة من طرف طالبي القروض الإستثمارية. كما يجب أن تكون لديها هياكل متخصصة في الوساطة المالية المباشرة لتدعيم مساهمتها في عمليات الإصدار، المضاربة، التنازل عن الأوراق المالية.

و يعتبر تطوير و إصلاح الجهاز المصرفي عملية معقدة و متعددة الأوجه فيجب أن يشمل التغيير، و بصفة متوازنة، العناصر الثلاثة التالية: مؤسسات، أدوات، أسواق. و لذلك و من أجل نجاح أي نظام مصرفي، لا بد من:

1- إصلاح الجهاز من خلال أدوات الدفع البنكية و الأنظمة الخاصة بالمقاصة البنكية.

2- إصلاح و تسوية أنظمة المدفوعات من خلال التحكم في المخاطر الآتية:

مخاطرة السيولة- مخاطرة الائتمان- مخاطرة النظم.

- و للتقليل من المخاطر التي يواجهها نظام المدفوعات و حماية للجهاز المصرفي، يمكن إتخاذ التدابير المتعلقة بإدارة المخاطر المالية، الضمانات الجماعية، ترتيبات المشاركة في الخسائر، و التقليل من الفترات الزمنية للتسويات.

3- إستخدام أدوات غير مباشرة في السياسة النقدية لتحسين أداء الجهاز المصرفي.

4- تطوير التقنية التكنولوجية المصرفية: و للتقنية التكنولوجية بعدان أساسيان هما:

التقنية الخاصة بوسائل الإتصال، و التقنية الخاصة بأداء الخدمة.

5- ضرورة تشجيع الشراكة مع البنوك الأجنبية، مما يؤدي إلى تطوير الأداء المهني للجهاز المصرفي الجزائري.

6- ضرورة تعزيز و تطوير أساليب الرقابة المصرفية لتتماشى مع المعايير الدولية:

- متطلبات الرقابة الداخلية و الإفصاح المحاسبي للمصارف.

(1): باشوندة رفيق، سليمان زناقي، عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري، ملتقى الشلف حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية،-واقع و تحديات-، الشلف، 2004، ص69.

- سياسة تصنيف التسهيلات الائتمانية و كيفية احتساب المخصصات اللازمة لها.
- السيولة المصرفية.
- تعيين المدققين الخارجيين و القائمين على تسيير البنوك.
- نظام ضمان الودائع و الربحية.
- 7- تفعيل أسواق الأوراق المالية و الإسراع في حوصصة المؤسسات العمومية.
- 8- الإسراع في إنشاء نظام المقاصة الإلكترونية الذي لا يتم إلا بعد تأهيل البنوك ماديا و بشريا و كذا ربط البنوك ببعضها البعض، عن طريق شبكة الاتصالات أي إقامة التعاون بين البنك المركزي و البريد و المواصلات.
- 9- تعديل و تطوير التشريعات القانونية القائمة لتتماشى مع وسائل الدفع الإلكتروني.
- 10- إنشاء شركات مخصصة في المقاصة الإلكترونية، بطاقات الدفع الفوري،...
- 11- إنشاء نظام فعال للتأمين على الودائع الذي يحقق الإستقرار المالي للجهاز المصرفي.
- 12- وضع نظام مراقبة داخلي فعال على مستوى البنك و يكون ذلك من خلال:

1- المراقبة الداخلية (le Control interne): هي عبارة عن رقابة دورية لمتابعة كل النقائص و مراقبة وظيفة متسلسلة و نظميات متعامل بها في قانون 90/10 من النقد و القرض. فقياس مدى قانونية العمل يظهر من خلال توجيه العمل داخل المؤسسة المالية المصرفية في إطار الإختصاص الوظيفي لكل مصلحة أو فرع من رقابة كفاءة الموظفين وحل مشاكلهم لإعطاء مردودية و نوعية أفضل في العمل المصرفي، مع تنويع المسؤولية في العمل بين الموظفين... إضافة إلى إحترام المبادئ الأساسية لتحسين سير نظام الرقابة الداخلية منها: إحترام تشريع العمل و الإتفاقيات الداخلية للعمل، و التنظيمات المتعامل بها، بالإضافة إلى وجود مراقبة خارجية لعمل البنوك من طرف المصالح الخارجية كالمفتشية العامة للمالية، قضاة مجلس المحاسبة..

2- التدقيق المالي (Audit Financier): هو مجموعة من النظريات و المبادئ و التي تعني بفحص

و إختبار البيانات المحاسبية للتأكد من صحتها و تطبيق الإجراءات و القوانين المعتمدة في المؤسسة⁽¹⁾.

(1): محمد تهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة و تدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 10.

- و هناك نوعين من التدقيق: **تدقيق داخلي** يتم من طرف المصالح الداخلية و **تدقيق خارجي** يتم من طرف المصالح الخارجية. فالتدقيق يسمح بتشخيص النقائص و السلبيات التي تواجه عمل البنك و الحلول المقترحة حسب الأهداف المسطرة و عليه يتم إعداد إستراتيجية مصرفية. و هو يسمح ب⁽¹⁾:
- * تطبيق الإرشادات و النصائح و السياسات الموضوعة من طرف الإدارة العامة للبنك.
 - * إحترام سير الهياكل و التنظيمات بكل فعالية.
 - * حماية أصول البنك.
 - * تقوية نظام المراقبة الداخلية للبنك.
 - * تقوية فعالية عمل البنك حسب وظيفة منح القروض، جلب الودائع....
 - * تطبيق كل القوانين و التنظيمات المتعامل بها في العمل البنكي.
 - * تعزيز عمل الرقابة على أصول البنك.
 - * جمع و تحليل نوعية المعلومات المقدمة حسب الأهداف المسطرة للبنك.

2- فرضيات إصلاح الجهاز المصرفي:

تبعاً لمدرسة التحرير المالي، فإن القيود التي واجهت القطاع المالي في الدول النامية كانت من بين العقبات التي عانت منها التنمية الإقتصادية. و تتجلى مظاهر هذه القيود في⁽²⁾:

- سقف معدلات الفائدة.
- التدخل المفرط للدولة في البنك المركزي و المؤسسات المالية الأخرى.
- نسب الإحتياطي الإجباري العالية.
- سياسات توجيه القروض.
- معدلات منخفضة للإدخار.
- معدلات منخفضة للنمو و الإستثمار.
-

(1): باشوندة رفيق، سليمان زناقي، مرجع سابق، ص 73.

(2): محمد بوزيان، فتحي بلدغم، مرجع سابق، ص 03.

3- أسباب و دوافع الإصلاح المصرفي في الجزائر:

إن نموذج التسيير الإشتراكي للإقتصاد و الذي تركز على التخطيط المركزي، أظهر عيوبه و عدم فعاليته، فتطلب الأمر من السلطات القيام بعدة إصلاحات إقتصادية، إذ يمكن إرجاع هذا الإختلال إلى مجموعة من الأسباب أهمها (1):

3-1- الأسباب الداخلية:

- الإعتماد على الصناعات المصنعة منذ السبعينات كأحد أشكال النموذج التنموي في ظل النظام الإشتراكي، فتم إختيار سياسة تركز على الصناعة و تهمل الفلاحة، مما أدى إلى تطور مختل في الإقتصاد، فتراجع قطاع الفلاحة أمام تزايد النمو المتزايد للسكان.
- إنتهاج سياسة التخطيط و إهمال قواعد التسيير الإقتصادي، و الفصل بين القطاع العام و القطاع الخاص، إذ تم تفضيل القطاع العام و إهمال القطاع الخاص.
- غياب نموذج التنمية في مرحلة الثمانينات، و ذلك رغم محاكاة النمط الرأسمالي في بعض مبادئه، فتوقفت عجلة التنمية بإنخفاض الإستثمارات بسبب إنخفاض حاد في موارد الدولة، و التي كانت تعتمد بشكل كبير على المحروقات، نتيجة تراجع أسعار النفط و تقلص سوق المديونية الخارجية.
- إرتفاع حجم الواردات من السلع و الخدمات الضرورية كالمواد الغذائية و الترفيهية كإستيراد السيارات السياحية و التجهيزات المنزلية في إطار سياسة " من أجل حياة أفضل " أدى هذا إلى إنخفاض أسعار المحروقات. و عليه عجز ميزان المدفوعات، و إرتفاع حجم المديونية الخارجية، و نسبة خدمة الدين الخارجي.
- سياسة التمويل التي إعتمدها الجزائر في تمويل الإستثمارات المخططة وفقا لنمط التسيير المركزي على القطاع المصرفي، حيث لم تكن وظيفة هذا الأخير سوى خدمة الخزينة. و كانت الحكومة تقوم بطلب تسبيقات و إعتمادات من البنك المركزي دون قيد أو شرط، و ذلك لمعالجة العجز المستمر في الخزينة العمومية. فأدى ذلك إلى الخلل بين الكتلة النقدية و النمو الإقتصادي.

(1): بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 179.

3-2- الأسباب الخارجية:

- أزمة البترول: إرتباط تمويل الإقتصاد الجزائري بعوائد صادرات المحروقات بنسبة تفوق 95%، أدى إلى إنهيار مداخل الصادرات سنة 1986 بسبب أزمة البترول. حيث عرف سوق النفط تراجعا خطيرا في الأسعار فمن 27 دولار للبرميل الواحد سنة 1985، إنخفض إلى أقل من 14 دولار في 1986، و نتيجة لذلك إنخفضت الصادرات، هذا ما أثر بشكل كبير على توازن ميزان المدفوعات. كما أن إنخفاض أسعار البترول أدى إلى إنخفاض 50% من إيرادات الميزانية، و عجز الميزانية ب 13.7% من الناتج الداخلي الإجمالي.

- المديونية الخارجية: لجأت السلطات الجزائرية إلى الأسواق المالية الدولية و الأجنبية و التي أقرضت إلى السلطات الجزائرية بحجة التنمية التي إعتدتها الحكومة في المخطط الرباعي الأول (70-73) و المخطط الرباعي الثاني (74-77)، و ذلك أمام نقص الموارد الداخلية، و نموذج التنمية المتبع و الذي كان يقوم على الصناعات المصنعة، فتطلب ذلك إستعمال أموال ضخمة كان مصدرها الإستدانة الخارجية. فلجأت الجزائر إلى هذا المصدر من التمويل خاصة أمام تدني مستويات الفائدة و التي طبقتها المؤسسات المالية الدولية في ذلك الوقت. و بهذه الطريقة وقعت الجزائر كباقي الدول النامية في مصيدة المديونية الخارجية.

المبحث الثالث: الخدمات المصرفية في المصارف الجزائرية**المطلب الأول: تسويق الخدمات المصرفية في المصارف الجزائرية**

1- مفهوم التسويق المصرفي: أخذت المصارف تنظر إلى التسويق المصرفي على أنه تخطيط مستقبلي، فمن خلاله يدرس البنك أعماله في الوقت الحاضر و المستقبل ليتمكن من تحديد إمكاناته الحقيقية و تحديد حاجات زبائنه الحاليين و المتوقعين على حد سواء.

التسويق المصرفي إذن، هو ذلك الجزء من النشاط الإداري للبنك الذي يتكفل بتوجيه تدفق الخدمات و المنتجات المصرفية لتلبية رغبات عملاءه بما يحقق ربحية البنك و توسعه و استمراره⁽¹⁾.

كما يعرف بأنه مجموعة من الأنشطة المتكاملة التي تجري من أجل دراسة سوق الخدمة المصرفية و بخاصة عملاء المصرف الحاليين و المرتقبين للتعرف على رغباتهم المتميزة و المتطورة و العمل على إشباع هذه الرغبات بأقصى كفاءة ممكنة من خلال تقديم أفضل مزيج من الخدمات المصرفية تحقق مصلحة المصرف و مصلحة المجتمع⁽²⁾.

أما المفهوم الحديث للتسويق فينظر إليه على أنه دراسة إحتياجات الزبائن الحالية، و تلبية هذه الإحتياجات مع الإحتفاظ بربحية مناسبة من خلال نظام إداري شامل و متكامل، لشكل الذي يحقق مصالح المجتمع و المتعاملين⁽³⁾.

2- واقع التسويق المصرفي في الجزائر:

إن الحديث عن واقع التسويق المصرفي يشير بوضوح إلى غياب ثقافة الفكر التسويقي المصرفي في المصارف الجزائرية، و من الملاحظ أن هذا الغياب ليس بسبب الموارد و إنما تكمن المعوقات في طريقة التفكير و الأداء و الثقافة التسييرية... و بالتالي فإن الحلول الأكثر أهمية في حالة المصارف الجزائرية تتمثل في فتح مجال للتحالفات و الشراكات الإستراتيجية مع المصارف العالمية أو الجهوية التي شهدت تطورا يسمح لها بالإحتكاك و استغلال تجاربها و خبراتها حتى يتسنى لها أن تنافس في الأسواق العالمية.

و يعتبر التحالف و إحداث الشراكات الحل الأمثل بين المصارف المتطورة و الأقل تطورا و التي لها أسواق

(1) جمعي عماري: التسويق في المؤسسة المصرفية الجزائرية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية، واقع و تحديات، الشلف، 14-15 ديسمبر 2004، ص31.

(2) محسن أحمد الخضيرى: التسويق المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

(3) عبد الحميد عبد المطلب: البنوك الشاملة، عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص197.

كبيرة كالمسوق الجزائرية، إذ توفر إمكانيات التعاون مزايا متعددة، و تمكن المصارف الجزائرية من إكتساب المفاهيم التسويقية الحديثة و طرق الأداء..

• التحالفات و الشراكات الإستراتيجية في المصارف الجزائرية:

تحتاج المصارف الجزائرية إلى الشراكات و التحالفات الإستراتيجية، و التي تتمثل في نوعين أساسيين:

أ- **التحالفات و الشراكات التجارية:** يسمح هذا النوع من الشراكات و التحالفات للمصارف الجزائرية تدارك التأخر فيما يخص كل من:

- البحث و دراسات الأسواق: مما يسمح بتخفيض تكاليف الأبحاث.

- **ترويج الخدمات المصرفية:** الإشهار باستعمال الإعلانات المشتركة، و هي تسمح باكتساب طرق ترويجية حديثة غير متعارف عليها لحد الآن في السوق المصرفي الجزائري.

- **الحضور المشترك في المحافل التجارية و المعارض الدولية:** تسمح المشاركة في التظاهرات التجارية و المعارض الدولية بتحقيق البعد الإستراتيجي للمصارف الجزائرية، و نجاح هذا النوع من الشراكة يعطي عمليات التعاون في المجال المصرفي الديمومة و التوسع ..

- **توزيع الخدمات المصرفية:** تكون التحالفات و الشراكات التجارية في ما يتعلق بعمليات توزيع الخدمات المصرفية بمحلتين:

- أن يقوم الشريك الذي له معرفة بالسوق بتوزيع الخدمات المصرفية، وذلك وفق عقد توزيع أو وكالة..

- و الطريقة الأخرى هي اشتراك المصرف مع الشريك بالعلامة التجارية و من ثم تكوين شبكة توزيع مشتركة..

ب- **التحالفات و الشراكات التكنولوجية:** عرف التطور التكنولوجي نموا و تعقدا كبيرا في مجال تقنيات

الإتصال و المعلوماتية، و الكثير من المصارف لا تمتلك الوسائل الضرورية للبحث و التطوير للبقاء في وضعيتها التنافسية خاصة بعد فتح مجال الإستثمار الخاص و المنافسة، و من ثم فإن إيجاد شراكات إستراتيجية في مجال التكنولوجية و البحث يعتبر أمرا ضروريا لأجل توفير التكنولوجية المكتملة لعمل المصرف.

كما تتطلب سرعة التجديد التكنولوجي في مجال العمل المصرفي من المصارف الجزائرية أن تتحرك لتكوين تحالفات خاصة بالتكنولوجيات المتطورة لزيادة قوتها و تعزيز مكانتها⁽¹⁾.

يسمح تفتح المصارف الجزائرية على التكنولوجيات الجديدة باستغلال فرص التسيير و التجديد و التمكّن من استعمال مفاهيم و تقنيات التسويق لتتمكن من عرض أحسن الخدمات بأسعار منخفضة و جودة عالية..

(1): جمعي عماري، مرجع سابق، ص48.

المطلب الثاني: تطوير أنظمة الدفع الحديثة في المصارف الجزائرية**1- مفهوم أنظمة الدفع الحديثة:**

نظام الدفع البنكي لبلد ما عموما يحتوي على المؤسسات المالية التي لها دور الوساطة المالية (البنوك)، وكذلك آليات الدفع التي تمثل وسائل الدفع المعروضة من قبل البنوك لزبائنها، و المستعملة في عملية الدفع، و إجراءات الدفع و التحصيل التي تقوم مصالح البنوك. هذه العناصر الأساسية تكون مدعمة بنظام معلوماتي و اتصالي بين المؤسسات الوسيطة بين الأعوان الإقتصاديين.

هذا المفهوم واسع و شامل لنظام الدفع، يبقى نجاحه مرتبطا بفعالية عناصره، فإذا حدث ضعف أو خلل في أحد مكوناته ينعكس ذلك سلبا على فعالية نظام الدفع، و من جهة أخرى فإن عناصر نظام الدفع خاضعة إلى تطوير و تحديث من وقت لآخر، فإن لم تسير التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم سينعكس ذلك سلبا على نظام الدفع و يصبح عاجزا عن تقديم خدمات ذات رفاهية مقبولة من طرف زبائن البنك⁽¹⁾.

كما عرفت وسائل الدفع الإلكتروني تطورا متسارعا مرتبطا بصفة عامة بتطور عمليات التجارة الإلكترونية على الصعيد العالمي، مما ساهم بقوة في تقدم الصناعة المصرفية، و تتمثل أهم هذه الوسائل في:

1-1- البطاقات البنكية: بطاقة بلاستيكية صغيرة، بموجبها يمكن لحاملها الوفاء بقيمة مشترياته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة قد تتعرض لأخطار السرقة أو التلف⁽²⁾.

و تنقسم البطاقات الإلكترونية إلى:

بطاقات الدفع: تصدرها البنوك أو شركات التمويل الدولية بناء على وجود أرصدة فعلية للعميل في

صورة حسابات جارية تقابل المسحوبات المتوقعة له.

البطاقات الائتمانية: و هي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة و تقدم لأشخاص

لهم حسابات مصرفية مستمرة⁽³⁾، تمكن حاملها من الشراء الفوري لاحتياجاته على أن تتم التسوية لاحقا.

بطاقات الصرف الشهري: تختلف هذه البطاقات عن البطاقات الائتمانية كونها تسدد بالكامل من

العميل للبنك خلال الشهر الذي تم فيه السحب، أي أن مدة إئتمان هذه البطاقة لا تتجاوز الشهر.

تصدر هذه البطاقات البنكية من منظمات عالمية و مؤسسات مالية و تجارية، منها:

(1): بيج عبد القادر، إشكالية التحكم في وسائل الدفع الإلكترونية و أثرها على الخدمات المصرفية، - حالة الجزائر (1962-2010)، مجلة

الباحث، العدد 09، 2011، ص24.

(2):

رأفت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، 1999، ص77.

(3): سحنون

محمد، النظام المصرفي بين النقود الورقية و النقود الآلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 04، ماي 2003، ص65.

فيزا Visa International، ماستر كارد Master Card International، أميركن إكسبرس American Express.

1-2- النقود الإلكترونية: هي عبارة عن نقود غير ملموسة، تأخذ شكل وحدات إلكترونية تخزن في جهاز

الكمبيوتر الخاص بالعميل و يسمى بالمحفظة الإلكترونية، و يمكن للعميل من خلال هذا النوع من النقود القيام بمختلف العمليات من بيع و شراء و تحويل...

1-3- الشيكات الإلكترونية: تعتمد فكرة الشيك الإلكتروني على وجود وسيط لإتمام عملية التخليص (غالبا ما يكون البنك)، الذي يشترك لديه كل من البائع و المشتري من خلال فتح حساب جاري خاص بكل منهما، مع تحديد التوقيع الإلكتروني⁽¹⁾ و تسجيله في قاعدة البيانات لدى البنك الإلكتروني.

1-4- البطاقات الذكية: هي بطاقات بلاستيكية تحوي معالج دقيق يسمح بتخزين أكبر قدر ممكن من المعلومات عبر طريق البرمجة الأمنية، و تحمل هذه البطاقة معلومات حول حاملها و البنك مصدرها إضافة إلى طريقة صرفها و تاريخ نهاية حياة العميل المصرفية⁽²⁾.

و تجري المعاملات المصرفية إلكترونيا في شكل آلات الصرف الأوتوماتيكية⁽³⁾، و المعاملات الهاتفية، و انتقلت هذه العمليات إلى شبكة الإنترنت، كقناة جديدة لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق مزايا لكل من العملاء و البنوك و إمكانية الحصول عليها بطريقة سريعة و مريحة، هذا بالإضافة إلى أن البنوك يمكنها أن تقدم الخدمات بطريقة أكثر كفاءة، و بتكلفة أقل بدرجة كبيرة.

و نظرا لأهمية الصناعة البنكية فلقد سعت البنوك الجزائرية إلى مواكبة تطوراتها بنقل العديد من التقنيات البنكية، حيث خصصت مبالغ كبيرة لتعميم إستعمال البطاقات البنكية في الجزائر، إذ أبرمت عدة إتفاقيات نذكر منها إتفاقية المساعدة التقنية بين شركة SATIM^(*) و الشركة الفرنسية IDS^(**) لتركيب عدد كبير من الموزعات الآلية^(***) و نهائي نقطة البيع الإلكترونية^(****) لدى التجار عبر التراب الوطني.

(1): رحيم حسين، هواري معراج، الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، ملتقى المنظومة المصرفية و التحولات الإقتصادية، - واقع و تحديات-، جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004، ص322.

(2): رأفت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص54.

(1): مدحت صادق، أدوات و تقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة 2001، ص 297.

(*) : SATIM: société d'automatisation et de la transaction interbancaire et de monétique

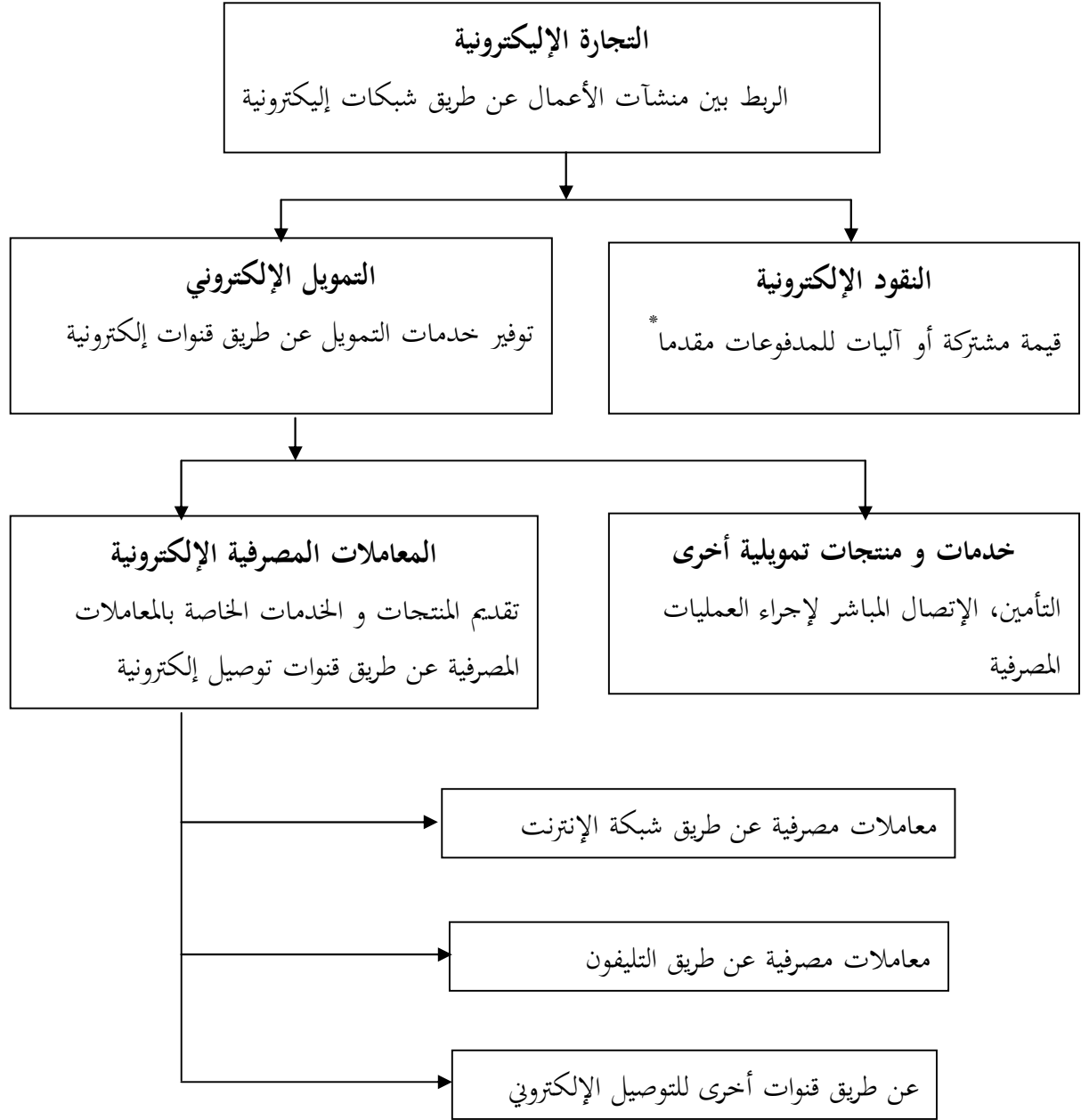
(**) : Ingenico Data System

(***) : آلات أوتوماتيكية تستخدم عن طريق البطاقات البنكية تسمح للزبون بسحب مبلغ مالي دون اللجوء إلى البنك.

(****) : يمكن لموظف نقطة البيع تمرير بطاقة الزبون الإئتمانية على القارئ الإلكتروني الخاص بها و الوصول مباشرة للحاسوب المركزي للبنك المعني، الذي يقوم بدوره بالتأكد من كفاية الرصيد و خصم القيمة من الرصيد الخاص بالزبون المعني.

و يوضح الشكل التالي المعاملات المصرفية الإلكترونية:

الشكل رقم (13) : المعاملات المصرفية الإلكترونية



المصدر: صالح نصولي، اندريا شايختر، تحديات المعاملات المصرفية الإلكترونية، مجلة التمويل و التنمية، سبتمبر 2002، ص48.

(*) : الإختلاف بين النقود الإلكترونية و المعاملات المصرفية الإلكترونية هو أنه في حالة النقود الإلكترونية لا يتم الإحتفاظ بالأرصدة في حسابات مالية لدى البنوك.

2- مزايا الصيرفة الإلكترونية:

هناك عدة مزايا للصيرفة الإلكترونية، أهمها⁽¹⁾:

مزايا الصيرفة الإلكترونية للعملاء: إن مزاياها و فوائدها كثيرة و عديدة للعملاء نذكر أهمها: منح للعملاء قدرة أكبر لاختيار الخدمة المصرفية الأكثر ملاءمة لهم و هذه الميزة التي توفرها الإنترنت تعتبر نقلة نوعية في علاقة البنوك مع عملائها أي إذا كانت الخدمة المطلوبة غير متوفرة لدى البنك المختار أو أن سعرها غير تنافسي فإن العميل سيتحول بسهولة إلى بنك آخر له موقع على الإنترنت، و تقديم الخدمات المصرفية طوال أيام الأسبوع بما فيها العطل و الأعياد، و دعم الإلتزام بمواعيد عمل البنك الرسمية، تمكين العميل من الإطلاع على الحساب إضافة إلى معرفة أسعار الفائدة، أسعار الصرف، مواعيد استحقاق أقساط القروض، سهولة إجراء التحويلات المالية من حساب لآخر.

مزايا الصيرفة الإلكترونية للبنوك: و تعتبر البنوك الأكثر إستفادة من مزايا البنوك الإلكترونية و من أهمها: إمكانية البنوك بواسطة التكنولوجيا الإستفادة من البيانات المتوفرة لديها عن عملائها و تحليلها إلى معلومات كاملة عنهم باستخدام برامج الكمبيوتر الخاصة بقواعد البيانات؛ زيادة المنافسة بين البنوك و يسمح لها بالتغلغل إلى أسواق جديدة و من ثم إلى زيادة انتشارها الجغرافي؛ إيجاد الولاء المصرفي للعملاء الحاليين للحفاظ عليهم من جهة، و جذب عملاء مرتقبين من جهة أخرى؛ تقليص التكاليف الإجرائية كاستخدام الأوراق، الوقت و الجهد في البنوك لأنها معاملات العملاء الأمر الذي يساعد على خفض التكلفة التي تقوي الميزة الإستراتيجية التي تعتبر متغيرا مهما في التمييز التنافسي؛ الميزات التنافسية التي يحاول كل بنك ناجح التميز بها في خدماته فاتصال الزبون ببنكه عبر الإنترنت يزيد جودته و سرعته مع الجودة الشاملة التي تزيد من قوته التنافسية.

مزايا الصيرفة الإلكترونية للإقتصاد الوطني: و من مزايا الصيرفة على الإقتصاد الوطني العديدة، أهمها: زيادة الدخل المالي للبنوك الوطنية و من ثم مساهمتها في إجمالي الدخل الوطني، حيث يمكن تحديد رسوم رمزية على مستخدمي الإنترنت في التعامل المصرفي معها تساعد هذه الرسوم في تطوير الخدمة المصرفية عبر الإنترنت، هذه الرسوم سوف تعيد دورتها في إقتصاد البلد و تعيينه من خلال استثمار البنوك في الشركات المحلية التي تطور خدماتها في هذا المجال؛ إن المعدلات المصرفية عبر الإنترنت يزيد من الكفاءة الإنتاجية للبنوك، و التي بدورها تساعد على تحسين الأداء الإقتصادي بشكل عام.

(1) معطي الله خير الدين، بوقوم محمد، المعلوماتية والجهاز البنكي، حتمية تطوير الخدمات المصرفية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، واقع و تحديات، جامعة الشلف، 2004، ص 197-198.

3- آليات أجهزة الدفع: إن عامل التكنولوجيا أصبح سلاحا أساسيا في المنافسة العالمية ولتعزيز القدرة التنافسية بادرت السلطات المالية منذ سنة 1997 إلى تأسيس شركة النقد الآلي وشرعت في إدخال آلات السحب الآلي، والآليات التكنولوجية التي أدخلتها الجزائر على المؤسسات المصرفية هي⁽¹⁾:

3-1- الأجهزة الإلكترونية:

• **الموزع الآلي للأوراق النقدية:** الموزع الآلي هو آلة أوتوماتيكية تسمح للزبون صاحب البطاقة الإلكترونية سحب مبلغ محدد من المال دون اللجوء إلى الوكالة البنكية بحيث يمكن سحب هذا المبلغ من أي جهاز موجود على مستوى القطر الوطني، فهو موجود في المؤسسات المصرفية، الشوارع، المحطات و أماكن أخرى و يعمل دون انقطاع، و هو جهاز موصول بوحدة مراقبة إلكترونية تقرأ الإشارات المغناطيسية للبطاقة. إن هذه التقنية تم اعتمادها في الجزائر في 1997، و أغلب البنوك تملك أجهزة التوزيع الآلي للأوراق النقدية.

الجدول رقم (10): الموزع الآلي للأوراق النقدية

النتائج	التقنية	المبادئ العامة	الموزع الآلي للأوراق
تخفيض نشاط السحب في الفروع	جهاز موصول بوحدة مراقبة إلكترونية تقرأ المدارات المغناطيسية للبطاقة هذه الأخيرة تسجل عليها المبالغ المالية الممكن سحبها أسبوعيا	يسمح بالسحب لكل حائز على بطاقة السحب، يوجد في البنوك الشوارع، المحطات، الأماكن أخرى يعمل دون انقطاع	

المصدر: نعمون وهاب، النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية و إستراتيجية البنوك، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، واقع و تحديات، جامعة الشلف، 2004، ص 273.

• **الشباك الأوتوماتيكي للأوراق:** يقوم الشباك الأوتوماتيكي للأوراق بتقديم خدمات أكثر تنوعا مقارنة مع الموزع الآلي للأوراق و هذا دائما باستعمال البطاقات الإلكترونية، فبالإضافة إلى مهمة سحب الأموال يسمح هذا الشباك بالقيام بالعديد من العمليات (حوالي 15 عملية في البنوك الفرنسية و 75 عملية في البنوك الأمريكية)

(1): مولاوي خثير، بن لدغم فتحي، المؤسسة المصرفية و التحولات الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، تحديات و رهانات، جامعة ابن خلدون تيارت، 2005.

هذه العمليات تشمل على سبيل المثال: قبول الودائع؛ طلب صك؛ و عمليات التحويل من حساب إلى حساب. فالشباك الأوتوماتيكي يسمح برمز سري لكل حائز على البطاقة الإلكترونية القيام بالعديد من العمليات كعمليات السحب، معرفة الرصيد، طلب شيكات، القيام بتحويلات... الخ و هو جهاز يعمل دون انقطاع.

الجدول رقم (11): الشباك الأوتوماتيكي للأوراق النقدية

النتائج	التقنية	المبادئ العامة	
يستعمل من طرف الزبائن - في أوقات غلق البنوك - الزبون المستعجل	جهاز موصول بالكمبيوتر الرئيسي للبنك يقرأ المدارات المغناطيسية للبطاقة التي تسمح بمعرفة الزبون بفضل رمز سري	يحول لكل حائز على البطاقة القيام بالعديد من العمليات منها السحب، معرفة الرصيد، القيام بتحويلات، طلب شيكات الخ	الشباك الأوتوماتيكي للأوراق

المصدر: نعمون وهاب، مرجع سبق ذكره، ص 274.

- **نهائي نقطة البيع الإلكتروني:** إذا كان الزبون يحمل بطاقة ائتمان فيمكنه التاجر مستعمل نهائي نقطة البيع الإلكتروني و الحائز عليه أن يمرر هذه البطاقة على القارئ الإلكتروني الموصول مع الحاسوب المركزي للمؤسسة المصرفية المعنية و الذي بدوره يقوم بالتأكد من كفاية الرصيد و خصم المبلغ موضوع العملية و هذا بعد أن يدخل التاجر رقما سريا خاص به و الذي يعرف برقم التعرف الشخصي السري، فيقوم الحاسوب المركزي بعد ذلك بإضافة القيمة لرصيد حساب التاجر.

الجدول رقم (12): نهائي نقطة البيع الإلكتروني

النتائج	التقنية	المبادئ العامة	نهائي نقطة البيع الإلكتروني
يحل مشاكل نقل الأموال ويوفر الأمن	فروع موصولة بشبكة تجمع بنوك	يوضع في المغارات والمحلات حيث يسمح للعميل بتسوية عملياته التجارية بالبطاقات أثناء التسديد	

المصدر: نعمون وهاب، مرجع سبق ذكره، ص: 275.

3-2- قنوات الإتصال و خدمات الصيرفة الإلكترونية:

يقدر العاملون في القطاع المصرفي أن تكلفة تقديم الخدمة من خلال القنوات التقليدية يكلف ما لا يقل عن ستة أضعاف تقديمها من خلال القنوات الإلكترونية الحديثة، و بالتالي فإن أهداف العمل المصرفي لتقليل التكلفة و تقديم الخدمات للعملاء بكفاءة أعلى.

3-3- الصرافات الآلية:

بدأ تقديم الخدمات المصرفية للعملاء عبر ماكينات الصرف الآلي في السبعينات من القرن الماضي، و لم تجد الإقبال الكبير من العملاء، و هذا راجع للمخاوف التي لها تأثير قوي عليهم، و عمل المصرف بصفة عامة أن يظل في المتوسط حوالي 30% من العملاء لا يحملوا بطاقات للصرف الآلي عبر الصرافات الآلية.

3-4- الصيرفة عبر الهاتف:

تعتمد هذه الخدمة كذلك على وجود شبكة تربط فروع البنك الواحد ككل و تمكن الموظف المنوط به تقديم الخدمة الهاتفية من الوصول لبيانات العميل مباشرة من أي فرع البنك. يقوم العميل بالإتصال برقم موحد للحصول على خدمة محددة من مصرفه، و يستطيع الموظف الذي يقوم بالرد على العميل من الوصول إلى بياناته، و يبدأ بتوجيه أسئلة محددة للتأكد من هويته كالسؤال على آخر معاملة قام بها أو حجم المبلغ الذي قام بإيداعه... الخ.

3-5- الصيرفة عبر شبكة الإنترنت:

بدأت إدارة المصارف تدريجيا في تبني تقديم خدمات مصرفية من خلال شبكة الإنترنت لقللة تكلفتها و ساعد هذا التدرج في تقبل العملاء لهذه الخدمة و التأقلم معها و التدريب عليها. و نمت في الدول المتقدمة بسرعة كبيرة حيث أنها تضاعفت، و أصبح العائد من تلك الخدمات يمثل 13% من دخل المصارف.

3-6- الصيرفة عبر الهاتف الجوال:

إن الاتجاه العام في العالم الآن هو نحو انتشار استخدام الهاتف الجوال، و يتبع هذا الاتجاه تطوير استخداماته لأغراض متعددة، و تشبه هذه الخدمات التي تقدم عبر الهاتف، و لكنها تمتاز عنها بأنها يمكن أن تكون عبر بيانات و نص مكتوب، فيمكن الإستعلام من المصرف عن رصيد أو معرفة الوضع لتسوية الشيك.

3-7- الصيرفة عبر التلفزيون:

ظل التلفزيون من أكثر الوسائل الناجحة للإعلام الجماهيري، كما بدأ يحتل موقعه في الدول المتقدمة و بدأت العديد من الشركات في التحول لتقديم هذه الخدمة بالمشاركة مع مؤسسات

مالية لتوصيل الخدمة للمشاركين و أصبح جاذبا حيث أن السعة التي يتيحها التلفزيون لنقل المعلومة عبر الصورة تفوق تلك التي يمكن نقلها عبر تراسل البيانات التقليدي..

4- ظاهرة البنوك الإلكترونية:

ظهرت البنوك الإلكترونية عام 1995، و هي متخصصة في الإستثمار، و نقل الأموال عبر الإنترنت (التجارة الإلكترونية)، تتميز بسرعة المعاملات المالية (مثل التسوق الإلكتروني)، زيادة كفاءة الخدمات المصرفية و خدمات البطاقات و ذلك بأقل التكاليف، و بأقل وقت ممكن. و الجدول التالي يبين فرق التكلفة بين البنوك التقليدية و البنوك الإلكترونية:

الجدول (13): فرق التكلفة بين القنوات التقليدية و الإلكترونية

المعاملات البنكية	
1,08	البنوك التقليدية
0,13	البنوك الإلكترونية
% 89	نسبة التوفير

المصدر: تبول الطيب، سياسات التجارة الإلكترونية و المسائل القانونية، مقال منشور على الإنترنت على الموقع: www.ityarabic.org/e-buiseness، تاريخ الزيارة: 2010/01/22.

4-1- أهداف البنوك الإلكترونية: كما تسعى البنوك الإلكترونية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ❖ تحديد أسلوب تقديم الخدمات لكل مجموعة من العملاء؛
- ❖ تحديد قنوات الاتصال والوسطاء إذا كان ضروريا لكل خدمة؛
- ❖ تحديد الخدمات النمطية والخدمات حسب الطلب لكل شريحة من المتعاملين؛
- ❖ تحديد أنواع قنوات التوصيل البديلة للخدمة ولكل نوع من المتعاملين؛
- ❖ تحديد كيفية الترويج للخدمات المصرفية الجديدة الإلكترونية على الإنترنت.

الجدول رقم (14): التطور في شكل البنك الإلكتروني

التطبيقات المصرفية	أساليب تشغيل البيانات	التحديث في تكنولوجيا المعلومات
<ul style="list-style-type: none"> - آلات التحول الأوتوماتيكي للأموال - أدوات الائتمان الدائنة والمدينة - الصيرفة التلفونية - السحب الفوري النقدي 	<ul style="list-style-type: none"> - التشغيل الفوري 	<ul style="list-style-type: none"> الجيل الثاني في السبعينات و الثمانينات
<ul style="list-style-type: none"> - التعاون في العمليات الحسابية - نظم معلومات المتعاملين - العمليات المصرفية من المنزل - مركزية العمليات المصرفية الخلفية - إدارة محافظ الاستثمار فوراً - تقليص دور السماسرة 	<ul style="list-style-type: none"> - تخصيص كمبيوتر خادم للعملاء - تسهيل التعامل عن طريق الإنترنت - تخصيص مواقع للبنوك على الإنترنت 	<ul style="list-style-type: none"> الجيل الثالث في التسعينات في 2002

المصدر: فريد راغب النجار، الإستثمار بالنظم الإلكترونية و الإقتصاد الرقمي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2004، ص 276.

4-2- الخدمات المعروضة من طرف البنوك الإلكترونية:

إن الخدمات البنكية المعروضة عبر الإنترنت تزداد تنوعاً و تشمل كافة الخدمات المقدمة عبر الوسائل التقليدية، و من أهم الخدمات الأساسية الإطلاع على الحسابات، دفع الفواتير للعملاء، طلب كشف حساب لطلب الحصول على تسهيلات إئتمانية، التحولات النقدية و من الممكن أن يقوم البنك بتقديم توصيل الإنترنت لعملائه، و كما تمثل القروض أهم الخدمات المعروضة من طرف البنوك الإلكترونية، و يلخص الجدول التالي أهم العمليات المصرفية التي يقوم بها البنك الإلكتروني:

الجدول رقم 15 : الخدمات المصرفية المقدمة عبر الإنترنت

الوظائف	نوع العمليات
<ul style="list-style-type: none"> - الاطلاع على الحسابات (حساب جاري بريدي، بنكي...) في أي وقت و مكان - متابعة الحسابات عن بعد وإمكانية البحث عن القيام بالعمليات على حسب المعايير - الحصول على معلومات متعلقة بالدخل الوطني الخام - طلب دفاتر شيكات، طلب تغيير نوع الحسابات أو الشيكات - طلبات الحصول على البطاقات الائتمانية - تحويلات نقدية من حساب إلى حساب داخل البنك - دفع قيمة الفواتير مباشرة عبر الإنترنت - طلب الاستشارات - طلبات تغيير كلمات السر الشخصية - تأكيد استقبال أوامر الدفع المبعوثة 	العمليات الجارية
<ul style="list-style-type: none"> - التعرف على قيمة الأوراق المالية وكذلك دفتر الأوامر - التعرف على قيمة محفظة الأوراق المالية - بيع وشراء الأوراق المالية - الدخول إلى البورصات الدولية - فتح محفظة أوراق مالية مباشرة عبر الإنترنت 	عمليات البورصة
<ul style="list-style-type: none"> - القروض الإستهلاكية = القروض العقارية - القروض الشخصية من أجل مشاريع استثمارية و خلق مؤسسات مصغرة. - قروض دائمة. - دراسة خاصة بالتمويل. - الانضمام للشركات التأمين الخاصة بالسيارات. - الانضمام لشركة التأمين الخاصة بالسكن و تعويضات البطالة. 	عمليات القروض و التأمين

5- مشاكل متعلقة بتطبيق خصائص البنوك الإلكترونية في الجزائر:

يعرف النظام البنكي الجزائري تأخرا فيما يتعلق بالتكنولوجيا الجديدة للمعلومات و تتمثل أسباب ذلك فيما يلي:

- ❖ إنعدام الثقة للزبائن اتجاه النظام الحديث للإعلام الآلي و الاتصال؛
- ❖ قلة الموارد المالية لاقتناء التجهيزات، وكذا استعمال مستخدمين وإطارات متخصصة في هذا الميدان؛
- ❖ عدم الوعي الكافي للجزائريين بمنافع النظام البنكي الإلكتروني؛
- ❖ هذا النظام الحديث جدا في العالم العصري يتطلب خبراء في ميدان الإعلام الآلي والاتصال، وهذا الشيء تفتقر إليه بلادنا، أو بالأحرى لا يستغلون في بلادنا؛
- ❖ نظام الأمن المعلوماتي غير فعال في بلادنا، أو بمعنى الوسائل والتقنيات التأمينية ضعيفة تستلزم التحكم الفعال فيها.
- ❖ محدودية المعرفة لنشاط البنك الإلكتروني: البنك الإلكتروني هو بنك عصرنا، في الواقع فهو يقدم فوائد ومزايا هائلة للمستهلك وهذا بغرض عمليات مبسطة وبأقل تكلفة، وأن تطبيق البنوك الإلكترونية في الجزائر يبقى صعب الوصول إليه، في الواقع هذه الخدمة الجديدة من البنك يتطلب وسائل مهمة جدا، خصوصا فيما يتعلق بالجانب البشري والمالي، أي الوسائل صعبة الوصول إليها في بلادنا.
- و تعمل الجزائر على إيجاد حلول و سبل لتطبيق البنوك الإلكترونية وذلك من أجل تبني نظام بنكي متطور في بلادنا و أهم الإجراءات هي:
- تحسيس المستهلك الجزائري بميزات البنك الإلكتروني، من خلال أيام دراسية في هذا المجال؛
- العمل على تطوير و تدعيم النظام البنكي الجزائري فيما يتعلق خصوصا بتحويل رؤوس الأموال الافتراضي، و ضد كل تجاوز محتمل لأنه في الواقع القطاع البنكي هو قطاع حساس خصوصا إذا تعلق الأمر بنقود الدولة أو التوفير؛
- العمل على خلق شبكات الإنترنت بين البنوك لتسهيل تسيير التحويل؛
- العمل على تأمين كل من الخدمات و التحويلات الإلكترونية ضد أعمال القرصنة؛
- تحسين فعالية التجهيزات ضد أي عجز طارئ.

6- حتمية تطوير أنظمة الدفع الحديثة في المصارف الجزائرية:

أصبح تطوير أنظمة الدفع الإلكترونية ضرورة حتمية على أصحاب القرار تفرضها الدرجة العالية التي وصلت إليها سرعة وفعالية مستوى أداء الخدمات عالميا، و لأجل ذلك يفترض إتخاذ مجموعة من الإجراءات نذكر منها:

- الإستثمار في ميدان الإتصال الذي يعتبر الأداة الوحيدة في عملية تمرير المعلومات المالية بين البنوك.
 - الإسراع في حوصصة البنوك العمومية.
 - خلق توازن جهوي بين مناطق القطر الجزائري في توزيع شبكة البنوك التجارية، التي لها دور الوساطة المالية.
 - تدعيم البنوك التجارية بتكنولوجيات الإعلام الآلي الحديثة.
 - تشريع قوانين صارمة تحد من التلاعب بوسائل الدفع الكتابية مثل الشيك.
 - توعية الجمهور في اختيار وسائل الدفع المناسبة في تعاملاتهم و خاصة وسائل الدفع الكتابية.
 - ترك للجمهور حرية الإختيار لوسائل الدفع المناسبة، من دون إرغامه على استعمال وسيلة من وسائل الدفع.
 - تنسيق العمل بين البنوك و شركات البطاقات الإئتمانية.
 - التكوين و التدريب المستمر للقوى العاملة و التجديد في التجهيزات و المنتوجات.
- و سوف يتيح تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية للجهاز المصرفي الجزائري الدخول للعصرنة من أبوابها الواسعة فهي تمنح عدة امتيازات يمكن إجمالاً حصرها فيما يلي:
- .خال الخدمات المصرفية الإلكترونية يؤدي إلى تخفيض النفقات التي تتحملها في أداء خدماتها و يوفر تكلفة إنشاء فروع جديدة للمصارف في المناطق البعيدة، مثلا إنشاء مصرف عبر شبكة الإنترنت لا يمكن مقارنته بإنشاء مصرف تقليدي بتكلفة ما يحتاج إليه من مباني و أجهزة و عمال و مستندات و صيانة ...
 - تطوير الخدمة المصرفية الإلكترونية يؤدي إلى اختصار المسافة الكبيرة و ربح الوقت نظرا لسرعة الأداء.

- تعزيز الشفافية من خلال استعمال شبكة الإنترنت، و لك من خلال التعريف بهذه المصارف و الترويج لخدماتها و تحسين الإعلام، و تطوير المؤشرات المالية لوضعها تحت تصرف الباحثين و الدارسين و سائر الأطراف الأخرى المعنية بالأمر.
- تساهم ثورة الإتصال و المعلومات في الشؤون العامة، ففي البلدان المتقدمة تقوم كل أسرة و كل مؤسسة تجارية بالإتصال عن طريق شبكة الإنترنت لأغراض التسويق أو لتنفيذ بعض العمليات المصرفية، و بالتالي يمكن تحسين و تسهيل معيشة الأفراد و المؤسسات.
- تفعيل دور بورصة القيم المنقولة بالجزائر من خلال إقامة سوق مالية إلكترونية، و إقامة أنظمة دفع إلكترونية تساهم في تطور أدائها و ترقيتها.
- تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية بالجزائر سيؤدي إلى إحداث منافسة في المجال المصرفي و المالي، و بالتالي إستعداد المصارف الجزائرية لمواكبة المصارف العالمية، في ظل الإنضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، و بداية تطبيق إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية.
- المساهمة في جلب الإستثمارات الأجنبية من خلال توفير خدمات مصرفية متطورة على مدار الساعة.

إن إدخال الخدمات المصرفية الإلكترونية في ظل اعتمادها في الجزائر و مع كثرة ما تحمله من المزايا و الإيجابيات إلا أنها لا تخلو من المخاطر، منها مثلاً مخاطر القرصنة، تكلفة الصيانة، و البنية التحتية، أمن و سرية التعاملات المصرفية..

و مع ذلك فإنه يجب توافر إستراتيجية حقيقية و أهداف مسطرة، و كذا تكوين و توظيف العنصر البشري المؤهل لاستغلال تكنولوجيا الإنترنت لصالح المؤسسة، و توظيفها في تحسين و زيادة قدراتها التنافسية و اقتحام الأسواق العالمية، و كذا إستغلال وفرة المعلومات و تنوعها عن أسعار المنتوجات و الخدمات و طلبات السوق، و التعرف على ما يقدمه المنافسون مما يكسبها ميزة تنافسية في حالة استعمال هذه المعلومات في تطوير أدائها.

• خاتمة الفصل الثالث:

مر الجهاز المصرفي الجزائري منذ نشأته بعدة إصلاحات أفرزتها البيئة الداخلية المليئة بالتعقيد و الخارجية المعروفة بالسرعة و التغيير. فبعد إن كان الهدف من إصلاحات السبعينات بناء نظام تمويل وطني جزائري يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية، جاءت الإصلاحات النقدية و المصرفية لعام 1986 لتعالج مشاكل أخرى منها إستقلالية المصارف و البنك و تفتح التوجه نحو اقتصاد السوق ثم جاء قانون النقد و القرض 10/90 الذي حدد بنية الجهاز المصرفي الجزائري لجعله نظام يتلاءم مع اقتصاد السوق، و ذلك بإدخال المصارف الخاصة الوطنية و الأجنبية إلى السوق المصرفية.

و ما يميز هذه الإصلاحات أنها لم تمس مباشرة مستوى أداء الخدمة المصرفية في المصارف، فبقيت الخدمة دون المستوى، و أصبح الشيك لا يفضل في التعاملات التجارية رغم كل الجهود المبذولة. و ما يمكن قوله أيضا هو بعد المصارف الجزائرية عن المعايير المصرفية الدولية لعدة أسباب و منها على الخصوص عدم استعمال تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات في أداء الخدمة المصرفية التي توفر الوقت و الجهد و المال. و عليه يحتاج الجهاز المصرفي إلى إستراتيجية لمواجهة عمليات الإنفتاح الإقتصادي و العولمة من خلال تعظيم الآثار الإيجابية للعولمة إلى أقصى درجة ممكنة و تقليل الآثار السلبية لها إلى أدنى درجة ممكنة و العمل على زيادة القدرة التنافسية بتفعيل عمليات الإندماج، تقوية شبكة المعلومات المصرفية و كذا تنمية مهارات العاملين بالبنوك..

الفصل الرابع

• مقدمة:

تشير الكثير من التغيرات و التطورات و الدراسات و الظواهر و الإنعكاسات الخاصة بالعملة أن لها تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي في أي دولة من دول العالم، و منها الجهاز المصرفي الجزائري، مع العلم بأن الآثار الإقتصادية للعملة على الجهاز المصرفي قد تكون إيجابية و قد تكون سلبية؛ و تصبح المهمة الملقة على عاتق القائمين على إدارة الجهاز المصرفي هي تعظيم الإيجابيات و تقليل الآثار السلبية عند أدنى مستوى. و تتمثل بعض تلك الآثار التي سيتم التطرق إليها في إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية و التحول إلى البنوك الشاملة، و تنوع النشاط المصرفي و الإتجاه في التعامل في المشتقات المالية و ضرورة الإلتزام بمقررات لجنة بازل و احتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد إتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية و الإندماج المصرفي و خصوصية البنوك و إضعاف قدرة البنك المركزي على التحكم في السياسة النقدية. كما تشير الدراسة إلى الجهود الإصلاحية لصندوق النقد الدولي من أجل تهيئة المصارف الوطنية لمتطلبات العولمة و المنافسة العالمية، حيث تناولت في هذا الفصل ثلاثة مباحث هي على التوالي:

المبحث الأول: التحديات الراهنة التي تواجه العمل المصرفي الجزائري.

المبحث الثاني: تطور الأداء المصرفي في ظل العولمة.

المبحث الثالث: آثار العولمة الإقتصادية على الجهاز المصرفي الجزائري.

المبحث الأول: التحديات الراهنة التي تواجه العمل المصرفي الجزائريالمطلب الأول: الإتجاهات الحديثة في المجال البنكي

إن التحول الكبير و التنوع الملحوظ في الخدمات المصرفية أو في صناعة البنوك بصفة عامة أصبح بمثابة ضرورة فرضها واقع التطور و النمو السريع في مختلف الأنشطة الاقتصادية في دول العالم المختلفة؛ هذا ما جعل الكثير من الممارسين في صناعة البنوك يرون أن المشكلة الحقيقية التي تواجه رجال البنوك تكمن في كيفية إدارة و مواجهة التغيير و النمو السريع في المجالات الاقتصادية و الإجتماعية بنجاح، بالإضافة إلى التغيير و التطور في سوق الصناعة المصرفية التي أصبحت تتصف بالمنافسة الشديدة و الحادة.

و بخصوص الإتجاهات الحديثة في المجال صناعة الخدمات المصرفية تعطى كآلاتي⁽¹⁾:

1- التنوع في الأنشطة و الخدمات البنكية.

2- التوسع الكبير في استخدام تكنولوجيا الخدمات المصرفية.

3- النمو عن طريق الإندماج.

4- التدويل.

5- التطور التنظيمي و الإداري.

1- **التنوع في الأنشطة و الخدمات البنكية:** لم تعد الخدمات البنكية الآن تقتصر على عمليات الإقراض و الإيداع وما يرتبط بها من أنشطة مصرفية حيث تشير الدلائل العملية إلى تنوع و تعدد الخدمات والأنشطة التي تقوم بها البنوك في الوقت الحالي سواء في الدول المتقدمة أو النامية ، وفي هذا الخصوص يمكن الإشارة إلى الوضع على النحو التالي:

شراء أو إنشاء وإدارة شركات صناعية و تجارية و زراعية و خدمية أو المساهمة فيها.

إنشاء العديد من الفروع للبنك الأم، و التي تقوم بإعطاء الخدمات المصرفية التقليدية. (الإقراض، إيداع حسابات جارية ، تحويلات نقدية).

دخول البنوك في صناعة التأمين من خلال تقديم كافة الخدمات الخاصة بالحسابات الآلية، الاستثمار المشترك، السمسرة، و إصدار عقود التأمين بأنواعها المختلفة.

(1): عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1993، ص347.

تقديم كافة الاستثمارات ودراسات الجدوى الاقتصادية و إدارة المشروعات الجديدة في مجالات الصناعة و التجارة و الزراعة..

البنوك الآن تمنح خدمات مصرفية للأفراد مثل تنظيم و تخطيط الضرائب الشخصية و ميزانيات الإنفاق، دفع الإيجارات، منح بطاقات الائتمان أو الضمان، و بطاقات الشيكات وكذلك شراء و التأمين على مختلف الوسائل.

تنظيم و إدارة كل ما يتعلق بتقديم و صرف المعاشات و المنافع الاجتماعية التي تحصل عليها الأفراد من الدولة.

منح الأفراد بطاقات صرف نقدية من الوحدات الآلية التابعة لفروع البنك في كل مكان حتى يستطيع الفرد الحصول على أي مبلغ من دون التقييد بمواعيد العمل الرسمي في البنوك، و تمنح لأصحاب الحسابات الجارية و حساب الإيداع.

التعامل في كافة أنواع الأوراق المالية و ما يرتبط بها من أنشطة و تقديم كافة التسهيلات للشركات التجارية التي ترغب في إصدار بطاقة الضمان.

2- التوسع الكبير في استخدام تكنولوجيا الخدمات المصرفية: من أهم مظاهر التقدم في تقديم الخدمات المصرفية هي التوسع الكبير في استخدام الكمبيوتر حيث أدى إلى السرعة في تقديم الخدمات و تقليل الأعباء البيروقراطية⁽¹⁾ ، وقد أدى هذا أيضا إلى مواكبة التزايد الكبير في حجم المعاملات المالية ، كما يمكن للعميل معرفة رصيده و مجموع و تفاصيل مسحوبا ته و تواريخها، و إمكانية حصوله على خدمات في أي فرع من فروع البنك.

كذلك من مظاهر التقدم في تكنولوجيا الخدمات المصرفية هو ظهور البنوك الآلية، و إدخال خدمات الحاسب على الشبابيك، إضافة إلى بطاقات الضمان، و بطاقات الصرف النقدية، و يقوم كذلك البنك بتقديم الإستشارات لكافة الجهات بما في ذلك قيامها ببيع نظم المعلومات الإدارية و البرامج الخاصة بالرقابة على المخزون و حسابات الأجور.

3- النمو عن طريق الاندماج: لتحقيق هدي النمو و التوسع، تلجأ بعض البنوك الكبيرة خاصة في الدول المتقدمة إلى الاندماج مع بعضها البعض لتكوين مجموعات بنكية تقدم سلسلة من الخدمات المصرفية المتكاملة و تحقيق التغطية الشاملة للبلد المعين ، و هذا بالإضافة إلى غزو أسواق الخدمات المصرفية في خارج الدولة.

(1): عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص347.

4- التدويل: تتجه البنوك في الوقت الحالي إلى تدويل أنشطتها أي غزو أو الدخول في أسواق الخدمات المصرفية خارج حدود البلد الأم⁽¹⁾، و كما نجد شركات متعددة الجنسيات نجد أيضا البنوك متعددة القوميات و من المفيد ذكر بعض الأسباب التي أدت إلى التدويل و ذلك على النحو التالي:

تجنب الخطر عن طريق تنويع الأسواق بصفة خاصة خطر المنافسة و تشبع السوق المحلي، و كذلك أي اضطرابات عمالية تؤثر على النشاط الاقتصادي.

إنخفاض التكاليف (تكاليف العمالة، الأرض، و بعض مقومات الإنتاج الأخرى) بالمقارنة بنظيرتها في الدولة الأصلية.

الإستفادة من الحوافز و الإمتيازات التي تقدمها الدول المضيفة.

الرغبة في النمو و التوسع.

و نذكر عدد من الطرق و الإستراتيجيات التي تستطيع البنوك من خلالها غزو أسواق جديدة في الخارج:

- تعيين مراسلين للبنك في الدولة المضيفة للمساهمة بالخبرة و المعلومات.

- إنشاء فروع مملوكة بالكامل للبنك الأم.

- إنشاء البنوك ذات الإستثمار المشترك مع بنك وطني، حيث يساهم كل من المستثمر

الأجنبي و الوطني في رأس المال و الإدارة معا.

5- التطور التنظيمي و الإداري: إن التنوع و التوسع و التقدم التكنولوجي في أداء الأنشطة و تقديم

الخدمات المصرفية يتطلب بالضرورة درجة عالية في البناء التنظيمي و الإداري للبنوك، بالإضافة إلى أساليب إدارة العمليات المصرفية و إنجاز الوظائف الإدارية، و في هذا الخصوص يمكن عرض بعض الإتجاهات الحديثة في مجالات التنظيم و الإدارة في البنوك على النحو التالي:

إختصاصات الإدارة العليا: و يضم مجلس الإدارة، رئيس مجلس الإدارة، مديري التنفيذ، الخبراء. و

بالنسبة لاختصاصات و مهام مجلس الإدارة فهي تتمثل في:

- تحديد مستويات الربح المرتقبة، و وضع سياسات تنويع الخدمات المصرفية.

- وضع الخطط و السياسات الخاصة بالعمالة و إدارة السيولة، و تحديد طرق مواجهة الأخطار.

- وضع خطط الإستثمار، و سياسات تنويع الخدمات المصرفية و سياسات العلاقات العامة.

(1): بخلفة عفراء، تدويل النشاط البنكي، رسالة ماجستير، المركز الجامعي مصطفى إسطمبولي، معسكر، 2006 / 2007 - ص 38.

- نظام و أسلوب الإدارة و التنظيم: و تتلخص الإتجاهات الحديثة في هذا الخصوص فيما يلي:
 - استخدام نظام الإدارة بالأهداف في كل الفروع وكذلك في كل الأقسام و الإدارات الوظيفية.
 - التدريب المستمر لأعضاء الإدارة العليا على الأساليب العلمية في التخطيط و التخطيط الإستراتيجي.
 - المرونة الكبيرة في بناء الهياكل التنظيمية و إدارة العمليات المصرفية لاستيعاب أي تغير في أنشطة و خدمات البنك وكذلك لمواجهة تغيرات السوق⁽¹⁾.
 - تعدد أسس بناء الهيكل التنظيمي حيث تتجه معظم البنوك الآن إلى بناء هياكلها التنظيمية على أكثر من أساس.
 - اهتمام البنوك الحديثة بالعلاقات الإنسانية في العمل بدرجة كبيرة جعلها تنشئ إدارة خاصة تسمى إدارة العلاقات الصناعية.
 - الإهتمام بإنشاء وحدات لخدمة المعلومات و الكمبيوتر و البحوث في جميع المجالات.
 - فصل الإيرادات المحققة من بيع الخدمات غير المصرفية مثل: تقديم الإستشارات، خدمات نظم المعلومات.

(1): عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص362.

المطلب الثاني: الأزمات المالية في ظل العولمة**1- غسيل الأموال:**

تشير العديد من المؤشرات إلى تزايد ظاهرة غسيل الأموال كأحد المخاطر الكبيرة للعولمة و بخاصة العولمة المالية؛ فمع إلغاء الرقابة على الصرف و حرية دخول و خروج الأموال عبر الحدود الوطنية دون معرفة من جانب السلطات و انفتاح السوق المالي المحلي أمام المستثمرين الأجانب فقد إنفتحت قنوات إضافية لغسيل الأموال القذرة.

■ **تعريف غسيل الأموال:** غسيل أو تبييض الأموال هي عمليات متتابة و مستمرة في محاولة متعمدة لإدخال الأموال القذرة الناتجة عن الأنشطة الخفية غير المشروعة التي تمارس من خلال ما يسمى بالإقتصاد الخفي في دورة النشاط الإقتصادي للإقتصاد الرسمي أو الظاهر لإكسابها صفة شرعية⁽¹⁾ عبر الجهاز المصرفي و أجهزة الوساطة المالية الأخرى.

و بموجب ذلك أصدرت السلطات العمومية القانون 05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتهما⁽²⁾. و بمقتضى المادة السابعة تجد البنوك نفسها ملزمة بالتأكد من هوية و عناوين زبائنها قبل فتح أي حساب أو دفتر أو حفظ سندات أو قيم أو إيصالات أو تأجير صندوق أو ربط علاقة عمل أخرى، مع إلزامها بتحديث المعلومات سنويا و عند كل تغيير لها.

كما يقوم البنك المركزي بدورات تفتيشية للمؤسسات، إضافة إلى المشاركة في اتفاقيات دولية تهدف إلى الحد من الأنشطة القذرة التي تهتك الإقتصاد و الأشخاص و هذا بمكافحة الإرهاب و المخدرات و الحد من الأسواق الموازية و فرض المراقبة القانونية على حركات الأموال المحولة للخارج^(*) و محاربة الدوائر الإجرامية و الشبكات التهريبية.

(1): د. عبد الحميد عبد المطلب، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، 2001، ص232.

(2): لعشب علي، الإطار القانوني لمكافحة غسيل الأموال، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007 ص75-76.

(*): الأمر رقم 01/03 الصادر في فيفري 2003 المعدل و المتمم للأمر 96-22 المؤرخ في 09/07/1996 و المتعلق بقمع مخالفة التشريع و التنظيم الخاصين بالصرف و حركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج.

و في إطار عمليات التحسيس الدولي بخطورة ظاهرة غسيل الأموال و على غرار باقي دول العالم تقوم السلطات الجزائرية بمواجهة الظاهرة من خلال التقنين و التشريعات الداخلية و الإلتزام بمعاهدات و اتفاقيات دولية، منها⁽¹⁾:

على الصعيد الدولي: قامت الجزائر بالمصادقة على إتفاقيتين:

- إتفاقية الأمم المتحدة لقمع عمليات تمويل لإرهاب المتبناة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 ديسمبر 2000، و قد تمت المصادقة عليها بالمرسوم الرئاسي 445/2000 23 ديسمبر 2000.
- إتفاقية الأمم المتحدة ضد الإجرام الدولي المتبناة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 09 ديسمبر 1999، و قد تمت المصادقة عليها 05 فيفري 2001.

على الصعيد الداخلي: تمثلت التشريعات الداخلية في:

- وضع خلية معالجة المعلومات المالية CTRF* و التي أنشئت بموجب الأمر التنفيذي رقم 127/02 المؤرخ في 2002/04/07 للقيام ب:
- إستقبال كل البلاغات المرتبطة بعمليات تمويل الإرهاب و غسيل الأموال و ذلك من طرف هيئات و أشخاص تم تعيينهم بموجب القانون.
- معالجة الإجراءات الضرورية بالحيطه و الكشف عن كل عمليات الإرهاب و غسيل الأموال.
- وضع إجراءات وقائية للبنوك و المؤسسات المالية تسهر على احترام قواعد الحيطه و الحذر و كشف حركات رؤوس الأموال.

2- الآثار الإقتصادية لعمليات غسيل الأموال: تؤثر ظاهرة غسيل الأموال سلبا على الإقتصاديات، و من

بين الجوانب السلبية التي تفرزها نجد:

- التأثير السلبي على الدخل القومي الظاهر، حيث يتم استقطاع الأموال المودعة في الخارج من الدخل القومي.
- يؤدي غسيل الأموال إلى انتشار الفساد و الرشوة، نظرا للإستراتيجية الهجومية التي يتبعها القائمون على الإقتصاد الخفي إتجاه القائمين على الإقتصاد الظاهر.
- إزدياد غسيل الأموال يؤدي إلى زيادة الدوائر الخبيثة للإجرام.

(1): RAZIKA YASAAD, mouvement de capitaux et blanchiment d'argent, BNA, finance, n°04, avril-juin 2003, p42.

* : Cellule du traitement des renseignements financiers.

- تؤدي عمليات غسيل الأموال إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية، حيث تقوم عمليات غسيل الأموال بتحويل العملة المحلية الناتجة عن أموال غير مشروعة إلى ذهب و مجوهرات، و غيرها من الأصول ذات القيمة التي يمكن بيعها في الخارج مقابل العملات الأجنبية القوية⁽¹⁾.
- التأثير في آليات السوق و في الأسعار المحلية مما يشكل خطرا كبيرا على مناخ الإستثمار.
- الحد من فاعلية السياسات النقدية في تحقيق أهدافها، فصانعو السياسات النقدية لا يعرفون بدقة حجم التدفقات النقدية غير المحسوبة، مما يؤثر على مصداقية و فاعلية قراراتهم و صعوبة مهمتهم في وضع خطط و برامج التنمية و تحقيق الإستقرار النقدي و الإقتصادي.
- تؤثر بقوة على إستقرار أسواق المال الدولية، و تهدد دائما بانتهيار الأسواق الرسمية التي تعد حجر الزاوية في بناء الإقتصاديات للدول المختلفة.

(1): عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 253.

3- الجهاز المصرفي الجزائري و الأزمة المالية العالمية -أزمة الرهن العقاري-:

يعتبر مصطلح الأزمة المالية من أكثر المصطلحات تداولاً في الأدبيات الإقتصادية، نظراً لخطورة هذه الأزمات على الأوضاع الإقتصادية للدول، ولما اختلفت الآراء حول مفهوم الأزمة المالية سنحاول إستعراض بعض المفاهيم التي خصت بها:

مفهوم الأزمة المالية:

1- يقصد بالأزمة المالية، التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، و التي من أبرز مظاهرها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، و الذي ينجم عنه تدهور في قيمة العملة و أسعار الأسهم، مما ينتج عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج و العمالة، و يترتب عنه إعادة توزيع الدخول و الثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية⁽¹⁾.

2- و تعرف الأزمة المالية بشكل خاص بأنها إتهيار النظام المالي برمته مصحوباً بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية و غير المالية مع انكماش حاد في النشاط الإقتصادي الكلي⁽²⁾.

إن ما يميز الأزمات المالية أنها تحدث بصفة مفاجئة و غير متوقعة نظراً للثقة المفرطة في الأنظمة المالية، سببها الرئيسي التدفق الضخم لرؤوس الأموال إلى الداخل، و يرافقها توسع مفرط و سريع في الإئتمان، مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة، فيرتفع سعر الصرف الحقيقي، و يتسبب في حدوث موجة من التدفقات إلى الخارج.

الأزمة المالية العالمية: فيما يخص الأزمة المالية العالمية، التي عرفت بأزمة الرهن العقاري، فقد كانت لها إنعكاسات عديدة على إقتصاديات العالم المختلفة تفاوتت حدتها تبعاً لمستوى الترابط الموجود بين الإقتصاديات المختلفة.

و قبل التطرق إلى تأثير الأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي الجزائري سنحاول إلقاء نظرة على بعض الجوانب الأساسية المساهمة في حدوثها باعتبارها ناجمة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح في العام 2007 بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء المساكن و العقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك و أدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للإقتصاد الأمريكي و وصلت تبعاتها إلى إقتصاد أوروبا و

(1): عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجلاوي للنشر، عمان، 1999، ص200.

(2): عبد الحافظ السيد البدوي، إدارة الأسواق المالية - نظرة معاصرة-، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص39.

آسيا مطيحة في طريقها بعدد كبير من كبريات البنوك و المؤسسات المالية العالمية، و لم تفلح مئات المليارات التي ضخنت في أسواق المال العالمية في وضع حد لأزمة الرهون العقارية حتى تطورت إلى أزمة مالية عالمية انفجرت في سبتمبر 2008، و لم يخف الكثير من المسؤولين خشيتهم من أن تطيح بنظم إقتصادية عالمية و أن تصل تداعياتها إلى الكثير من أنحاء العالم.

و فيما يخص هذه الأزمة التي ضربت بأسواق المال العالمية و على غرار باقي المنظومة العالمية فالجزائر ليست في منأى عن التحولات و التغيرات بسبب التشابك و الترابط اللذين يميزان العلاقات الدولية، و نشير إلى أن الأزمة تؤثر على الإقتصاد و إن كان بنسبة أقل مقارنة بالدول الأخرى و ذلك للأسباب التالية⁽¹⁾:

- عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر.
- عدم وجود إرتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها.
- إنغلاق الإقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الإقتصاد العالمي، ذلك أن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على التصدير باستثناء المحروقات مما يجعله في مأمن من أي كساد قد يصيب الإقتصاد العالمي.
- إعتقاد الحكومة الجزائرية على الموازنة بسعر مرجعي يقل كثيرا عن أسعار السوق و هذا ما يجنبها أي انعكاسات في حالة انخفاض أسعار البترول.
- البنوك الجزائرية هي بنوك تجزئة، و القروض المقدمة للأفراد لا تشكل إلا نسبة محدودة من حافظة البنوك الجزائرية، و هي بنوك في أغلبها عمومية لا تمارس أعمال المضاربة.
- من ناحية ثانية نجد عدم قابلية الدينار الجزائري للتحويل، و من جهة أخرى نسجل جزء كبير من الكتلة النقدية تدور في قنوات الإقتصاد غير الرسمي و لا تدخل البنوك و بالتالي فهي لن تتأثر بالأزمة المالية العالمية⁽¹⁾.
- الوضع الحالي لبورصة الجزائر لا يسمح لها بدخول الأسواق العالمية، و من تم فمن هذا الجانب لا يمكن للأزمة المالية الدولية أن تؤثر على الإقتصاد الجزائري.
- و عن تأثيرات الأزمة المالية على القطاع المصرفي فتشير التقارير الإقتصادية بأن الجزائر في منأى من تداعياتها نظرا لعدم مخاطرتها في مجال التوظيف المالي، فضلا عن عدم ارتباط بنوك الجزائر بشبكات و تعاملات خارجية رغم الخسائر المسجلة في أصول البنوك الكبرى،

(1): فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية و أثرها على الإقتصاديات العربية، مقال إلكتروني، ص15، تاريخ زيارة الموقع: 20-04-2012

<http://www.jinan.edu.lb/Conf/Money/1/kourtel.pdf>

و كنتيجة للتسيير الحذر لاحتياطات الصرف الجزائرية مع غياب أي استثمار في أصول ذات مخاطر، مما ساهم في تخفيض قيمة المديونية الخارجية التي بلغت نهاية نوفمبر 2008 ما قيمته 3,9 مليار دولار⁽²⁾، كما أنه تم تقليص التزامات البنوك اتجاه الخارج التي تمثل أقل من 1% من مواردها و تم التركيز على التمويل المحلي بالدينار الجزائري بالنظر لتسجيل فوائض في الإدخار تقدر بنسبة % 57,2 في 2007 و % 55 في 2006 و 52 % في 2005، و قد بلغت قيمة صندوق ضبط الموارد في نهاية نوفمبر 2008 نسبة 40 % من الناتج الوطني الخام و هو عامل يساهم في امتصاص الصدمات الخارجية الناتجة عن الأزمة، إضافة إلى أن فائض السيولة النقدية في البنوك الجزائرية قدر ب 4192 مليار دينار أي ما يعادل 58,14 مليار دولار يكفي لتمويل الإقتصاد و تغطية النفقات⁽³⁾..

و عليه بالنسبة للجزائر فإن هذه الأزمة كانت لها إنعكاسات تجارية، مالية و نقدية، تمثلت أخطرها في تدني إيرادات البلد من العملات الصعبة من خلال تصدير المحروقات. و لقد أثبتت هذه الأزمة مرة أخرى مدى هشاشة الإقتصاد الجزائري المعتمد كلياً على المحروقات و لذا يتطلب الوضع إتخاذ تدابير عاجلة للإبتعاد قدر الإمكان عن مخلفات هذه الأزمة التي لا يمكن تحديد تاريخ الخروج منها إلا بتنويع الإنتاج خارج هذا المجال و الرجوع إلى المعاملات الإسلامية مثلما يشير إليه العديد من الباحثين و المجتهدين.

(1): عبد الرحمن مغاري، إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص 06.

(2): محمد لكصاسي-محافظ بنك الجزائر-، تطورات الوضعية المالية و النقدية في الجزائر، مداخلة مقدمة أمام المجلس الشعبي الوطني، أكتوبر 2008 المصدر: بنك الجزائر.

(3): فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية و أثرها على الإقتصاديات العربية، مرجع سابق، ص 16.

المبحث الثاني: تطور الأداء المصرفي في ظل العولمةالمطلب الأول: الصيرفة الشاملة**1- مفهوم الصيرفة الشاملة و أعمال المصارف الشاملة:**

أولاً: مفهوم البنوك الشاملة: يمكن تعريفها بأنها⁽¹⁾: "تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل و تعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات⁽²⁾، و توظيف مواردها و فتح الإئتمان المصرفي لجميعها، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة و المتجددة، بحيث تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية و وظائف البنوك المتخصصة و بنوك الإستثمار و الأعمال".

ثانياً: أعمال البنوك الشاملة: تتمثل أعمال البنوك الشاملة في⁽³⁾:

- دور فعال في ترويج المشروعات الجديدة، كما أنهم بعمليات الصيرفة الإستثمارية في مجال الإصدارات

- استثمار في الأوراق المالية حيث يقوم بمجموعة من الوظائف تتمثل في المساهمة في

الشركات التي ء الأسهم في الشركات قيد الخ

، شراء سندات الشركات المساهمة و ذلك في حالة

المشتركة.

تسيير القروض المصرفية في السوق

2- الخدمات المقدمة من البنوك الشاملة: إجمالاً حصرها في الجدول التالي:

البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية، مصر، 2000

(1): .

.19

2002 1075-1076.

(2): عبد الحميد محمد الشواربي، إدارة

2002 206.

(3): صلاح الدين محسن السيسي

3- آثار التحول للمصارف الشاملة:

آثار منها إيجابية و أخرى سلبية:

3-1- إيجابيات و مزايا البنوك الشاملة: في (1):

- * أساس الحجم الكبير و بالتالي تحقيق الوفرات في التكاليف.
- * استثمارات و بالتالي تقليل المخاطر الإ
- * في إدارة الموجودات و المطلوبات
- الهامش، الفارق.
- * .
- * إمكانية الدخول إلى الأسواق المالية لشراء الأسهم و بيعها في إطار السياسة الإ
- * تخفيض أسعار الفائدة لقطاع معين
- هذه

3-1- الآثار السلبية للتحول إلى البنوك الشاملة: يمكن ذكر أهمها (2):

- * احتمال تركيز انخفاض المنافسة بالنسبة للبنوك الأخرى.
- * احتمال تزايد تناقص في المصالح.
- * انخفاض حوافز الإبداع والإبتكار المالي.
- * انخفاض درجة نفتاح القطاع المالي و الدولي.
- * كات صغيرة يحتمل أن تخضع لترشيد الإئتمان من جانب البنوك الشاملة الكبيرة.
- * انخفاض فرص المخاطر عبر اقتطاعات بالمقارنة بالأنظمة المالية القائمة في السوق.

المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري و مقررات لجنة بازل

1- مقررات بازل: في ظل

صرفي

للعديد من المخاطر، لذا وجب التفكير و الب
البنوك المركزية في دول العالم، يقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها
(1).

- التعريف بلجنة بازل المصرفية:

1975

"

"

مجموعة

لعدة سنوات قبل نشر تقريرها النهائي في جويلية 1988

"

الدولي-

* وكانت تعقد اجتماعاتها في سويسرا -

COOKE " ** للنظر في تحقيق التوافق في الأنظمة و الممارسات الرقابية الوطنية فيما

كفاية رأس المال و معاييرها و ذلك من البنوك التي تمارس الأعمال .

1-1- إتفاقية بازل I: (نسبة Cook): قدّمت اللجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال، و

I ذلك في يوليو 1988م ليصبح بعد ذلك اتّفاقاً عالمياً، و بعد أبحاث و

رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها و

قدّرت هذه النسبة بـ 8 % و التي طبقت اعتباراً من نهاية عام 1992

التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات، بدءاً من 1990 كانت هذه التوصيات مبنية على

مقترحات تقدّم بها " COOKE " الذي أصبح بعد ذلك رئيساً لهذه اللجنة، لذلك سمّيت تلك

و تعرف كذلك بمعدل الملاءة الأوربي (2).

123 - 126.

(1): . عبد العال حماد

.* :

.. ،السويد ، إضافة إلى

.*: . خبير مصرفي إنكليزي من بنك إنكلتر .

(2): philipe grasuault et stéphane priami, la banque: fonctionnement et stratégies, ed: Economica, Paris, 1995, p170.

قامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين، الأولى متدنية المخاطر، و التنمية ، يضاف إلى ذلك دولتان هما: سويسرا و المجموعة الثانية فهي عالية الم تضم بقية دول العالم.

1-2- إتفاقية بازل II : (نسبة Mc Donough)

بعد وضع هذه النسبة، رأيت المصارف ضرورة إعادة النظر في احتساب كفاية رأس المخاطر المتنوعة التي أصبحت تتعرض لها ، نتيجة إستعمال الأدوات المالية الحديثة لذلك أصدرت لجنة بازل 1996 1998 في يونيو 1999 ترحات أولية لقياس الملاءة (كفاية رأس المال) تحل محل إتفاقية 1988 فيها معايير تأخذ في عين الإعتبار، بشكل أدق و مل المخاطرة في ميزانيات المصارف " 2 "

في 16 2001 قتر المصرفية ، و أرسلت التعليقات إلى الهيئات (صندوق النقد الدولي) و المختصين قبل نهاية شهر 2001، لكن النسخة النهائية المتوقعة صدورها في نهاية عام 2001، تم تمديد مهلتها إلى نهاية عام 2005 بسبب كثرة الترددات و الملاحظات⁽¹⁾.

:

- طريقة حديثة لقياس كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر اللازمة لمواجهة مخاطر السوق، التشغيل و
- المراقبة، أن يخضع البنك لإشراف
- السعي إلى استقراره. يجب على كل بنك الإفصاح على رأسماله المخاطر حتى يعلم عملاءه و دائنيه

2- النظام المصرفي الجزائري في ظل إتفاقيات بازل:

في الجزائر حدّدت التعليمات رقم 74-94 الصادرة في 29 نوفمبر 1994

Les règles prudentielles عالمياً، و أهمّها تلك المتعلقة بكفاية رأس المال.

المال أكبر أو تساوي 8 % فقد فرضت هذه التعليمات على البنوك ا

تدرّجياً مراعاة للمرحلة الانتقالية التي يمر بها اقتصاد الجزائري نحو نظام اقتصاد السوق، وحدّدت آخر أجل لذلك نهاية ديسمبر 1999 ذلك وفق المراحل الآتية⁽¹⁾:

■ 4 % مع نهاية شهر جوان. 1995.

■ 5 % مع نهاية شهر ديسمبر. 1996.

■ 6 % مع نهاية شهر ديسمبر. 1997.

■ 7 % مع نهاية شهر ديسمبر. 1998.

■ 8 % مع نهاية شهر ديسمبر. 1999.

5 كفيّة حساب رأس المال الخاص للبنك في جزئه الأساسي، بينما

6 7 العناصر التي تُ مجموع هذين الجزأين يشكّل

8 من التعليمات مجموع العناصر التي يتوفّر فيها عنصر المخاطرة، ثمّ

11 وفق أوزان المخاطرة الخاصّة بها

بطريقة مشابهة لما ورد في مقرّرات بازل I⁽²⁾.

74 - 94

I يلاحظ أن التشريع المصرفي الجزائري قد سائر إتفاقية بازل

يجبر 03/02 بتاريخ 2002/11/14

II

مختلف

II بالكثير

() تماشياً في

في بالتالي

.I

عالمياً

حتى

(1): 3 : 74 - 94 في 29 نوفمبر 1994 .

(2): إستراتيجيات مواجهتها مع الإشارة إلى الجهاز المصرفي

في إن " - AMSF المالي Appui à la
 حالياً في Modernisation du Secteur Financier Algérien
 II MEDA
 فقط الآن : الوطني للتوفير (CNEP-Banque)
 BDL . BADR . II .

(1): في 17 18 2006 - والمبررات - الدولي حول الصغيرة
 .595

المطلب الثالث: النظام المصرفي الجزائري و متطلبات الإندماج المصرفي

1- مفهوم الإندماج المصرفي:

و ذوبانهما إراديا في كيان مصرفي واحد

: " تفاق يؤدي إلى

كبر على

بحيث يكون الكيا

عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد (1) .

تماما و تظهر منشأة جديدة في الوجود (2) .

2- واقع الدول العربية من الإندماج المصرفي مع الإشارة إلى حالة الجزائر:

لم يحدث أي ندماج مصرفي في الجزائر رغم وجود بنوك عمومية و خاصة، خاصة هذه الأخيرة التي يمكن أن يحدث فيها إندماج على غرار باقي الدول الهدف منه زيادة المنافسة و تتجه البنوك في معظم دول العالم بخطى سريعة نحو الإ

العمومية تسطير عل

معظم تمويل النشاطات بينما البنوك الخاصة لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب لأنها تقوم بعملية التمويل في من ثم لا تحتاج إلى منافسة البنوك

المستوى الفني و غياب التنظيم الإداري السلي من ثم مواكبة العولمة المصرفية بتطبيق الإ المصرفي لأجل بالتالي تعزيز المنافسة.

كما لا يمكن إخفاء وجود نوع من الأشكال النادرة للإندماج تدخل في إطار الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط و المؤسسة المالية الألمانية "براتون" و "يونائتد يسترن قرون" الإماراتية (3)

(1): Gilbert Angenieux, les fusions et l'évaluation des entreprises, Dunod, Paris, 1970, p13-17.

(2): منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، منشأة 2003 529

(3): لحر خديجة، دور القطاع المالي في تمويل التنمية الإقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004-2005 141.

التالي يبين بعض حالات الإندماج المصرفي عربيا:

جدول رقم (17): بعض حالات الإندماج المصرفي عربيا

سنوات الإندماج	الدولة	عدد حالات الإندماج	البنك المندمج	البنك الدامج
99-93		23		
99-91		17<		
1998			الشركة الأردنية للإستثمارات المالية	بنك فيلا و لبنان للإستثمار
1994			البنك الأهلي العماني	بنك مسقط
1998				
2005			البنك الوطني العماني و بنك مسقط	البنك الوطني العماني
1998			بنك تونس للإستثمارات	الإتحاد الدولي للبنوك
1998			البنك الشعبي المركزي	مجموعة البنوك الشعبية
1997				
1999				
1999				بنك الخليج الدولي
2007			البنك الإماراتي الدولي و البنك الوطني لدبي	البنك الإماراتي الدولي

المصدر: مجلة المصارف العربية، سبتمبر 2007.

حظ من خلال الجدول أن لبنان أكثر الدول العربية في حالات الإندماج المصرفي، حيث بلغت تلك

23 . ثم تأتي مصر في المرتبة الثانية حيث بلغ عدد حالات الإندماج فيها 17 .

بينما حدثت حالة إندماج واحدة في كل من تونس و المغرب و البحرين، كما أن هناك 03 حالات إندماج في

سلطنة عمان و حاليين في السعودية. و إذا ما قارنا هذه الحالات مع الدول

0.5% من إجمالي عمليات الإندماج المصرفي العالمية، ففي الولايات المتحدة

9000 مؤسسة مصرفية في سنة 1992

ثم 7000 في سنة 1997	13000	ة. و في دولة فرنسا بعد أن كان لديها
800	450 مؤسسة مصرفية ثم وصلت إلى 30	سسة مصرفية و ذلك في نفس
الفترة.		

من خلال ملاحظتنا في الجدول السابق لم يذكر الجزائر في عملية الاندماج، و هذا يعني أنه لم يحدث أي اندماج على الرغم من أنه يوجد في الجزائر بنوك عمومية وبنوك خاصة، خاصة هذه الأخيرة يمكن أن يحدث فيها اندماج على غرار باقي الدول، الهدف منه زيادة المنافسة و (1).

هناك العديد من المبررات و الدوافع الخاصة بالدول العربية التي تدعو إلى
ج المصرفي :

- وجود ظاهرة المتصرف الزائد في العديد من الدول العربية لاسيما في كل من لبنان، الأردن، مصر، و العربية المتحدة، بالإضافة إلى تركيز معظم العمليات في عدد قليل من المصارف؛
- حجم أعمالها، حيث لم يزد إجمالي أصول القطاع المصرفي العربي عن 500 مليار دولار مقارنة بحجم أصول أحد البنوك العالمية، كما بلغت القاعدة الرأسمالية 2000 حوالي 97.5% من القاعدة الرأسمالية لمصرف سيتي غروب (المصرف الأول في الترتيب العالمي) و البالغة حوالي 54.4 .
- الحاجة إلى قيام المصارف العربية بدور أكثر فاعلية مع .

(1): اندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية، حالة الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة

المطلب الرابع: الجهاز المصرفي الجزائري و خصوصة البنوك

● خصوصة البنوك:

تعتبر نحو التي في ظل كثير من التي في
إلى لآليات المالي المصرفي، التي تخفيف
الكبير في إلى تجاه

1- مفهوم خصوصة البنوك:

في كثير في إنجاز
بنا "أنها:"

إلى في بهدف ربحيتها⁽¹⁾.

تعتبر الخوصصة عن "الانتقال التام أو الجزئي للملكية العامة لصالح الخواص أو بتمكينهم بموجب عقد"⁽²⁾.

بأنها "⁽³⁾"

تأتي في المتغيرات التي المصرفي في ظل مختلف في العالم

(1): غريب 2002 137.

(2): عبد المجيد مدخل إلى السياسات الإ

2003 237.

2002 256.

(3): أحمد ماهر،

2- التجربة الجزائرية لخصوصة البنوك العامة:

	فترة		
إلى	نهاية	في	
22-95 المؤرخ في	في الأولى	في	1995 بأنها »
«.	لصالح	التسيير	صيغ
	شيئا فشيئا		نهاية
نما	في	لم	
		..	
	الأخيرة،	مختلفة	
لهذه	الآراء	القصير	في
تطهير	محافظة	مالها، في	رسملة
معايير		الفترة 2001-1997	-
			تحضير أولي
			في
	اتخذ		(BDL) 1997
	بخصوصة		
36 تحضير	38	تطهير محافظة	نجم
		رغبة (1)	

(1): مجلة الإقتصاد و الأعمال، عدد خاص، ديسمبر 2003 84.

الشعبي
Société générale
CPA %40
في 2002.
التي
الشعبي
إلى عنده،
إيجابية،
رهنية التي شهدتها معظم البنوك الأجنبية⁽¹⁾ التي أدت إلى خلق أزمة مالية عالمية عصفت بكبريات
، كما يرتقب التقدم بحذر نحو حوصصة 30% ..
تطهير محفظته
في
في
الأولى
رسملة

يستوجب على السلطات الجزائرية الإنطلاق في عمليات الحوصصة و ذلك من أجل تقليص الهوة

مع ضرورة الحفاظ على قطاع مصرفي

إلى جانب قطاع مصرفي خاص يحقق أرباحا ويضع البنوك العمومية في وضعية المنافسة و

أن يفضي إلى كما يسمح فتح رؤوس أموال البنوك العمومية أمام الأجانب بنقل التكنولوجيا الحديثة و الخبرات و المهارات في العمل المصرفي.

المطلب الخامس: الصيرفة الإلكترونية

مقدمة:

كان للتطور التكنولوجي في مجال الإتصالات الفضل في حدوث ثورة في المعاملات المصرفية، و تعتبر الصيرفة الإلكترونية أو المعاملات المصرفية الإلكترونية أصبحت من أساسيات قياس قوة المصارف و كفاءتها.

1- مفهوم الصيرفة الإلكترونية: المقصود بالصيرفة الإلكترونية هو إجراء العمليات المصرفية الإلكترونية⁽¹⁾

بالدفع أو بالائتمان أو بالتحويل أو بالتعامل في الأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف. و في ظل هذا النمط من الصيرفة لا يكون العميل مضطرا للتنقل إلى البنك، إذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع مصرفه و في منزله أو في مكتبه، و هو ما يعني تجاوز بعدي المكان و ⁽²⁾.

2- واقع و تحديات الصيرفة الإلكترونية في الجزائر:

النظام المصرفي الجزائري عادة بالكفاءة و السرعة في الأداء حيث تقف عائقا أمام تطوره، هذا في ظل غياب شبكات محلية تربط بين مختلف الهيئات المالية و رض إيجاد حلول جديدة من شأنها لكترونية التي تسهل عمليات التسديد أو الدفع المباشر عبر الإنترنت التي ديناميكية أكبر في مجال

بادرت بعض المؤسسات الجزائرية إلى تطوير شبكات لكترونية للدفع و السداد منتشرة في نقاط محدودة عبر التراب الوطني، لكن عدم القدرة على التحكم فيها و تسييرها ج خدماتها بسبب اعتماد هذه المؤسسات على حلول و أنظمة مستوردة غير متوافقة و خصائص السوق

مجلة آفاق، اقتصادية، سعد دحلب،

(1): تطورات التكنولوجيا في مجال

2 2003 14.

(2): هواري معراج، الصيرفة الإلكترونية

14-15 ديسمبر 2004 316 - -

لب المتزايد على هذه الخدمات مثل التسديد و الدفع ببطاقات المعاملات المالية، شجع بعض المؤسسات على مواصلة تقديمها مثل: بطاقة الدفع المقدمة لخدمات الهاتف و بطاقة السحب من الصرافات الآلية لمؤسسات البريد و المواصلات، البطاقات البنكية للسحب و الدفع (القرض الشعبي بنك الجزائر الخارجي، بنك الفلاحة و التنمية الريفية، الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط)⁽¹⁾.

بهدف عصرنه أنظمة الدفع في المصارف الجزائرية و المؤسسات المالية، بادر بنك الجزائر إلى تحديد إطار قانوني يحكم المعاملات المالية و المبالغ المالية الضخمة بين البنوك التجارية و السوق المالي بطريقة سهلة و من هذه الأنظمة التي تدخل في إطار عصرنه :

1- نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة و الدفع المستعجل:

RTGS: Régime De Traitement des Grandes Sommes

04-05 الصادر في 2005 هو نظام دفع ما بين البنوك للمبالغ الكبيرة

المستعجلة التي تفوق قيمتها عشرة ملايين دينار، و يسمح هذا النظام بتنفيذ أوامر التحويل في و ن فترة سماح و يهدف في مضمونه إلى⁽¹⁾:

- مسايرة المعايير و المقاييس الدولية في مجال مخاطر أنظمة الدفع و تأهيل القطاع المصرفي.
- تخفيض مخاطر الدفع، و
- السرعة في المبادلات طبقا للمقاييس الدولية.

قد تم تقديم هذه الأنظ :

- تنمية وسائل الدفع الالكترونية،
- تخفيض تكلفة تسيير تكلفة السيولة الموجودة في حسابات التسوية في المصارف،
-
-

(1): مفتاح صالح، الطيب داودي، معارفي فريدة الصيرفة الشاملة كمدخل لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية و تأهيل المصارف الجزائرية مقال إلكتروني، الموقع: www.eco.asu.edu.jo تاريخ الزيارة: 2012-02-21 15.

هذا النظام حسب تقرير بنك الجزائر نهاية العام 2008 حوالي 195.175
 محاسبيا على دفاتره مقابل 176.900 .2007
 و هو ما يمثل مبلغا إجماليا يقدر بـ 607.138
 2007. و قد عرف هذا النظام نموا بنسبة 10.3%
 2007.
 313.373 مليار دينار المسجلة نهاية العام
 93.7%

و ما يميز النظام الجزائري للدفع الإجمالي للمبالغ الكبيرة و المدفوعات المستعجلة، هو الأهمية النسبية لحجم
 54.8% مقارنة مع التحويلات لصالح زبائن المصارف 45.2%
 تمثل العمليات لصالح الزبائن 1.1% من المبلغ الكلي للمعاملات، بينما تمثل حصة المصارف 98.9% .
 2008 2007

49.7% 49.3% على التوالي في ظرف يتميز بمعدل جد محدود بالنسبة
 01.0% (1).

: (1) 2008 116-117.

2- نظام المقاصة الإلكترونية: ATCI

06-05

"نظام الدفع الشامل للمبالغ الصغيرة"

الصادر في ديسمبر 2005 و يهدف إلى تسوية المعاملات و

"Télétraitement"

يتعلق النظام بالمقاصة الإلكترونية

قطاعات الآلية التي تقل

وفقا لهذا النظام فقد تم استحداث شيكات جديدة " Les Chèque

"normalisés"

دخوله حيز التطبيق في ماي 2006 ، كما عرف تطورا ملحوظا في سنة 2008 أنجز

9.320 بمبلغ 7.188.255 6.928 مليون عملية دفع بمبلغ

5.452.188 مليار دينار في 2007⁽¹⁾.

في الح %34.6 %31.8

الترتيب.

لقد سمح دخول هذا النظام قيد

(1)

(1): قدي عبد المجيد، النظام المصرفي الجزائري أمام التحديات العالمية المعاصرة، مقال إلكتروني، الموقع: www.eco.asu.edu.jo

تاريخ الزيارة: 2012-02-21 15.

المبحث الثالث: آثار العولمة الإقتصادية على الجهاز المصرفي الجزائري

المطلب الأول: أهم آثار العولمة الإقتصادية على الجهاز المصرفي الجزائري

1- آثار العولمة الإقتصادية على الجهاز المصرفي الجزائري:

قتصادية على الجهاز المصرفي إيجابية و
الجهاز المصرفي الجزائري تعظيم الإيجابيات و
الآثار السلبية عند أدنى مستوى. و بالتالي يمكن الإشارة إلى عدد من الآثار:

- 1 .
- 2 تنويع النشاط المصرفي و الإتجاه في التعامل في المشتقات المالية.
- 3 .
- 4 حثام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية .
- 5 الإندماج المصرفي.
- 6 تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال من خلال البنوك.
- 7 التحكم في السياسة .

إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية:

نتيجة التغير في أعمال البنوك ، و التوسع في مساحتها و نطاق أعمالها المصرفية، أخذت البنوك تتجه إلى مالية لم تكن تقوم بها من قبل، و انخفاض أيضا النصيب النسبي للودائع إلى إجمالي . إن آثار العولمة على الجهاز المصرفي لم يقف على إعادة بشكل غير مباشر إلى دخول المؤسسات المالية غير ة في مجال الخدمات التمويلية، مما أدى إلى تراجع دور البنوك التجارية على وجه الخصوص في مجال الوساطة المالية (1).

تنويع النشاط المصرفي و الإتجاه في التعامل في المشتقات المالية:

يشمل هذا التنويع في الخدمات ا الإقراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي، ثم إلى تنويع القروض الممنوحة، إنشاء الشركات التوريق أي تحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية، الإقدام على مجالات إستثمار جديدة و أعمال الصيرفة الإستثمارية، و توى الدخول في مجالات غير مصرفية، ثم الإتجاه إلى التأجير التمويلي و الإيجار بالعملة، و

ضرورة الإلتزام بمقرارات لجنة بازل:

مع تزايد العولمة أصبح العمل المصرفي يتعرض للمخاطر المصر ، أهمها تدعيم رأس المال و . اتخذ معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة منذ إقراره سنة 1988 (2).

.51

:(1)

بيروت 1998 .28

:(2)

II هذا المقترح الجديد ينتظر
 أن يشكل حجر الزاوية في عملية الهندسة المالية الدولية الجارية حاليا. و
 هدفه الأساسي في تعزيز و آمان
 ام المالي الدولي

إحتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد إتفاقية تحرير تجارة الخدمات:

تبرير الخدمات من القيود التي جاءت بها إتفاقية

GATT^(*) في جولة أوروغواي 1994 إتخذت المنافسة، في
 (1).

⊖ الإتجاه الأول: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء في السوق المحلية أو العالمية.

⊖ الإتجاه الثاني:

⊖ الإتجاه الثالث: المؤسسات غير المالية الأخرى على تقديم الخدمات المصرفية.

هذه الإتجاهات أدت إلى إشتداد المنافسة في السوق المصرفية في ظل إزالة الحواجز

مؤسسات الوساطة المالية إلى جانب البنوك، رغبة في تقديم الخدمات المالية المرتبطة بالنشاط المصرفي.

(1): عبد الحافظ السيد بدوي، إدارة الأسواق و المؤسسات المالية نظرة معاصرة، دار الفكر العربي، 1999 39.

(*): GATT: General Agreement on Tariffs and Trade

5- الإندماج المصرفي:

لما هو ما يحدث حاليا من موجة إندماجات مصرفية بين البنوك الكبيرة و الصغيرة الكبيرة و . و عملية الإندماج من كثرتها و سرعتها أصبحت ظاهرة علمية تأثرت بها كل البنوك في العالم. بشكل عام فإن الإندماج المصرفي هو اتحاد أكثر من بنك واحد أو ذو أكثر في كيان واحد. و للإندماج دوافع كثيرة أهمها: تحقيق و تحسين الربحية في إط ة فقد بدأت المصارف في الجزائر تتأثر بهذا الإتجاه مقومات نجاح الإندماج في المصارف ينصح إجراء الدراسة الواعية المتأنية في كل الأحوال لأن هناك (1)

6- تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال من خلال البنوك:

مع تزايد العولمة المالية المقرونة بالتحريم المالي و المصرفي زادت عملية غسيل الأموال القدرة حاليا بحوالي 2% مصدر هذه الأموال القدرة يأتي من الأنشطة غير المشروعة التي هم هذه الأنشطة تجارة المخدرات، الأسلحة المحضرة، صرفي كوسيط لعمليات غسيل ... مجموعة الدول السبع الكبرى.

7- ضعف التحكم في السياسة النقدية:

أدى حدوث الأزمات في الجهاز المصرفي إلى عجز البنوك المركزية عن انخفاض (1).

(1): مرابط آسيا، مرجع سابق، ص242-243.

(2): لحافظ السيد بدوي، 39.

2- الجهاز المصرفي الجزائري و العولمة: إتخاذ الجزائر

الشروط التي صندوق النقد الدولي -
 لكنها دفعت ثمنا باهظا من حيث الركود و
 ت الجزائر منذ ذلك الحين في
 التي،
 أكثر إلى الأمام في عملية العولمة : شراكة مع الإتحاد الأوروبي في إطار
 الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية. خيار التحرير، أصبح في نهاية المطاف
 توقيع هذه الاتفاقيات.

- تؤثر هذه و لها الجدول الزمني اتحاد الأوروبي

غير معروف

تحد الأوروبي تشترط الدخول إلى منطقة للتجارة الحرة و من ثم
 الدخول المجاني للمنتجات الصناعية من هذه المنطقة
 بشكل غير مباشر إلى
 منظمة التجارة العالمية تحت شرط الدولة الأولى بالرعاية (الدولة الأولى بالرعاية) و التي تعطى لجميع الأعضاء..
 الجدول الزمني لمنظمة التجارة العالمية غير قابل للتفاوض يمكن أن يؤدي ذلك إلى

تغييرات كبيرة في أداء قطاعات معينة من النظام النقدي و المالي

- نضمام إلى منظمة التجارة العالمية تأخذ شكل التزامات دولية،

محددة، و فتح كامل للإ
 ضوع لقواعد التجارة الدولية محد

من حيث المبدأ، فإن العملية تدريجية و في اختيار التي ت

الولوج في طريق العولمة من خلال هذا الإنضمام لا يخفي فرص

تخفيض التكاليف

- لا نخفي أن ساهمت في حدوث ا

التسعينيات في الدول الناشئة في بداية المرحلة الانتقالية، و فقد وجب توفير قدر "

بالتالي ."

(1)

ينبغي أن يفهم التحرير المالي

(1): Oufriha F.Zohra, la difficile transformation du système bancaire en Algérien, article tiré du site: www.codesria.org/IMG/pdf/chap7-oufriha.pdf, p158-159.

المصرفية على الجهاز المصرفي إلى آثار إيجابية و أخرى سلبية

و ذلك وفقا للجدول التالي:

الجدول (18): الآثار الإيجابية و السلبية للعولمة المالية و المصرفية على الجهاز المصرفي

الآثار السلبية	الآثار الإيجابية
-	- إلغاء القيود على التدفقات المالية عبر
-	- تكامل كبير للدول النامية مع النظام المالي
-	- حرية المؤسسات المالية و المصرفية في القيام بأنشطتها و ترويج خدماتها.
- إنخفاض الأسعار في الأسواق في حالة حدوث	- ظهور أسواق مالية جديدة غير محددة
- الإنخفاض في الأسعار يؤثر على الإنفاق	-
- صرفية يؤدي إلى	- إنخفاض تكاليف المعاملات.
-	- نمو كبير في المعاملات المالية الخارجية.
-	- إنخفاض أسعار الفائدة المحلية.
-	-

26-25.

المصدر:

المطلب الثاني: دور صندوق النقد الدولي في الإصلاح المصرفي

● مقدمة:

الإصلاحات المصرفية

دولي لدعم هذه الإصلاحات عن طريق وضع برامج المخطط الإجمالي، ع و الهيكل
تهدف إجراءاته إلى
أداة الأجنبية في البنوك
الجدول التالي يبين أهم الاقتراحات التي قدمها صندوق النقد الدولي للجزائر:

الجدول (19): أهم الاقتراحات المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي

الخطوات المتبعة	السياسة المنتهجة
<ul style="list-style-type: none"> - الإسراع في بيع بنكين عموميين يتمتعان بصحة مالية جيدة. 5 الم تكن مجددة. - - ريق إدراجها في 	<ul style="list-style-type: none"> - خصوصية البنوك العمومية في المدى المتوسط
<ul style="list-style-type: none"> - - - 	<ul style="list-style-type: none"> - تحسين محيط الأعمال للتقليل من التكاليف - -
<ul style="list-style-type: none"> - مضاعفة طرح سندات الدين العام لتسيير السيولة. استبدالها - خلق هيئة قانونية لمراقبة السوق ما بين البنوك. 	<ul style="list-style-type: none"> - ودورات القروض في شكل يقلل من

محاولة تقييم الأداء في ظل إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية،

المصدر:

2004 216.

قام صندوق النقد الدولي بدور ملحوظ في مجال إصلاح القطاع المالي في العديد من الدول النامية. ، تهدف برامج إلى تطوير سياسات القطاع المالي⁽¹⁾. تقسيم هذه السياسات إلى نوعين هما السياسات التي تحسن نظام الرقابة النقدية، و السياسات التي تحسن تعبئة المدخرات المحلية و تخصيصها. الجدير بالذكر أن برامج الصندوق التي تهدف إلى تطوير القطر المالي في كثير م شملت سياسات سين تعبئة المدخرات المحلية بدرجات متفاوتة بينها.

الموالي يبين برامج صندوق النقد الدولي في مجال القطاع المالي في بعض الدول النامية:

جدول رقم (20): السياسات الهيكلية في القطاع المالي

البلدان	الإجراء	الهدف
.	تحسين إطار البرمجة المالية	تحسين نظام الرقابة النقدية
سيريلانكا المجر و	- - التحول من الضوابط المباشرة إلى الضوابط غير المباشرة	
سيرلانكا و زائير .	-	تحسين تعبئة المدخرات المحلية و تخصيصها
و غينيا الجديد .		
.	تخفيف سياسات الائتمان الإ ، دمج المؤسسات المالية غير	
المجر و	.	
بنجلاديش و شيلي و ماليزيا و سيراليون ليفيا و غامبيا و هايتي.	تخفيف إعانات سعر الفائدة	تحسين مستوى سعر الفائدة و هيكله

- نظرة شمولية - مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا

المصدر: د. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل

المطلب الثالث: متطلبات إستراتيجية المصارف الجزائرية في ظل العولمة:

ساتها مع م

بخطوات ثابتة و محكمة و أخذ تدابير علاجية سريعة و شاملة تخص القطاعات الفاعلة في الإقتصاد خاصة فيما يتعلق بالقطاع المالي الذي يعتبر حجج و فيما يلي بعض الإستراتيجيات الواجب إتباعها من أجل

لمشاريع الكبرى.

:

1- بناء محيط ملائم للمؤسسات:

جم اللازمة التي توفر أساليب أخرى

إذ يجب قيام المؤسسات بـ

بناء محيط مؤسسي

لإقامة عدد من الترتيبات المؤسسية و

شبكات ربط

2- زيادة حدة المنافسة:

إن دخول البنوك الأجنبية إلى السوق يترجم الدور الفعال

الحالة المالية يفترض على المؤسسات البنكية السعي أكثر إلى تطوير خدماتها تماشيا مع ما تفرضه الظروف الراهنة، وكذلك تطوير شبكاتها و رفع أدائها و زيادة كفاءتها و تحسين جودة منتجاتها و السعي إلى الإندماج و نهج التي و بفعل عدة محددات تقرر

مرهون بقدرتها

يبقى في الواجهة. و بالتالي فان بقاء المصارف الجزائرية في ظل

..

3- بناء جسور و تكوين تحالفات إستراتيجية:

بدور مهم في التكامل المالي بين مختلف الهيئات و المؤسسات

التطورات حتى

المراسلات إلكترونية و مع هذا الضغط

في الأسواق العالمية و تكوين تحالفات إستراتيجية مع بنوك أخرى

الإقليمية بغرض إحداث كتلة قوية لمواجهة العالم الخارجي.

4- الإرتقاء بالعنصر البشري:

عامات الأساسية للإرتقاء بالأداء المصرفي⁽¹⁾

يضل العامل البشري أهمها، و بالتالي و بغرض مواكبة التطورات في مجال التكنولوجيا المصرفية يجب
عاملين و إمكانيات إستيعابهم في مجال الخدمات المصرفية
و استخدام أفضل للموارد و ذلك في إطار التدريب و التكوين المهنيين و الإحتكاك بالخبرات الأجنبية في هذا
مجال .

5- زيادة حجم المصارف الجزائرية:

المتغيرات في تحديد كفاءة المصرف، كما أنه كلما كبر حجم المصرف كبرت
يعتبر
معه قاعدته الرأسمالية التي تحدد مركزه التمويلي السمعة الجيدة و الحالة المريحة له و يدعم
المساهمين بأعمالهم التجارية، لك على المصارف الجزائرية السعي إلى جمع أموال إضافية لزيادة رأس
كبر من الفاعلية في الأسواق
بادة حجم عملياته يعتبر حل الإندماج أحسن خيار في .

6- تشجيع الابتكار و الهندسة المالية:

الشيء الذي يجبر المصارف الجزائرية على تطوير أدواتها التي لازالت كلاسيكية و بطيئة لدا
هما الهندسة المالية و و هذا بالإهتمام أكثر بمجال الإبداع الإنتاجي بإ

في ضوء مبادئ الابتكار ء إلى نهج "الحاجة"⁽²⁾ في الهندسة المالية
المهندسون المتخصصون في الهندسة المالية الحديثة أدوات مالية عديدة مثل القروض العقارية و
.. الخ

مالية مختلفة.

.202

(1): معطى الله خير الدين،

(2): عبد المنعم محمد الطيب،

.28

7- تطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري:

هناك عدة محاولات لتعريف الحوكمة **Gouvernance**، حيث تم إستخدام مضامين مختلفة **Corporate Governance** :

"بج" مفهوم حوكمة الشركات يشير بشكل عام إلى مجموعة القوانين و القواعد التي تحدد أصحاب المصالح من جهة أخرى.

OCDE حددت تعريفا لحوكمة الشركات " بأنها ذلك النظام الذي يتم من خلاله يحدد هيكل الحوكمة الحقوق و المسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة أو البنك مثل مجلس الإدارة و المساهمين و أصحاب المصالح، كما يحدد قواعد و إجراءات إتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة أو البنك، كذلك يحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع

إن قضية الحوكمة لم تكن مطروحة للنقاش في الجزائر حتى أن هذا المصطلح لم يلقى الإنتشار ، لكن بعد إلحاح الهيئات المالية الدولية، و على رأسها صندوق النقد الدولي العالمي، على ضرورة تبني مبادئ الحوكمة سواء على المستوى الكلي في إدارة الإقتصاد، أو على المستوى الجزئي في إدارة المؤسسات. و فيما يتعلق بمدى تبني تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية، فإنها ما زالت لم ترق إلى المستوى المطلوب، أو في مرحلتها الجنينية، رغم وجود بعض الدلالات و المؤشرات التي توحى ببداية إدخال هذه المبادئ في إدارة المنظومة المصرفية الجزائرية. و هذه الدلالات تتمثل في (1):

- أصبح تعيين مسيري البنوك يتم على أساس الكفاءة العلمية.
 - تمكين الجهاز المصرفي من آليات التحكم الخارجي، و التي تتمثل في الهيئات الرقابية الخارجية المتمثلة في اللجنة المصرفية، و
- كما نشير إلى ضرورة إتباع إستراتيجيات أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها تتمثل في ضرورة مراجعة المنظومة القانونية التي تحكم الجهاز المصرفي و تفعيل تطبيقها في الميدان، و الإهتمام بالعنصر البشري و إعادة تأهيله، إضافة إلى الإسراع في تحديث أنظمة الدفع و تشجيع عودة البنوك إلى التخصص، المساعدة على العمل المصرفي بما في ذلك السوق المالية.

(1): عبد القادر بريش،

ة في المنظومة المصرفية الجزائرية مع الإشارة إلى حالة الجزائر ، مجلة

● خلاصة الفصل:

حدثت تطورات جوهرية في الصناعة المصرفية عالميا و محليا و خاصة مع ازدياد حدة التنافس الدولي على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، و حدوث تغيرات جوهرية في الإظهار الكيانات المصرفية العملاقة، بالإضافة إلى اتساع دور الشركات دولية النشاط مع تعاضد دور محليا الأخذ بمجموعة من العوامل و تنفيذ جملة من الإستراتيجيات لمواجهة هذه التحولات العالمية و .

إن إعادة صياغة العلاقات الإقتصادية على النحو الذي فرضته العولمة قد فرض الكثير من التحديات لا التي تمثلت أهم ملامحها في الإتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود و يمية التي كانت تحول دون انطلاق الخدمات المصرفية هذا ما مثل تغيرا في طبيعة قد أفرزت ظاهرة الإندماجات المصرفية كيانات عملاقة حملت معها مخاطر مواجهة البنوك الصغيرة للتهميش و الإفلاس، كما يعد التقدم التكنولوجي من أهم العناصر التي ساهمت في تفسير ملامح الخريطة المصرفية الدولية، حيث ساهم في تحول عدد كبير من البنوك إلى المعاملات الإلكترونية بما فيها التجارة الإلكترونية و تقديم الخدمات المصرفية المتطورة، مما أحدث تغييرا في أنماط العمل المصرفي على النحو الذي بات قد ساهم . الدولية بدورها في تغيير طبيعة العمل المصرفي من خلال المعايير و لجنة بازل في مجالي الرقابة المصرفية وكفاية رأس المال، التي شكلت ضغوطا جديدة على البنوك في مجال تدعيم و تقوية نظامها المالي، ناهيك عن الخدمات المالية التي جاء في إطار تكثيف الجهود الدولية لتحرير تجارة الخدمات المالية تحت مظلة المنظمة .

مواجهة تلك التحديات باتخاذ الخطوات الملائمة التي نخرط في الإ ذلك من خلال إعادة صياغة إستراتيجياتها و شمولاً بهدف التكيف مع الإتجاهات الإبداعية في العمل المصرفي الدولي، و و رفع كفاءة الأداء مما يعزز قدراتها التنافسية، و أهم محاور هذه الإستراتيجية هي التحول إلى البنوك رأسمالها من خلال زيادة عمليات الإ .

الخاتمة العامة:

1- ملخص البحث: لقد استهدف هذا البحث إبراز موضوع في غاية الأهمية يعالج التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية في ظلّ العولمة و تحرير تجارة الخدمات المصرفية و المالية، و إندماج أسواق المال العالمية، و كيفية وضع آليات و إستراتيجيات لتحديث البنوك و ترقية العمل المصرفي من أجل التكيف بفعالية و بكفاءة مع تلك التحديات، و يتوضح ذلك من خلال طرح إشكالية تتعلق موقع الجهاز المصرفي الجزائري و التحديات التي يتعرض لها في ظل تأثيرات العولمة، و بذلك البحث عن السبل الناجعة لإعادة تنظيم القطاع المصرفي و المالي و تطوير أداء خدماته، و زيادة قدراته التنافسية للتأقلم مع الواقع الدولي الجديد و مواكبة تحولات المصارف العالمية..

و لمعالجة هذه الإشكالية التي حاولنا من خلالها توضيح و إبراز الأهمية البالغة لمكانة النظام المصرفي ضمن الخريطة الاقتصادية الوطنية، و ما يمثله من دور متميز ضمن مسعى الإصلاحات الإقتصادية الحالية، باعتباره أحد الأعمدة الأساسية و الركائز المهمة في التحول و الانتقال إلى اقتصاد السوق

ليساير منحى الإقتصاديات العالمية، و المصارف العملاقة، و هذا من خلال دراستنا للمحاور التالية:

- التطرق إلى العولمة من خلال التعرف على مفاهيمها، تطوراتها، مؤشراتنا، أنواعها و تأثيراتها..

- إلقاء نظرة عامة على تحرير الخدمات المصرفية، مبادئ و شروط نجاح التحرير المصرفي، إضافة إلى

إنعكاسات التحرير على الجزائر في إطار إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- تتبع مسار تطور النظام المصرفي الجزائري و مختلف التعديلات و الإصلاحات التي عرفها منذ الإستقلال، مع إبراز دور و مكانة البنوك في عملية تمويل القطاعات الاقتصادية ..

- التطرق إلى التحولات الشاملة و التغييرات المتسارعة التي تجتاح العالم من تكتلات اقتصادية و مصرفية

عملاقة و إندماج أسواق المال الدولية، و مستحدثات مالية متنوعة بفعل الإبتكارات التكنولوجية المستخدمة،

مما زاد التداخل و التفاعل و التشابك السريع بين الدول أسفرت عن ميلاد ظاهرة جديدة تسمى العولمة

المالية التي لب العولمة الاقتصادية.

- عرض الآثار و الإنعكاسات واسعة النطاق للعولمة المالية على النظام المصرفي الجزائري، و الوقوف عندها

لتحليلها و دراسة ظواهرها، و هذه الآثار المالية للعولمة قد تكون إيجابية و قد تكون سلبية، لذا فتكييف

البنوك الجزائرية بشكل خاص مع الواقع الجديد أصبح ضروريا و يستلزم البحث عن الآليات لزيادة حدة

المنافسة و مساندة الإتجاه العالمي و الاستعداد للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و الشراكة الأجنبية.

2- نتائج البحث:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع، و من خلال الدراسة التفصيلية التي تضمنها في مختلف فصول و أجزاء البحث، توصلنا إلى النتائج التالية:

- ◆ إن انفتاح القطاع المصرفي على العولمة و إقامة مشاريع شراكة قد أصبح ضرورة، إذ يساعد المؤسسات المصرفية الجزائرية على تطوير خدماتها المصرفية استنادا إلى المؤسسات المصرفية الدولية ذات الطابع المميز لنوعية الخدمة المقدمة و التي نقصد بها استخدام تكنولوجيا حديثة و متطورة في كيفية تقديم الخدمة. كما أن عملية فتح رأسمال أي بنك حكومي تشكل أحد أسس الإصلاح المصرفي، و في المقابل زيادة الدولة في اتخاذ قرارات خوصصة بنوكها يعرقل مسار استكمال الإصلاح.
- ◆ إن هيكل صناعة الخدمات المصرفية ضعيف، و مع هذا الضعف المترجم في الإعتماد على تقديم الخدمات التقليدية من جمع الإدخارات و منح القروض فإنه من العوائق الهامة التي تحد من قوة الأداء المصرفي و سرعة تقديم الخدمات.
- ◆ تعتبر التكنولوجيا عامل مهم جدا - من عوامل العولمة- في طريقة تقديم الخدمة المصرفية مثلها مثل السلعة في السوق فبواسطتها تستطيع البنوك التحكم في وضع برنامج يخدم خططها المرسومة من خلال جمع المدخرات و منح القروض، لكن هذا ما تفتقده البنوك الجزائرية من انعدام استخدام التكنولوجيات المتقدمة من وسائل الدفع الحديثة التي تخدم المجال المصرفي بشكل كبير -اختصارا للزمان و المكان-، و هذا راجع لضعف أنظمة الدفع من جهة إضافة إلى عدم الثقة في المنظومة البنكية من جهة أخرى.
- ◆ تعاني المنظومة البنكية من عجز التأطير البشري، خاصة الموظفين الأكفاء و المؤهلين لمهنة البنوك و القادرين على استيعاب الإبداعات. حيث أن وضع خطة شاملة لكيفية و نوعية تسيير الخدمة المصرفية وفقا لمتطلبات الزبائن أو العملاء أو السوق بصفة عامة يتطلب استثمارات بشرية هامة و التي ستكون هي من سيطبق الإجراءات اللازمة للخوض في غمار ما تطرحه العولمة من منافسة و هذا ما يساهم بشكل كبير في الأخذ بمتطلبات العولمة و بالتالي فإن حسن التسيير سيؤدي لا محالة إلى التنظيم و الإستقرار.

- ◆ إن توجه البنوك إلى ما يعرف بالبنوك الشاملة سيؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية سواء على مستوى البنوك أو على مستوى الإقتصاد الوطني، بحكم الإستراتيجية المتبعة لهذه البنوك و المتمثلة في إستراتيجية تنوع مصادر الموارد المالية و تنوع مجالات استخدامها؛ مما يقلل من المخاطر و يزيد في العوائد.
- ◆ إن تحرير الخدمات المالية و الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة يستوجب إعادة النظر في مجموعة الوحدات البنكية الوطنية، و إذا كان هذا الإنضمام لا يخلو من المخاطر إلا أن له مع ذلك من الجوانب الإيجابية التي لا يمكن إنكارها، و أبرز هذه الجوانب هو تعدد الوحدات البنكية و بالتالي زيادة و تعدد الخدمات البنكية بأقل تكلفة إشباعا لاحتياجات الزبائن.
- ◆ يعتبر التحدي الأكبر الذي يواجه الأنظمة المصرفية في الدول النامية عموما و في الجزائر بصفة خاصة، هو عامل الوقت الذي يعد قصيرا نسبيا لضمان الالتزام السليم و الفعال و الكامل بمتطلبات و آثار العولمة الإيجابية منها. فمثلا أحد أهم هذه المتطلبات هو الإلتزام بمعايير اتفاقية بازل ، و هذا قياسا إلى حجم العمل الكبير المطلوب القيام به على كافة الأصعدة بما فيها تدعيم مستويات كفاية رأس المال، و تجهيز أنظمة و سياسات إدارة و قياس مخاطر متكاملة، و تحضير البرامج المعلوماتية الخاصة بتطبيق الدعامة الأولى المتعلقة بالحد الأدنى لكفاية رأس المال المصرفي، فالانتقال من تطبيق معايير بازل إلى معايير بازل و خاصة فيما يتعلق بمعيار كفاية رأس المال المصرفي، ليس مجرد استبدال مجموعة معايير و قواعد بمجموعة أخرى، و لكنه تحول كامل في مفهوم إدارة و قياس المخاطر و الرقابة عليها، مما يفترض توافر العديد من العناصر في البنية الأساسية للقطاع المصرفي بشكل عام، فالإنتقال إلى تطبيق معايير بازل ، يتطلب و خاصة فيما يتعلق بالأساليب الأكثر تقدما، عددا من المقومات في النظم المحاسبية و التكنولوجية، فضلا عن توافر القدرات البشرية المناسبة.
- ◆ يعتبر التسويق المصرفي مرآة عاكسة لإبداعات الأنشطة البنكية. و هو الأمر الشبه منعدم بمؤسساتنا المصرفية الجزائرية، الشيء الذي يوحي بقلة الإهتمام بهذا الموضوع أو عدم أخذه على محمل الجد. إذن على المعنيين بالأمر الأخذ بهذه الفكرة المعاصرة و التي تعد من مزايا المنتجات المعاصرة و البنوك المتطورة.
- ◆ إن البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر لها من الخصائص و الشروط ما يمكنها من التكيف التام مع ما تمليه متطلبات العولمة و بشكل أفضل، و لتحقيق هذا الهدف يجب تعديل العديد من النقص المسجلة على أداء البنوك الجزائرية ، و وضع إستراتيجية عمل تساهم في إعدادها جميع الأطراف المشاركة في الجهاز المصرفي قصد التطبيق الكامل لمتطلبات العولمة المالية عامة و المصرفية خاصة، و مواجهة جميع التأثيرات المحتملة من جراء هذا التطبيق و أخذ الحيطة ضد كل أنواع المخاطر المحتملة التي يمكن أن تواجهها.

◆ تعتبر خصوصية البنوك عامل مهم للتحكم في التسيير و سلطة إتخاذ القرار و بالتالي و رغم الآثار السلبية التي لا تخلو منها الخصوصية إلا أنه لا يجب إنكار الآثار المفيدة و الإيجابية التي تفرزها خصوصية البنوك على أدائها و تطورها تدعيما للجهاز المصرفي خاصة و الإقتصاد الوطني عامة..

كما يتعين على السلطات الإستفادة من هذه الفرص المستقبلية لمسايرة ركب التحولات الشاملة التي تجتاح العالم لتحويل المصارف و السوق المالي الجزائري إلى قوة إقتصادية متطورة و فاعلة للوطن تسهل الاندماج في الاقتصاد العالمي.

3- نتائج إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: إن المتبع لتسلسل الأحداث و تعاقبها في بلادنا يلاحظ أنه في كل مرحلة يصلها الإقتصاد الجزائري في طريقه إلى الإصلاح إلا و يظهر فيها النظام المصرفي في لب النقاش خصوصا و أن الإفتتاح الإقتصادي تتجه إليه الجزائر و تعد له أصبح أكثر من أي وقت مضى مرهونا بإصلاح النظام المصرفي، فتحلى عن ذلك بوضوح أن أمر إصلاح النظام المصرفي الجزائري قد أصبح من الضروريات الإقتصادية الملحة و الأولويات الحيوية للبلاد نظرا لكون جل نشاطات القطاعات الإقتصادية ترتبط إرتباطا وثيقا بنشاط القطاع المصرفي، و لا يمكن لأي إقتصاد أن يخوض في تنمية إقتصادية مستدامة مهما كانت درجتها و طبيعتها ما لم يكن هذا الإقتصاد يتوفر على نظام تمويلي قوي و متميز يتحكم في تفاصيل و تقنيات العمل المصرفي و يخصص الموارد المالية المتاحة لديه بأفضل و أنجع السبل.

إن ما نصل إليه من خلال هذا يعزز مضمون الفرضية الأولى التي تعتبر مكانة النظام المصرفي في الإقتصاد الوطني بمثابة القلب، و رؤوس الأموال التي تتعامل فيها المصارف بمثابة الدماء التي تتدفق في شرايين هذا الإقتصاد، و أن بقاء الإقتصاد الوطني و نموه أو ضعفه و انهياره مرهون بالحالة الصحية لهذا القلب..

الفرضية الثانية: على الرغم من الإرادة القوية للسلطات العمومية في شق طريق الإصلاحات

الإقتصادية، و على الرغم من شرعية الإصلاحات الواردة في قانون النقد و القرض نظرا لحيويتها كعامل تفتح للإقتصاد الوطني على بقية الإقتصاديات و إستجابتها للمنطق الإقتصادي العالمي الجديد فإن كل ذلك لم يكن حافزا كافيا لتجسيد القفزة النوعية المطلوبة في المجال المصرفي، حيث يظهر تأخر كبير و تخلف شديد في إدخال هذه الإصلاحات حيز التنفيذ و الشروع في العمل بها و تطبيقها الفعلي في الميدان، كما أن تراكمات هذا الوضع أفرزت عراقيل أصبحت تطرح كإشكال حقيقي أمام مسيرة إصلاح النظام المصرفي.

الفرضية الثالثة: نظرا للرهانات و التحديات التي يواجهها النظام المصرفي الجزائري في مسيرته نحو العصرية، فإنه آن الأوان لتكملة الإصلاحات السابقة في شكل برنامج إصلاحي شامل يهدف إلى دعم مسار تأهيل القطاع المصرفي الوطني، حيث أنها تحول له إستقلالية أكبر في إتخاذ القرار التمويلي و تزوده بكفاءة مصرفية و خبرة مهنية عالية تكسبه مناعة كافية لمجابهة المنافسة الأجنبية و تسمح بإدخال عدد من التقنيات الجديدة المرتبطة بأنظمة الدفع و الإتصال و التحويل، محاولة لتدعيم و تحسين دور النظام المصرفي الجزائري ضمن إستراتيجية محكمة.

4- الإقتراحات و التوصيات: إنطلاقا من النتائج المتوصل إليها، و تدعيما لهذه الدراسة، قمنا بطرح مجموعة

من الإقتراحات و التوصيات نوجزها فيما يلي:

- ⦿ الإستفادة من تجارب بعض الدول في الميدان المالي و البنكي.
- ⦿ تبني سياسة البنوك الشاملة.
- ⦿ إنتهاج سياسة دمج البنوك الصغيرة و ذلك لمواجهة المنافسة الشرسة التي تشهدها العولمة.
- ⦿ إنتهاج سياسة الخوصصة البنكية و تطبيق الإستراتيجية المناسبة للعملية، مع تحديد الأسس و الأهداف.
- ⦿ ضرورة استعداد الجزائر لمواجهة آثار تحرير التجارة عموما و القطاعات المالية و المصرفية خصوصا.
- ⦿ تفعيل دور السوق المالية (البورصة).
- ⦿ تفعيل دور البنك المركزي في الإشراف و الرقابة.
- ⦿ السماح بدخول مؤسسات مالية غير مصرفية في مجال الخدمات المصرفية لمنافسة البنوك التقليدية.
- ⦿ تطوير مجال البحث العلمي و التكنولوجي و تشجيع الإبتكارات في ميدان البحث و التنمية.
- ⦿ توسيع عمل البنوك الإسلامية من أجل استيعاب و جلب مدخرات شريحة كبيرة من المجتمع الذين لا يتعاملون مع البنوك التقليدية.

و في النهاية فإن المستقبل واعد أمام الجهاز المصرفي لمواجهة تحديات العولمة إن توفرت الإرادة الصادقة و العمل المخلص المبني على الأسس العلمية السليمة.

5- آفاق البحث: في نهاية هذا البحث نرجو من المولى العلي القدير أن نكون قد وفقنا في إتمام هذه

الدراسة و ساهمنا و لو بجزء قليل في تسليط الضوء على جانب من الجوانب المهمة ذات العلاقة المباشرة بالقطاع المصرفي الجزائري، و المتمثل في مدى تكيف البنوك مع إفرزات العولمة. و من منطلق إعتقادنا أنه مازال هناك بعض النقاط تحتاج إلى تحليل أعمق و بحوث جديدة و إلى دراسة مكملة تغطي جوانب قصور هذا البحث، فإننا نقترح بعض أهم المواضيع و الإشكاليات التي نراها جديدة بالبحث في مناسبات لاحقة كما يلي:

أهمية إعتقاد الصيرفة الإلكترونية في القطاع المصرفي الجزائري.

تأهيل الجهاز المصرفي على ضوء معايير لجنة بازل.

دور العنصر البشري في الإرتقاء بتنافسية الجهاز المصرفي الجزائري.

أثر جودة الخدمات المصرفية على زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية.

متطلبات إندماج البنوك الجزائرية في الإقتصاد العالمي.

1- المراجع باللغة العربية:

• :

- 1- د. ممدوح محمود منصور: العولمة، دراسة في المفهوم و الظاهرة و الأبعاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 2- السيد يس: مفهوم العولمة، العرب و العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، ديسمبر 1998.
- 3- ضياء مجيد الموسوي: العولمة و اقتصاد السوق الحرة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 4- عبد الحميد عبد المطلب: العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 5- عبد الحميد عبد المطلب: الجات و آليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، 2005.
- 6- عبد الحميد عبد المطلب: الجات و آليات منظمة التجارة العالمية، من أورغواي لسياتل و حتى الدوحة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003-2002.
- 7- عبد الحميد عبد المطلب: البنوك الشاملة، عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 8- هانس بيتر مارتن، هارولد شومان: فخ العولمة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 238، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1998.
- 9- عامر الخطيب: أصول التربية، مكتبة القدس، غزة 2004.
- 10- د. عمر صقر: العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003-2002.
- 11- د. عمر صقر: العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006-2005.
- 12- عاطف السيد: العولمة في ميزان الفكر، مطبعة الإنتصار، القاهرة، 2001.
- 13- رمزي زكي: العولمة المالية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999.
- 14- أبو قحف عبد السلام: إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 15- طه طارق، الإدارة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002.
- 16- شذا جمال الخطيب: العولمة المالية و الأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا، مصر، 2000.
- 17- شذا جمال الخطيب: العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا، مصر، 2002.
- 18- جاك آدا: عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات، ترجمة مطانيوس حبيب، طلاس للدراسات و الترجمة، ط1، دمشق، 1997.

- 19- سمير محمد عبد العزيز: التجارة العالمية بين جات 94 و منظمة التجارة العالمية، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية 2001.
- 20- سمير محمد عبد العزيز: عالمية القرن الحادي و عشرون، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية 2006
- 21- نبيل حشاد: الجات و منظمة التجارة العالمية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2001.
- 22- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، 2005.
- 23- عبد الواحد العفوري: العولمة و الجات، التحديات و الفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000.
- 24- محمد كمال خليل الحمزاوي: إقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2000.
- 25- نهال قريد مصطفى، عبد الفتاح إسماعيل: الأسواق و المؤسسات المالية، دار الفكر الجامعي، 2007.
- طارق عبد العال حماد: التطورات العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك، ج1، الدار الجامعية، القاهرة، 2001.
- 26- طارق عبد العال حماد: اندماج و خصخصة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
- 27- فريدة يعدل: تقنيات و سياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 28- الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003.
- 29- محمود حميدات: مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 1996.
- 30- شاكر القز ويني: محاضرات في إقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 31- بلعزوز بن علي: محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004.
- 32- بلعزوز بن علي: محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر 2006.
- 33- أحمد هني: إقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- 34- محمد تهامي طواهري، مسعود صديقي: المراجعة و تدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
- 35- رأفت رضوان: عالم التجارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، 1999.
- 36- مدحت صادق: أدوات و تقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2001.
- 37- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف: الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1993.

- 38- لعشب علي: الإطار القانوني لغسيل الأموال، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
- 39- عرفات تقي الحسني: التمويل الدولي، دار مجلاوي للنشر، عمان، 1999.
- 40- عبد الحافظ السيد بدوي: إدارة الأسواق المالية - نظرة معاصرة -، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.
- 41- عبد الحميد محمد الشواربي: إدارة المخاطر الائتمانية، دار المعارف للنشر، مصر، 2002.
- 42- صلاح الدين محسن السيبي: قضايا اقتصادية معاصرة، دار الغريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2002.
- 43- طلعت أسعد عبد الحميد: الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، مكتبة مؤسسة الأهرام، مصر، 1998.
- 44- منير إبراهيم هندي: الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، منشأة المعارف الإسكندرية، 2003.
- 45- عبد المجيد قدي: مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
- 46- أحمد ماهر: إقتصاديات إدارة الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 47- عبد القادر حاتم: العولمة مالها و ما عليها، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005.
- 48- فريد راغب النجار، الإستثمار بالنظم الإلكترونية و الإقتصاد الرقمي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2004.

● الرسائل و المذكرات:

- 1- محمد حداد: العولمة و انعكاساتها على إقتصاديات الدول العربية - مع إشارة إلى حالي مصر و الجزائر-، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004.
- 2- عبد القادر قادة، متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة تخرج ماجستير، جامعة الشلف، 2008-2009.
- 3- بريش عبد القادر: التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- 4- عبد الغني حريري: آثار التحرير المالي على إقتصاديات الدول العربية، رسالة دكتوراه، جامعة الشلف، 2006-2007.
- 5- عياش قويدر: إصلاح السياسة النقدية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1999.

- 6- لحر خديجة: دور القطاع المالي في تمويل التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004-2005.
- 7- شريط عابد: دراسة تحليلية لواقع و آفاق الشراكة الأورومتوسطية - حالة دول المغرب العربي، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، 2004.
- 8- ميهوب سماح، الإتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005.
- 9- بخلفة عفراء، تدويل النشاط البنكي، رسالة ماجستير، المركز الجامعي مصطفى إسطمبولي، معسكر، 2006-2007.

● المجلات و النشرات:

- 1- د. عبد المنعم محمد الطيب: العولمة الاقتصادية وآثارها على المصارف، نظرة شمولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03، ديسمبر 2005.
- 2- عبد الرحمن يسري، نحو سياسة اقتصادية موحدة للعالم الإسلامي في مواجهة العولمة، مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة، القاهرة، مجلة الإقتصاد الإسلامي، العدد 217، يوليو 1999.
- 3- محسن أحمد الخضيرى، مفهوم العولمة المصرفية، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 222، يونيو 1999.
- 4- محفوظ جبار، العولمة المالية و انعكاساتها على الدول المتخلفة، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 7 ديسمبر 2002، جامعة باتنة.
- 5- تقرير حول الإستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصادرات للنشر، 2007.
- 6- عبد القادر بريس، قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية الجزائرية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الإندماج في الإقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، العدد 01، 2006.
- 6- بحيح عبد القادر: إشكالية التحكم في وسائل الدفع الإلكترونية و أثرها على الخدمات المصرفية، حالة الجزائر 1962-2010، مجلة الباحث، العدد 09، 2011.
- 7- سحنون محمد: النظام المصرفي بين النقود الورقية و النقود الآلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 04، ماي 2003.
- 8- مجلة إتحاد المصارف العربية، سبتمبر، 2007.
- 9- مجلة الإقتصاد و الأعمال، عدد خاص، ديسمبر، 2003.
- 10- ت. راضية: خصوصية أكثر من 500 مؤسسة منذ 2003، جريدة الفجر، 20-07-2009.

- 11- مسدور فارس: العولمة و تطورات التكنولوجيا في مجال الإتصال و آثارها على الممارسات الإقتصادية، مجلة آفاق إقتصادية، البليدة، العدد 02، 2003.
- 12- تقرير بنك الجزائر السنوي، 2008.
- 13- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، 2010.
- 14- أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية، دراسة لاتحد المصارف العربية، 2009.

● الملتقيات و المؤتمرات:

- 1- غالم عبد الله، محمد العربي ساكر: موقع الدول العربية من العولمة، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الإقتصاديات و المؤسسات -دراسة حالة الجزائر و الدول النامية- جامعة محمد خيضر بسكرة، 21-22 نوفمبر 2006.
- 2- لحول عبد القادر: إشكالية تدويل الخطر المالي و مخلفاتها على الأسواق المالية في الدول النامية، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية، جامعة بشار، 28-29 أبريل 2010.
- 3- عطيو سميحة، العولمة و آثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري- واقع و آفاق- جامعة 8 ماي 1945-قلمة-الجزائر، 5-6 نوفمبر 2001.
- 4- أحمد منير النجار: عولمة الأسواق المالية و أثرها على تنمية الدول النامية، مع إشارة إلى السوق المالي الكويتي، الل مؤتمر العلمي الرابع للريادة و الإبداع، إستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، الأردن، 15-16/03/2005.
- 5- رميدي عبد الوهاب، العولمة المالية و آثارها على اقتصاديات الدول النامية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الإقتصاديات و المؤسسات -دراسة حالة الجزائر و الدول النامية- جامعة محمد خيضر بسكرة، 21-22 نوفمبر 2006.
- 6- بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام: دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية - الواقع و التحديات- جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004.
- 7- عبد المنعم محمد الطيب: العولمة و آثارها الاقتصادية على المصارف، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية - الواقع و التحديات- جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004.

- 8- عبد المنعم محمد الطيب: أثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، 2005.
- 9- بلعزوز بن علي: واقع المنظومة المصرفية الجزائرية و منهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية - الواقع و التحديات- جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004.
- 10- باشوندة رفيق، سليمان زناقي: عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري، ملتقى المنظومة المصرفية و التحولات الإقتصادية، واقع و تحديات، جامعة الشلف، 14-15/12/2004.
- 11- جمعي عماري: التسويق في المؤسسة المصرفية الجزائرية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية - الواقع و التحديات- جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004.
- 12- رحيم حسين، هواري معراج: الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية - الواقع و التحديات- جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004.
- 13- عبد الرحمن مغاري: إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.
- 14- مداخلة السيد محمد لكصاسي محافظ بنك الجزائر: تطورات الوضعية المالية و النقدية في الجزائر، أمام المجلس الشعبي الوطني، المصدر: بنك الجزائر، أكتوبر 2008.
- 15- سليمان ناصر: النظام المصرفي الجزائري و إتفاقيات بازل، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية، واقع و تحديات، جامعة الشلف، 14-15/12/2004.
- 16- مصطفى عبد اللطيف، بلعور سليمان: تحديات العولمة المالية للمصارف العربية و إستراتيجيات مواجهتها مع الإشارة إلى الجهاز المصرفي الجزائري، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية، واقع و تحديات، جامعة الشلف، 14-15/12/2004.
- 17- خالد منة: العلاقة بين المؤسسة و البنك، محاولة تقييم الأداء في ظل إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية، واقع و تحديات، جامعة الشلف، 14-15/12/2004.
- 18- معطى الله خير الدين، بوقموم محمد: المعلوماتية و الجهاز البنكي - حتمية تطوير الخدمات المصرفية- ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية، واقع و تحديات، جامعة الشلف، 14-15/12/2004.
- 19- مرابط آسيا، العولمة الإقتصادية و آثارها على الجهاز المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية، واقع و تحديات، جامعة الشلف، 14-15/12/2004.

- 20- محمد بن بوزيان، فتحي بلدغم، التحرير المالي و البنكي و التنمية الإقتصادية، الملتقى الدولي حول السياسات الإقتصادية في الجزائر - الواقع و الآفاق - جامعة تلمسان، 29- 30 ديسمبر 2004.
- 21- زايري بلقاسم، أثر تحرير الخدمات المالية على النظام المصرفي الجزائري، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في ظل التحولات القانونية و الإقتصادية، جامعة بشار، 24 - 25 أبريل 2006.
- 22- بلمقدم مصطفى، بوشعور راضية، تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، ملتقى الشلف حول إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، 2005.
- 23- نعمون وهاب، النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية و إستراتيجية البنوك، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، واقع و تحديات، جامعة الشلف، 2004.
- 24- سليمان ناصر، تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر- الأسلوب و المبررات -، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و 18 أبريل 2006.
- 25- بوزعور عمار، دراوسي مسعود، الإندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية، حالة الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات، جامعة الشلف، 2004

● المواد و القوانين:

- قانون رقم: 12/86 المؤرخ في: 19/08/1986، المتعلق بنظام البنوك و القروض.
- القانون: 06/88 الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل و المتمم للقانون 86-12، الخاص ببعض الأحكام المتضمنة إعطاء الإستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للإقتصاد و المؤسسات.
- الأمر رقم: 3/11 المؤرخ في: 26/08/2003 المتعلق بالقرض و النقد، الذي يؤكد على سلطة البنك المركزي النقدية و قوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية.
- قانون: 10/90 المتعلق بالقرض و النقد المؤرخ في: 14/04/1990، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16 في: 14/04/1990.
- المادة: 11 من قانون النقد و القرض 10/90، الجريدة الرسمية رقم 08، 1990.
- التنظيم رقم: 01-04 الصادر في مارس 2004، الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات التي تنشط داخل الجزائر.
- التنظيم رقم: 02-04 الصادر في مارس 2004، الخاص بشروط تكوين الإحتياطي الإجباري لدى البنك المركزي.
- التنظيم رقم: 03-04 الصادر في مارس 2004، الخاص بنظام ضمان الودائع المصرفية.

- النظام رقم: 01/93 المؤرخ في 03 جانفي 1993 المتعلق بشروط تأسيس أي بنك أو مؤسسة مالية و شروط إقامة فروع لبنوك و مؤسسات مالية أجنبية.
- الأمر الرئاسي رقم: 22/96 المؤرخ في 09/07/1996 الخاص بقمع مخالفة التشريع و التنظيم الخاصين بالصرف و حركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج.
- الأمر رقم: 01/03، الصادر في فيفري 2003، المعدل و المتمم للأمر 22/96 المؤرخ في 09/07/1996، و المتعلق بقمع مخالفة التشريع و التنظيم الخاصين بالصرف و حركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج.
- الأمر الرئاسي: 445/2000 الصادر في 23/12/2000، للمصادقة على إتفاقية الأمم المتحدة لقمع عمليات تمويل الإرهاب.
- الأمر التنفيذي رقم: 127/02 المؤرخ في 07/04/2002، الخاص بإنشاء خلية معالجة المعلومات المالية.
- التعلية رقم: 74-94 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 المحددة لمعظم المعدلات المتعلقة بقواعد الحيطرة و الحذر.
- التنظيم رقم: 03/02 بتاريخ: 14/11/2002 الذي يجبر البنوك و المؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية.
- الأمر رقم: 22/95، أؤرخ في أوت 1995، المتعلق بالخصوصية.
- النظام رقم: 04/05، الصادر في أكتوبر 2005، الخاص بنظام الدفع ما بين البنوك.
- النظام رقم: 06/05، الصادر في ديسمبر 2005، الخاص بنظام المقاصة ما بين البنوك.
-

● المراجع بالأجنبية:

● الكتب:

- 1- Antoine Bouet: jacques le caheux, **Globalisation et politiques – Économiques**, Paris, Ed economica 1999.
- 2- François Chesnais: **la mondialisation financière : genèse, couts et enjeux**, édition la découverte, Syros, 1996.
- 3- Philippe D'avisent Jean et Piette petit: **Économie internationale, la place des banques**, paris, Dunod 1999.

4- Amour ben Halima: **Le système bancaire Algérien textes et réalités**, Edition Dahleb, Alger, 2001.

5- Mahfoud Laacheb: **Organisation mondiale du commerce (OMC)**, office des publications universitaires, collection droit économique, 1 ère édition, 2006.

6- Hocine Benissad: **La réforme économique en Algérie**, 2 ème édition, office des publications universitaires, 1991.

7-Philippe GARSUAULT et Stéphane PRIAMI: **La banque: fonctionnement et stratégies**, Ed. Economica, Paris, 1995.

8- Gilbert Angenieux, **les fusions et l'évaluation des entreprises**, Dunod, Paris, 1970.

● المجلات و النشرات:

1- Razika Yasaad : Mouvement des capitaux et blanchiment d'argent, BNA, finane, n°04, avril- juin, 2003.

2- Ben Salha Oussama, « La globalisation financière, développement et volatilité dans les pays industrialisés, conférence sur la globalisation et la pauvreté (NBER) extrait tiré de l'article de « Rogoff – Wei – Kose – Passad: 2005 », Mars 2000

3- OMC, « La libéralisation des services financiers », rapport N: 05 -2335 présenté par des pays (UE, Australie, Oman, Suisse, Panama, Japon..) pour le conseil de l'OMC, 8 Juin 2005.

4- Agnes Bénassy Quéré-Véronique Salinas: « Impact de l'ouverture financière sur les inégalités dans les pays émergents », article du centre d'étude international CEPII, 11 Juillet 2005.

5- L. Miotti - D.Plihon :« Libéralisation financière, spéculation et crises bancaires », article publié dans Economie internationale, N°=85,1er trimestre 2001.

6- CNES, problématique de la réforme du système bancaire, 16ème session plénière, Novembre 2000.

7- Oufriha F.Zohra, la difficile transformation du système bancaire en Algérie, article tiré du site: www.codesria.org/IMG/pdf/chap7-oufriha.pdf

● المراجع الإلكترونية:

- www.wto.org
- www.isegs.com
- www.albankaldawli.org/indicator
- www.startimes.com
- www.unctad.org-
- www.bis.org
- www.worldbank.org
- www.bank-of-algeria.dz
- www.jinan.edu.lb/conf/Money/1/kourtel.pdf
- www.eco.asu.edu.jo
- www.ityarabic.org/e-buiseness

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تجليات العولة	04
02	خصائص النظام الإقتصادي العالمي الجديد	05
03	بداية عمليات التحرير المالي في بعض الدول الصناعية و الدول النامية	23
04	أهم العوامل المؤدية للعولة المالية	24
05	الآثار المتوقعة لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الجهاز المصرفي	40
06	نتائج التحرير المصرفي	52
07	هيكل ودائع الجهاز المصرفي الجزائري 2004-2010	73
08	هيكل ودائع الجهاز المصرفي الجزائري 2004-2010 - النسب المئوية-	74
09	هيكل القروض حسب الأجل في الجهاز المصرفي الجزائري 2004-2010	77
10	الموزع الآلي للأوراق النقدية	101
11	الشباك الأوتوماتيكي للأوراق النقدية	102
12	نحائي نقطة البيع الإلكتروني	102
13	فرق التكلفة بين القنوات التقليدية و الإلكترونية	104
14	التطور في شكل البنك الإلكتروني	105
15	الخدمات المصرفية المقدمة عبر الإنترنت	106
16	الخدمات المقدمة من البنوك الشاملة	124
17	بعض حالات الإندماج المصرفي عربيا	131
18	الآثار الإيجابية و السلبية للعولة المالية على الجهاز المصرفي	145
19	أهم إقتراحات صندوق النقد الدولي لإصلاح البنوك الجزائرية	146
20	السياسات الهيكلية في القطاع المالي	148

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
06	مراحل العوامة	01
11	مؤشرات العوامة الإقتصادية	02
13	مراحل العوامة المصرفية	03
15	محركات العوامة المصرفية	04
35	أشكال توريد الخدمة	05
56	التحرير المالي و المصرفي و الأزمات المالية	06
70	هيكل القطاع المصرفي الجزائري من 2000-2009	07
75	هيكل ودائع الجهاز المصرفي 2004-2010	08
76	هيكل الودائع تحت الطلب بالجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2004-2010	09
76	هيكل الودائع لأجل بالجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2004-2010	10
78	هيكل قروض الجهاز المصرفي الجزائري 2004-2010	11
85	النظام البنكي و المالي بعد قانون 10/90	12
99	المعاملات المصرفية الإلكترونية	13

الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
36	تطور الخدمات المالية بين دول العالم في الفترة 1999 - 2005	01
37	تطور قطاع الخدمات المالية في الجزائر ما بين 1990 - 2004	02

رسالة ماجستير: *العولمة الاقتصادية و آثارها على النظام البنكي الجزائري*

*من إعداد الطالبة: بلحاج فاطمة.
*تحت إشراف الأستاذ: شوام بوشامة.

ملخص

تعد ظاهرة العولمة من أكثر الظواهر إثارة للجدل و النقاش في السنوات الأخيرة، سواء على مستوى الدوائر العلمية الأكاديمية أو على مستوى المحافل السياسية و الاقتصادية و غيرها... و في هذا الإطار تجيء هذه الدراسة كمحاولة للوقوف على مدلول مفهوم العولمة كمصطلح حديث النشأة و الإستخدام، و كذا لرصد ظاهرة العولمة من حيث تطورها التاريخي فضلا عن إلقاء الضوء على الأبعاد المختلفة لظاهرة العولمة و آثارها و انعكاساتها على النظام البنكي بصفة خاصة باعتباره القلب الذي يمد شرايين الإقتصاد الوطني برؤوس الأموال لإحداث التنمية، و لما شهدته هذا الأخير من تغيرات و إصلاحات سواء على مستوى الإدارة و التنظيم أو التسيير و التنسيق و غيرها، و هذا من خلال النقاط التالية:

— إبراز مدى تأثير العولمة الاقتصادية على الجهاز المصرفي الجزائري.

— معرفة أهم التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية و انعكاساتها.

— التعرف على أهم إصلاحات و تطورات الجهاز المصرفي الجزائري في ظل العولمة.

— الإجراءات و التدابير الواجب إتخاذها للنهوض بالقطاع المصرفي مسايرة لما تفرضه العولمة.

⊕ الكلمات المفتاحية: العولمة، الإقتصاد، البنوك، المنتجات المالية، الأداء المصرفي، إقتصاد السوق،

الإندماج، الهندسة المالية، المشتقات المالية، الكفاءة.

Résumé

Le phénomène de la mondialisation est un des plus controversés des événements et débats ces dernières années, tant au niveau de la communauté académique ou scientifique au niveau des instances politiques et économiques.

Dans ce contexte, cette étude afin de déterminer le sens du concept de la mondialisation comme un naissante et son utilisation, aussi bien en ce qui concerne le suivi du phénomène de la mondialisation sur le plan de développement historique mais aussi de faire la lumière sur les divers aspects du phénomène de la mondialisation et de ses effets et de leur impact sur le système bancaire, en particulier comme les artères du cœur de l'économie nationale au capital pour le développement et pour les derniers changements et des réformes, tant au niveau de la gestion et organisation, gestion et coordination et d'autres et cela Pendant les points suivants :

_ En soulignant l'impact de la mondialisation économique sur le système bancaire algérien.

- Apprenez le plus important Les défis que visage la banques de l'Algérie et ses implications.

- Identifier les principales réformes et évolutions du système bancaire Algérien en vertu de la mondialisation.

-Les actions et mesures à prendre pour améliorer le secteur bancaire en ligne avec la mondialisation.

☞ **Mots-clés** : mondialisation, économie, Banque, produits financiers, performance financière, économie de marché, intégration, ingénierie financière, dérivés, efficacité.

المخلص

تعد ظاهرة العولمة من أكثر الظواهر إثارة للجدل و النقاش في السنوات الأخيرة، سواء على مستوى الدوائر العلمية الأكاديمية أو على مستوى المحافل السياسية و الاقتصادية و غيرها... و في هذا الإطار تجيء هذه الدراسة كمحاولة للوقوف على مدلول مفهوم العولمة كمصطلح حديث النشأة و الاستخدام، و كذا لرصد ظاهرة العولمة من حيث تطورها التاريخي فضلا عن إلقاء الضوء على الأبعاد المختلفة لظاهرة العولمة و آثارها و انعكاساتها على النظام البنكي بصفة خاصة باعتباره القلب الذي يمد شرايين الاقتصاد الوطني برؤوس الأموال لإحداث التنمية، و لما شهده هذا الأخير من تغيرات و إصلاحات سواء على مستوى الإدارة و التنظيم أو التسيير و التنسيق و غيرها، و هذا من خلال النقاط التالية:

__ إبراز مدى تأثير العولمة الاقتصادية على الجهاز المصرفي الجزائري.

- معرفة أهم التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية و انعكاساتها.

- التعرف على أهم إصلاحات و تطورات الجهاز المصرفي الجزائري في ظل العولمة.

- الإجراءات و التدابير الواجب اتخاذها للنهوض بالقطاع المصرفي مساندة لما تفرضه العولمة.

الكلمات المفتاحية:

العولمة؛ الاقتصاد؛ البنوك؛ المنتجات المالية؛ الأداء المصرفي؛ اقتصاد السوق؛ الاندماج؛ الهندسة المالية؛ المشتقات المالية؛ الكفاءة.

نوقشت يوم 04 مارس 2013